



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 30
"الأدوات المالية: الإفصاحات"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معييار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معييار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)

- معييار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
8	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30د	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30ز	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30ح	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
30ط	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
31	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
32	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
33	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
34	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
35	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
52ل	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
52م	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 16	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
2-1	الهدف
7-3	النطاق
8	تعريفات
9	فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح
37-10	أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي
23-11	قائمة المركز المالي
11	أصناف الأصول المالية والالتزامات المالية
14-12	الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
17-15	إعادة التصنيف
17-17 و 17-19	المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية
19-18	الضمان الرهني
20	حساب مخصص الخسائر الائتمانية
21	الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة
23-22	التعثرات والإخلالات
24	قائمة الأداء المالي
24	بنود الإيراد، أو المصروف، أو المكاسب، أو الخسائر
37-25	الإفصاحات الأخرى
25	السياسات المحاسبية
28-26	المحاسبة عن التحوط
36-29	القيمة العادلة
37	القروض الميسرة
49-38	طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية
40	الإفصاحات النوعية
49-41	الإفصاحات الكمية
45-43	المخاطر الائتمانية
44	الأصول المالية التي إما تجاوزت موعد استحقاقها أو هبطت قيمتها
45	الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها
46	مخاطر السيولة
49-47	مخاطر السوق
48-47	تحليل الحساسية
49	الإفصاحات عن مخاطر السوق الأخرى
53-50	تاريخ السريان وأحكام انتقالية
54	سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في الفقرات 1-54. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 30 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً للاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 30 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو مطالبة الجهات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم:
 - أ. أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للجهة ولأدائها المالي؛ و
 - ب. طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الجهة خلال الفترة وفي نهاية فترة القوائم المالية، والكيفية التي تدير بها الجهة تلك المخاطر.
2. تُعَدُّ المبادئ الواردة في هذا المعيار مكملية لمبادئ إثبات وقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*.

النطاق

3. يجب على جميع الجهات أن تطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية، فيما عدا:
 - أ. تلك الحصص في الجهات المسيطر عليها، أو الجهات الزميلة، أو المشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. ومع ذلك، في بعض الحالات، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 34، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 من الجهة، أو يسمح لها، بالمحاسبة عن الحصة في جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ وفي تلك الحالات، يجب على تلك الجهات تطبيق متطلبات هذا المعيار. ويجب على الجهات - أيضاً - تطبيق هذا المعيار على جميع الأدوات المشتقة المرتبطة بالحصص في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة إلا إذا كانت المشتقة تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28.
 - ب. حقوق وواجبات أصحاب العمل الناشئة عن برامج منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.
 - ج. الحقوق والواجبات الناشئة بموجب عقود التأمين. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على:
 - (1) المشتقات التي تكون مدمجة في عقود التأمين إذا تطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة المحاسبة عنها - بشكل منفصل؛ و
 - (2) الجهة المصدرة لعقود الضمان المالي إذا طبقت الجهة المصدرة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في إثبات العقود وقياسها، ولكن يجب عليها تطبيق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختارت الجهة المصدرة تطبيق ذلك المعيار في إثباتها وقياسها.
 - د. إضافة إلى ما ورد في البندين (1) و(2) أعلاه، يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار على عقود التأمين التي تتضمن تحويل المخاطر المالية.
- د. الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات دفع على أساس الأسهم ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول معاملات الدفع على

أساس الأسهم، باستثناء العقود ضمن نطاق الفقرات 6-8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، التي ينطبق عليها ذلك المعيار.

هـ. الأدوات التي يُطلب تصنيفها على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و 16 أو الفقرتين 17 و 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.

4. ينطبق هذا المعيار على الأدوات المالية المُثبتة وغير المُثبتة. وتشمل الأدوات المالية المُثبتة الأصول المالية والالتزامات المالية التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وتشمل الأدوات المالية غير المُثبتة بعض الأدوات المالية التي، بالرغم من أنها خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تقع ضمن نطاق هذا المعيار (مثل بعض ارتباطات القروض).

5. ينطبق هذا المعيار على العقود لشراء أو بيع بند غير مالي التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (انظر الفقرات 6-8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

5أ. تنطبق متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية الواردة في الفقرات 42-42ن على تلك الحقوق للذمم المدينة التي تنتج من المعاملات تبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 والمعاملات غير التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 والتي تنشأ عنها أدوات مالية لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 3 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب أن تُقرأ أي إشارة في هذه الفقرات إلى الأصول المالية أو الأدوات المالية على أنها تتضمن تلك الحقوق ما لم يحدد خلاف ذلك.

6. [حذفت].

7. [حذفت].

تعريفات

8. تستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر أن يتسبب طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر من خلال عدم الوفاء بواجب.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي تصنيف للمخاطر الائتمانية على أساس مخاطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية.

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في السوق.

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه الجهة صعوبة في الوفاء بالواجبات المرتبطة بالالتزامات المالية التي تتم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر.

قروض مستحقة السداد هي التزامات مالية، بخلاف الذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل وفقاً لشروط الائتمان العادية.

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الأسعار الأخرى.

مخاطر الأسعار الأخرى هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناشئة عن مخاطر معدلات الفائدة أو مخاطر العملات)، سواء كانت تلك التغيرات سببها عوامل خاصة بالأداة المالية المفردة أو الجهة المُصدرة لها، أو سببها عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح

9. عندما يتطلب هذا المعيار إفصاحات بحسب فئة الأداة المالية، فيجب على الجهة تجميع الأدوات المالية في فئات تكون مناسبة لطبيعة المعلومات المفصّل عنها وتأخذ في الحسبان خصائص تلك الأدوات المالية. ويجب على الجهة تقديم معلومات كافية للسماح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي.

أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي

10. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي وأدائها المالي.

قائمة المركز المالي

أصناف الأصول المالية والالتزامات المالية

11. يجب الإفصاح عن القيم الدفترية لكل صنف من الأصناف الآتية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وذلك إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

أ. الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار - بشكل منفصل - (1) تلك التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و(2) تلك التي يتم قياسها - بشكل إلزامي - بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ب. [حذفت].

ج. [حذفت].

د. [حذفت].

هـ. الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار - بشكل منفصل - (1) تلك التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و(2) تلك التي تستوفي تعريف المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

و. الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و

ز. الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و

ح. الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، مع إظهار - بشكل منفصل - (1) الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال

صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و(2) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

12. إذا كانت الجهة قد عينت أصلاً مالياً (أو مجموعة من الأصول المالية) على أنه يتم قياسه (أو قياسها) بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والذي بخلاف ذلك كان سيتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية أو بالتكلفة المستنفدة، فيجب عليها الإفصاح عن:

- أ. الحد الأقصى لتعرض الأصل المالي (أو مجموعة من الأصول المالية) للمخاطر الائتمانية (انظر الفقرة 43(أ)) في نهاية فترة القوائم المالية.
- ب. المبلغ الذي تُخفف به أي مشتقات ائتمانية ذات علاقة أو أدوات مماثلة ذات علاقة الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية (انظر الفقرة 43(ب)).
- ج. مبلغ التغير، خلال الفترة -وبشكل تراكمي، في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة من الأصول المالية) الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للأصل المالي، والذي يتم تحديده إما:

(1) على أنه مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يعود إلى التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق؛ أو

(2) باستخدام طريقة بديلة تعتقد الجهة أنها تعبر بموثوقية أكثر عن مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للأصل.

تشمل التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق التغيرات في معدل فائدة (مرجعي) مرصود، سعر سلعة (مرجعي) مرصود، سعر صرف عملة أجنبية (مرجعي) مرصود، أو مؤشر (مرجعي) مرصود للأسعار أو للمعدلات.

د. مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية ذات علاقة أو أدوات مماثلة ذات علاقة، الذي قد حدث خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تعيين الأصل المالي.

13. إذا كانت الجهة قد عينت التزاماً مالياً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وكانت مطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (أنظر الفقرة 108 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها الإفصاح عن:

أ. مبلغ التغير، بشكل تراكمي، في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام. (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 236-243 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للإرشادات بشأن تحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام)؛ و

ب. الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والمبلغ الذي من شأن الجهة أن تُطالب -تعاقدياً -بدفعه عند الاستحقاق إلى حامل الالتزام؛ و

ج. أية تحويلات للمكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة بما في ذلك سبب مثل هذه التحويلات؛ و

د. في حالة إلغاء إثبات الالتزام خلال الفترة: المبلغ (إن وجد) المعروض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية الذي تحقق عند إلغاء الإثبات.

13أ. إذا كانت الجهة قد عينت التزاماً مالياً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 وكانت مطالبة بعرض التغيرات في القيمة العادلة لذلك الالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الفائض أو العجز (أنظر الفقرتين 108 و 109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. مبلغ التغير، خلال الفترة -وبشكل تراكمي، في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 236-243 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للإرشادات بشأن تحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام)؛ و

ب. الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والمبلغ الذي من شأن الجهة أن تُطالب -تعاقدياً -بدفعه عند الاستحقاق إلى حامل الالتزام.

14. يجب على الجهة - أيضاً - الإفصاح عن:

أ. وصف مفصل للطرق المستخدمة للالتزام بالمتطلبات الواردة في الفقرات 12(ج)، و 13(أ) و 13(أ) والفقرة 108(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بما في ذلك توضيح سبب اعتبار الطريقة مناسبة.

ب. إذا كانت الجهة تعتقد أن الإفصاح الذي قدمته، سواء في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، لتلتزم بالمتطلبات الواردة في الفقرات 12(ج) أو 13(أ) أو 13(أ) أو الفقرة 108(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لا يعبر - بموثوقية - عن التغير في القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في مخاطرها الائتمانية؛ أسباب التوصل لهذا الاستنتاج والعوامل التي تعتقد أنها ذات صلة.

ج. وصف مفصل للمنهجية أو المنهجيات المستخدمة في تحديد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية من شأنه أن يُحدث، أو يضخم عدم التماثل المحاسبي في الفائض أو العجز (انظر الفقرتين 108 و 109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وإذا كانت الجهة مُطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الفائض أو العجز (انظر الفقرة 109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فإن الإفصاح يجب أن يتضمن وصفاً مفصلاً للعلاقة الاقتصادية الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 229 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية

14أ. إذا كانت الجهة قد عينت استثمارات في أدوات حقوق ملكية على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، كما هو مسموح به في الفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 فإنه يجب عليها الإفصاح عن:

أ. أي استثمارات في أدوات حقوق الملكية قد تم تعيينها على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

ب. أسباب استخدام هذا البديل للعرض.

ج. القيمة العادلة لكل استثمار من هذا القبيل في نهاية فترة القوائم المالية.

- د. توزيعات الأرباح التي تم إثباتها خلال الفترة، مع إظهار -بشكل منفصل- تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تم إلغاؤها إثباتها خلال فترة القوائم المالية وتلك المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية.
- هـ. أي تحويلات للمكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة بما في ذلك سبب مثل هذه التحويلات.
- 14ب. إذا ألغت الجهة إثبات استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية خلال فترة القوائم المالية، فيجب عليها الإفصاح عن:
- أ. أسباب استبعاد الاستثمارات.
- ب. القيمة العادلة للاستثمارات في تاريخ إلغائها.
- ج. المكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية من الاستبعاد.

إعادة التصنيف

15. [حذفت].

- 15أ. يجب على الجهة الإفصاح عما إذا كانت، في فترة القوائم المالية الحالية أو السابقة، قد أعادت تصنيف أي أصول مالية وفقاً للفقرة 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة، لكل حدث مثل هذا، الإفصاح عن الآتي:
- أ. تاريخ إعادة التصنيف.

- ب. توضيح مفصل للتغير في نموذج الإدارة ووصف نوعي لأثره على القوائم المالية للجهة.
- ج. المبلغ الذي أعيد تصنيفه إلى ومن كل صف.
- 15ب. لكل فترة قوائم مالية تلي إعادة التصنيف وإلى أن يتم إلغائها، يجب على الجهة الإفصاح للأصول التي أعيد تصنيفها من صف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41:

- أ. معدل الفائدة الفعلي الذي تم تحديده في تاريخ إعادة التصنيف؛ و
- ب. إيراد الفائدة الذي تم إثباته.
- 15ج. إذا قامت الجهة، منذ آخر تاريخ قوائم مالية لها، بإعادة تصنيف أصول مالية من صف القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من صف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية فإنه يجب عليها الإفصاح عن:
- أ. القيمة العادلة للأصول المالية في نهاية فترة القوائم المالية؛ و
- ب. مكسب أو خسارة القيمة العادلة الذي كان سيتم إثباته ضمن الفائض أو العجز خلال فترة القوائم المالية فيما لو لم تتم إعادة تصنيف الأصول المالية.

16. [حذفت].

17. [حذفت].

المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية

- 17أ. تكمل الإفصاحات الواردة في الفقرات 17ب-17هـ متطلبات الإفصاح الأخرى لهذا المعيار وهي مطلوبة لجميع الأدوات المالية المثبتة التي تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وتنطبق هذه الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المثبتة التي تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة، بغض النظر عما إذا كانت تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.

17ب. يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي قوائمها المالية من تقويم الأثر أو الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي للجهة. وهذا يشمل الأثر أو الأثر المحتمل لحقوق المقاصة المرتبطة بالأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة للجهة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ.

17ج. لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 17ب، يجب على الجهة الإفصاح، في نهاية فترة القوائم المالية، عن المعلومات الكمية الآتية -بشكل منفصل -للأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ:

- أ. المبالغ الإجمالية لتلك الأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة؛ و
- ب. المبالغ التي تتم المقاصة بينها وفقاً للضوابط الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 عند تحديد صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي؛ و
- ج. صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي؛ و
- د. المبالغ الخاضعة لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة والتي بخلاف ذلك لا تُدرج ضمن الفقرة 17ج(ب)، بما في ذلك:

- (1) المبالغ المتعلقة بالأدوات المالية المثبتة التي لا تستوفي بعض أو جميع ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28؛ و
- (2) المبالغ المتعلقة بضمان مالي (بما في ذلك الضمان الرهني النقدي)؛ و
- هـ. المبلغ الصافي بعد طرح المبالغ الواردة في البند (د) من المبالغ الواردة في البند (ج) أعلاه.

يجب عرض المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة في شكل جدول، بشكل منفصل للأصول المالية والالتزامات المالية، ما لم يكن هناك شكل أكثر مناسبة.

17د. يجب أن يقتصر إجمالي المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه لأداة، وفقاً للفقرة 17ج(د)، على المبلغ الوارد في الفقرة 17ج(ج) لتلك الأداة.

17هـ. يجب على الجهة أن تدرج ضمن الإفصاحات وصفاً لحقوق المقاصة المرتبطة بالأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة للجهة التي تخضع لترتيبات المقاصة الرئيسة قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17ج(د)، بما في ذلك طبيعة تلك الحقوق.

17و. إذا كانت المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 17ب-17هـ يتم الإفصاح عنها في أكثر من إيضاح مرفق بالقوائم المالية، فيجب على الجهة ربط تلك الإيضاحات بإشارات مرجعية.

الضمان الرهني

18. يجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. القيمة الدفترية للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني للالتزامات أو الالتزامات المحتملة، بما في ذلك المبالغ التي أعيد تصنيفها وفقاً للفقرة 34(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ب. الأحكام والشروط المتعلقة برهنها.

19. عندما تحتفظ الجهة بضمان رهني (لأصول مالية أو غير مالية) ويكون مسموحاً لها ببيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه في حالة عدم تعثر مالك الضمان الرهني في السداد، فيجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. القيمة العادلة للضمان الرهني المحتفظ به؛ و

ب. القيمة العادلة لأي ضمان رهنى مثل هذا تم بيعه أو أعيد رهنه، وما إذا كان على الجهة واجب بإعادته؛ و

ج. الشروط والأحكام المرتبطة باستخدامها للضمان الرهنى.

حساب مخصص الخسائر الائتمانية

20. [حذفت].

20أ. لا يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصول المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بمخصص خسائر ولا يجوز للجهة أن تعرض مخصص الخسائر - بشكل منفصل - في قائمة المركز المالي على أنه تخفيض للقيمة الدفترية للأصل المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تفصح عن مخصص الخسائر ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المُدمجة المتعددة

21. إذا أصدرت الجهة أداة تتضمن التزاماً ومكون حقوق ملكية معاً (انظر الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28) وكانت للأداة مشتقات مُدمجة متعددة تعتمد قيمها على بعضها البعض (كأن تكون أداة دين قابلة للتحويل وللإستدعاء)، فيجب عليها الإفصاح عن وجود تلك الخصائص.

التعثرات والإخلالات

22. بالنسبة للقروض الدائنة المثبتة في نهاية فترة القوائم المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن:

أ. تفاصيل أية تعثرات في السداد خلال الفترة للمبلغ الأصلي أو الفائدة أو صندوق سداد الدين أو شروط الاسترداد لتلك القروض الدائنة؛ و

ب. القيمة الدفترية للقروض الدائنة المتعثرة في نهاية فترة القوائم المالية؛ و

ج. ما إذا كان التعثر قد تمت معالجته أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القروض الدائنة، قبل اعتماد إصدار القوائم المالية.

23. إذا كانت هناك، خلال الفترة، إخلالات بشروط اتفاقية قرض بخلاف تلك الواردة في الفقرة 22، فيجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات نفسها كما هي مطلوبة بموجب الفقرة 22 إذا سمحت تلك الإخلالات للمقرض بطلب تسديد مُعجل (ما لم تكن قد تمت معالجة الإخلالات، أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القرض، في نهاية فترة القوائم المالية أو قبلها).

قائمة الأداء المالي

بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر

24. يجب على الجهة الإفصاح عن بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر الآتية إما في قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات:

أ. صافي المكاسب أو صافي الخسائر من:

(1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار - بشكل منفصل - تلك المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية أو الالتزامات المالية المُعينة على أنها كذلك عند إثباتها الأولي أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وتلك المكاسب أو

الخصائر من الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها - بشكل إلزامي - بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 41 (مثل الالتزامات المالية التي تستوفي تعريف مُحْتَظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وبالنسبة للالتزامات المالية المُعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فيجب على الجهة أن تظهر - بشكل منفصل - مبلغ المكسب أو الخسارة الذي تم إثباته ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية والمبلغ الذي تم إثباته ضمن الفائض أو العجز؛ و

(2) [حذفت].

(3) [حذفت].

(4) [حذفت].

(5) الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و

(6) الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و

(7) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المُعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

(8) الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بحيث تظهر - بشكل منفصل - مبلغ المكسب أو الخسارة المُثبت ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة والمبلغ المُعاد تصنيفه عند إلغاء الإثبات من صافي الأصول/حقوق الملكية المتراكمة إلى الفائض أو العجز للفترة.

ب. مجموع إيراد الفائدة ومجموع مصروف الفائدة (المحتسبين باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي) للأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (بحيث تظهر تلك المبالغ بشكل منفصل)؛ أو الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و

ج. إيراد ومصروف الرسوم (بخلاف المبالغ المُضمنة في تحديد معدل الفائدة الفعلي) الناشئة عن:

(1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و

(2) أنشطة الأمانة والأنشطة الائتمانية الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بالأصول أو استثمارها بالنيابة عن الأفراد، وصناديق الأمانة، وبرامج منافع التقاعد، والمؤسسات الأخرى؛

د. [حذفت].

هـ. [حذفت].

24أ. يجب على الجهة الإفصاح عن تحليل للمكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الأداء المالي والناشئة عن إلغاء إثبات أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة، مع إظهار -بشكل منفصل- المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء إثبات تلك الأصول المالية. يجب أن يتضمن هذا الإفصاح أسباب إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.

الإفصاحات الأخرى

السياسات المحاسبية

25. وفقاً للفقرة 132 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، تفصح الجهة، في ملخص السياسات المحاسبية المهمة، عن أساس (أو أسس) القياس المستخدم (المستخدمة) في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة الملائمة لفهم القوائم المالية.

المحاسبة عن التحوط

25أ. يجب على الجهة تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 25ب-28و لتلك التعرضات للمخاطر التي تتحوط منها الجهة والتي تختار لها الجهة تطبيق المحاسبة عن التحوط. يجب أن تقدم إفصاحات المحاسبة عن التحوط معلومات عن:

أ. استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر وكيف يتم تطبيقها لإدارة المخاطر؛ و
ب. كيف يمكن للأنشطة التحوط للجهة التأثير على مبلغ تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتوقيتها وعدم تأكدها؛ و

ج. الأثر الذي كان للمحاسبة عن التحوط على قائمة المركز المالي للجهة، وقوائمها للأداء المالي وقوائمها للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية.

25ب. يجب على الجهة عرض الإفصاحات المطلوبة في إيضاح واحد أو قسم منفصل في قوائمها المالية. ولكن لا يلزم الجهة تكرار المعلومات التي تم عرضها بالفعل في مكان آخر، شريطة أن يتم تضمين المعلومات من خلال إشارات مرجعية من القوائم المالية إلى تقارير أخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر، تكون متاحة لمستخدمي القوائم المالية بنفس الشروط كما هي للقوائم المالية وفي الوقت نفسه. وبدون تضمين المعلومات من خلال الربط مرجعياً، فإن القوائم المالية تكون غير مكتملة.

25ج. عندما تتطلب الفقرات 26أ-28و من الجهة فصل المعلومات المفصّل عنها بحسب صنف المخاطر، يجب على الجهة تحديد كل صنف للمخاطر على أساس التعرض للمخاطر الذي تقرر الجهة التحوط منه والذي يتم له تطبيق المحاسبة عن التحوط. يجب على الجهة تحديد أصناف المخاطر -بشكل متسق- لجميع إفصاحات المحاسبة عن التحوط.

25د. ولتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 25أ، يجب على الجهة (باستثناء ما هو محدد خلاف ذلك أدناه) أن تحدد كم حجم التفاصيل التي ستفصح عنها، وقدّر التركيز الذي ستضعه على الجوانب المختلفة لمتطلبات الإفصاح، والمستوى المناسب للتجميع أو التفصيل، وما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى توضيحات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصّل عنها. ولكن يجب على الجهة استخدام مستوى التجميع أو التفصيل نفسه الذي تستخدمه لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة الواردة في هذا المعيار.

26. [حذفت].

استراتيجية إدارة المخاطر

26أ. يجب على الجهة توضيح استراتيجيتها لإدارة المخاطر لكل صنف من أصناف مخاطرة التعرض للمخاطر التي تقرر التحوط منها والتي يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط لها. وينبغي أن يميّن هذا التوضيح مستخدمي القوائم المالية من تقويم (على سبيل المثال):

- أ. كيفية نشوء كل مخاطرة.
- ب. كيفية إدارة الجهة لكل مخاطرة؛ ويتضمن ذلك ما إذا كانت الجهة تتحوط لبند في مجمله من جميع المخاطر أو تتحوط من مكون (أو مكونات) مخاطر لبند معين، ولماذا.
- ج. مدى التعرض للمخاطر التي تديرها الجهة.
- 26 ب. ولكي تكون المعلومات مستوفية للمتطلبات الواردة في الفقرة 26أ، ينبغي أن تتضمن (ولكن لا تقتصر على) وصفاً لـ:
- أ. أدوات التحوط التي تستخدم (وكيفية استخدامها) للتحوط من التعرض للمخاطر؛ و
- ب. كيفية تحديد الجهة للعلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط بغرض تقويم فاعلية التحوط؛ و
- ج. كيفية تحديد الجهة لنسبة التحوط وما هي مصادر عدم فاعلية التحوط.
- 26 ج. عندما تعين الجهة مكون مخاطر محدد على أنه بند متحوط له (أنظر الفقرة 128 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) فإنه يجب عليها أن تقدم، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 26أ و 26ب، معلومات نوعية أو كمية حول:
- أ. كيف حددت الجهة مكون المخاطر الذي يتم تعيينه على أنه بند متحوط له (بما في ذلك وصف طبيعة العلاقة بين مكون المخاطر والبند ككل)؛ و
- ب. كيف يرتبط مكون المخاطر بالبند في مجمله (على سبيل المثال، أن مكون المخاطر المعين قد غطى - تاريخياً - في المتوسط - 80 بالمائة من التغيرات في القيمة العادلة للبند ككل).
- مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها*
27. [حذفت].
- 27 أ. ما لم تكن معفاة بموجب الفقرة 27ج، فإنه يجب على الجهة الإفصاح بحسب صنف المخاطر عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وكيف تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة وتوقيتها وعدم تأكدها.
- 27 ب. ويجب على الجهة، لتستوفي المتطلب الوارد في الفقرة 27أ، تقديم تفصيل يفصح عن:
- أ. نبذة عن توقيت المبلغ الاسمي لأداة التحوط؛ و
- ب. إذا كان منطبقاً، متوسط السعر أو المعدل (على سبيل المثال أسعار التنفيذ أو الأسعار الآجلة.. الخ) لأداة التحوط.
- 27 ج. في الحالات التي تقوم فيها الجهة بإعادة ضبط علاقات التحوط (أي عدم الاستمرار فيها وإعادة بدئها) - بشكل متكرر- بسبب تغير كل من أداة التحوط والبند المتحوط له - بشكل متكرر (أي أن الجهة تستخدم عملية تفاعلية لا يظل فيها كل من التعرض وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هما نفسهما لفترة طويلة - كما هو في المثال الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 317 ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فإن الجهة:
- أ. تكون معفاة من تقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 27أ و 27ب.
- ب. يجب عليها الإفصاح عن:
- (1) معلومات عما هي استراتيجية إدارة المخاطر النهائية فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك؛ و
- (2) وصف كيف تعكس استراتيجيتها لإدارة المخاطر من خلال استخدام المحاسبة عن التحوط وتعيين علاقات التحوط المحددة تلك؛ و
- (3) إشارة إلى وتيرة عدم الاستمرار في علاقات التحوط وإعادة بدئها كجزء من إجراءات الجهة فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك.

27د. يجب على الجهة الإفصاح بحسب صنف المخاطر عن مصادر عدم فاعلية التحوط التي من المتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال أجلها.
27هـ. إذا برزت مصادر أخرى لعدم فاعلية التحوط في علاقة تحوط، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن تلك المصادر بحسب صنف المخاطر وتوضيح عدم فاعلية التحوط الناتجة.
27و. لتحوطات التدفق النقدي، يجب على الجهة الإفصاح عن أي معاملة متوقعة قد تم لها استخدام المحاسبة عن التحوط في الفترة السابقة، ولكن لم يعد متوقعاً أن تحدث.
آثار المحاسبة عن التحوط على المركز المالي والأداء المالي
28. [حذفت].

28أ. يجب على الجهة الإفصاح، في شكل جدول، عن المبالغ الآتية المتعلقة بالبنود المُعينة على أنها أدوات تحوط -بشكل منفصل- بحسب صنف المخاطر لكل نوع من التحوط (تحوط القيمة العادلة، أو تحوط تدفق نقدي، أو تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية):
أ. القيمة الدفترية لأدوات التحوط (الأصول المالية -بشكل منفصل- عن الالتزامات المالية)؛

و

ب. البنود المستقلة في قائمة المركز المالي التي تتضمن أداة التحوط؛ و
ج. التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة؛ و

د. المبالغ الاسمية (بما في ذلك الكميات مثل الأطنان أو الأمتار المكعبة) لأدوات التحوط.
28ب. يجب على الجهة الإفصاح -بشكل منفصل- في شكل جدول، عن المبالغ الآتية المتعلقة ببنود التحوط بحسب صنف المخاطر لأنواع التحوط كما يأتي:
أ. لتحوطات القيمة العادلة:

- (1) القيمة الدفترية للبند المتحوط له المثبت في قائمة المركز المالي (مع عرض الأصول -بشكل منفصل- عن الالتزامات)؛ و
- (2) المبلغ المجمع لتعديلات تحوط القيمة العادلة على البند المتحوط له المُضمن في القيمة الدفترية للبند المتحوط له المثبت في قائمة المركز المالي (مع عرض الأصول -بشكل منفصل- عن الالتزامات)؛ و
- (3) البند المستقل في قائمة المركز المالي الذي يتضمن البند المتحوط له؛ و
- (4) التغير في قيمة البند المتحوط له المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة؛ و

(5) المبلغ المجمع لتعديلات تحوط القيمة العادلة المتبقي في قائمة المركز المالي لأي بنود متحوط لها لم يعد يتم تعديلها بمكاسب وخسائر التحوط وفقاً للفقرة 139 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

ب. لتحوطات التدفق النقدي والتحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية:
(1) التغير في قيمة البند المتحوط له المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة (أي لتحوطات التدفق النقدي، التغير في القيمة المستخدمة لتحديد عدم فاعلية التحوط المثبتة وفقاً للفقرة 140 (ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

(2) الأرصدة في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية للتحوطات المستمرة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرتين 140 و142 (أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

- (3) الأرصدة المتبقية في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية من أي علاقات تحوط لم يعد يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط لها.
- 28ج. يجب على الجهة الإفصاح، في شكل جدول، عن المبالغ الآتية - بشكل منفصل - بحسب صنف المخاطر لأنواع التحوط كما يأتي:
- أ. لتحوطات القيمة العادلة:
- (1) عدم فاعلية التحوط - أي الفرق بين مكاسب أو خسائر التحوط لأداة التحوط والبند المتحوط له - المثبتة ضمن الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية لتحوطات أداة حقوق ملكية اختارت لها الجهة عرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 40)؛ و
- (2) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن عدم فاعلية التحوط المثبتة.
- ب. لتحوطات التدفق نقدي والتحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية:
- (1) مكاسب أو خسائر التحوط لفترة القوائم المالية التي تم إثباتها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- (2) عدم فاعلية التحوط المثبتة ضمن الفائض أو العجز؛ و
- (3) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن عدم فاعلية التحوط المثبتة؛ و
- (4) المبلغ الذي أعيد تصنيفه من احتياطي تحوط التدفق النقدي أو احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) (مع التمييز بين المبالغ التي استخدمت لها المحاسبة عن التحوط في السابق ولكن لم يعد متوقعا لها أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها، والمبالغ التي قد تم تحويلها لأن البند المتحوط له قد أثر على الفائض أو العجز)؛ و
- (5) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن تعديل إعادة التصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1)؛ و
- (6) لتحوطات صافي مراكز؛ مكاسب أو خسائر التحوط المثبتة في بند منفصل في قائمة الأداء المالي (انظر الفقرة 149 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).
- 28د. عندما يكون حجم علاقات التحوط التي ينطبق عليها الإعفاء الوارد في الفقرة 27ج غير معبر عن الأحجام العادية خلال الفترة (أي أن الحجم في تاريخ القوائم المالية لا يعكس الأحجام خلال الفترة)، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب اعتقادها أن الأحجام غير معبرة.
- 28هـ. يجب على الجهة تقديم مطابقة لكل مكون لصافي الأصول/حقوق الملكية وتحليل لصافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 بحيث، عند أخذها مجتمعة:
- أ. تميز، كحد أدنى، بين المبالغ المتعلقة بالإفصاحات الواردة في الفقرة 28ج(ب) و(ب)(4) وكذلك المبالغ التي تمت المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 140(د) و(1) و(3) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و
- ب. تميز بين المبالغ المتعلقة بالقيمة الزمنية للخيارات التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بمعاملة، والمبالغ المتعلقة بالقيمة الزمنية للخيارات التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بفترة زمنية عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن القيمة الزمنية للخيار وفقاً للفقرة 144 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ج. تميز بين المبالغ المتعلقة بعناصر آجلة لعقود آجلة والفروق الأساس لأسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بمعاملة، والمبالغ المتعلقة بعناصر آجلة لعقود آجلة والفروق الأساس لأسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بفترة زمنية عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن تلك المبالغ وفقاً للفقرة 145 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

28و. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرة 28هـ - بشكل منفصل - بحسب صنف المخاطر. ويمكن تقديم هذا التفصيل بحسب المخاطر ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

28ز. خيار تعيين تعرض ائتماني على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا قامت الجهة بتعيين أداة مالية، أو جزء منها، على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لأنها تستخدم مشتقة ائتمانية لإدارة المخاطر الائتمانية لتلك الأداة المالية، فيجب عليها الإفصاح عن:

أ. مطابقة لكل من المبلغ الاسمي والقيمة العادلة في بداية ونهاية الفترة للمشتقات الائتمانية التي قد تم استخدامها لإدارة المخاطر الائتمانية للأدوات المالية المعنية على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ب. المكسب أو الخسارة المثبتة ضمن الفائض أو العجز عند تعيين أداة مالية، أو جزء منها، على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ج. عند عدم الاستمرار في قياس أداة مالية، أو جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز: القيمة العادلة لتلك الأداة المالية التي أصبحت القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للفقرة 155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والمبلغ الاسمي أو الأصلي ذي الصلة (باستثناء تقديم معلومات المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1، فإنه لا يلزم الجهة الاستمرار في هذا الإفصاح في الفترات اللاحقة).

عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي

28ح. فيما يخص علاقات التحوط التي تطبق عليها الجهة الإعفاءات الموضحة في الفقرات 155د-155ل من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو الفقرات 113د-113ن من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، الأدوات المالية: الإثبات والقياس، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. معدلات الفائدة المرجعية المهمة التي تتعرض لها علاقات التحوط الخاصة بالجهة؛ و
ب. مدى التعرض للمخاطر الذي تديره الجهة والذي يتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي؛ و

ج. كيفية إدارة الجهة لعملية التحول إلى معدلات الفائدة المرجعية البديلة؛ و
د. وصف للافتراضات أو الأحكام المهمة التي اتخذتها الجهة عند تطبيق هذه الفقرات (على سبيل المثال، الافتراضات أو الأحكام المتعلقة بتحديد الوقت الذي تزول فيه حالة عدم التأكد الناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي)؛ و
هـ. المبلغ الاسمي لأدوات التحوط في علاقات التحوط تلك.

إفصاحات إضافية تتعلق بإحلال معدل الفائدة المرجعي

28ط. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر إحلال معدل الفائدة المرجعي على الأدوات المالية للجهة واستراتيجية الجهة لإدارة المخاطر، يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات حول:

- أ. طبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها الجهة الناشئة عن الأدوات المالية الخاضعة لإلّلال معدل الفائدة المرجعي، وكيفية إدارة الجهة لهذه المخاطر؛ و
- ب. التقدم الذي أحرزته الجهة في إنجاز التحول إلى المعدلات المرجعية البديلة، وكيفية إدارة الجهة لهذا التحول.
- 28ي. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 28ط، يجب على الجهة الإفصاح عن:
- أ. كيفية إدارة الجهة للتحول إلى المعدلات المرجعية البديلة والتقدم الذي أحرزته كما في تاريخ القوائم المالية والمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي تتعرض لها بسبب التحول؛ و
- ب. معلومات كمية، مفصلة حسب معدل الفائدة المرجعي المهم الخاضع لإلّلال معدل الفائدة المرجعي، عن الأدوات المالية التي لم تتحول بعد إلى معدل فائدة مرجعي بديل كما في نهاية فترة القوائم المالية، على أن تُظهر - بشكل منفصل - ما يأتي:
- (1) الأصول المالية غير المشتقة؛ و
- (2) الالتزامات المالية غير المشتقة؛ و
- (3) المشتقات؛ و
- ج. وصف للتغييرات التي طرأت على استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر (انظر الفقرة 26أ) إذا كانت المخاطر المحددة في الفقرة 28ي(أ) قد نتج عنها حدوث مثل هذه التغييرات.

القيمة العادلة

29. باستثناء ما هو موضح في الفقرة 35، يجب على الجهة لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية (انظر الفقرة 6)، الإفصاح عن القيمة العادلة لتلك الفئة من الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها بقيمتها الدفترية.
30. عند الإفصاح عن القيم العادلة، يجب على الجهة تجميع الأصول المالية والالتزامات المالية في فئات، ولكن يجب عليها المقاصة بينها - فقط - بقدر ما تتم المقاصة بين قيمها الدفترية في قائمة المركز المالي.
- 30أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقييم كل مما يلي:
- أ. فيما يخص الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و
- ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.
- 30ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:
- أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و
- ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و
- ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و
- د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.

وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، فيجب على الجهة الإفصاح عمّا يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.

30ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأدوات المالية (انظر الفقرة 30د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأدوات المالية) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي:

أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و

ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و

ج. فيما يخص الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر: مبالغ أي قياسات يتم نقلها بين المستوى 1 والمستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويين (نظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى كل مستوى ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من كل مستوى؛ و

د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجرائه. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و

هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

- (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و
- (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و
- (3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصّل بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و
- (4) مبالغ أي قياسات يتم نقلها إلى أو من المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل (انظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصّل عن القياسات التي يتم نقلها إلى المستوى 3 ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من المستوى 3؛ و

و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و

ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلّل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و

ح. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- (1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردي للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (د)؛ و

(2) فيما يخص الأصول المالية والالتزامات المالية: إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المُدخلات التي لا يمكن رصدها لتعكس افتراضات بديلة ممكنة بدرجة معقولة من شأنه أن يغير القيمة العادلة بشكل مهم، فيجب على الجهة أن تنص على تلك الحقيقة وأن تفصح عن أثر تلك التغييرات. ويجب على الجهة أن تفصح عن الكيفية التي تم بها احتساب أثر تغيير ليعكس افتراضاً بديلاً ممكنًا بدرجة معقولة. ولذلك الغرض، يجب الحكم على أهمية التغيير بالنظر إلى الفائض أو العجز ومجموع الأصول أو مجموع الالتزامات، أو بالنظر إلى مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية عندما يتم إثبات التغييرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.

30د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات الأدوات المالية على أساس ما يلي:

أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأدوات المالية؛ و

ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو ما إذا كانت القيمة العادلة يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها.

قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات الأدوات المالية، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب الأدوات المالية تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لأداة مالية، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.

30هـ. يجب على الجهة أن تفصح عن سياستها لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً للفقرة 30ج(ج) و(هـ)4، وأن تتبع تلك السياسة بشكل متسق. ويجب أن تكون السياسة بشأن توقيت إثبات عمليات النقل واحدة للنقل إلى المستويات والنقل منها. ومن أمثلة سياسات تحديد توقيت النقل ما يلي:

أ. تاريخ الحدث أو التغيير في الظروف الذي تسبب في النقل؛ و

ب. بداية فترة القوائم المالية؛ و

ج. نهاية فترة القوائم المالية.

30و. إذا اتخذت الجهة قراراً يتعلق بالسياسات المحاسبية لاستخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

30ز. فيما يخص كل فئة من فئات الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 30ج(ب) و(د) و(ج). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطلوبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 30ج(د). وفيما يخص تلك الأدوات المالية، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.

30ج. فيما يخص الالتزام المقاس بالقيمة العادلة والمصدر مع تعزيز ائتماني غير قابل للفصل عنه من طرف ثالث، يجب على المصدر أن يفصح عن وجود ذلك التعزيز الائتماني وعمّا إذا كان أثر ذلك التعزيز منعكس في قياس القيمة العادلة للالتزام.

30ط. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

31. [حذفت].

32. [حذفت].

33. [حذفت].

34. في بعض الحالات، لا تقوم الجهة بإثبات مكسب أو خسارة عند الإثبات الأولي لأصل مالي أو لالتزام مالي لأن القيمة العادلة لا يمكن الاستدلال عليها بسعر تعلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي، مدخل من المستوى 1) ولا تستند إلى أسلوب قياس يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن رصدها (انظر فقرة إرشادات التطبيق 117 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وفي مثل هذه الحالات، يجب على الجهة الإفصاح بحسب فئة الأصل المالي أو الالتزام المالي عن:

أ. سياستها المحاسبية لإثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة ضمن الفائض أو العجز لتعكس التغير في العوامل (بما في ذلك عامل الزمن) التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام (انظر فقرة إرشادات التطبيق 117 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ب. الفرق المجمع الذي لم يُثبَت بعد ضمن الفائض أو العجز في بداية ونهاية الفترة ومطابقة للتغيرات في رصيد هذا الفرق؛ و

ج. أسباب خلوص الجهة إلى أن سعر المعاملة لم يكن أفضل دليل على القيمة العادلة، بما ذلك وصف للأدلة التي تدعم القيمة العادلة.

35. إفصاحات القيمة العادلة ليست مطلوبة:

أ. عندما تكون القيمة الدفترية هي تقريب معقول للقيمة العادلة، على سبيل المثال، للأدوات المالية مثل الذمم المدينة التجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل؛ أو

ب. [حذفت].

ج. لعقد يحتوي على خاصية مشاركة اختيارية إذا كانت القيمة العادلة لهذه الخاصية لا يمكن قياسها بموثوقية؛ أو

د. لالتزامات عقود الإيجار.

36. في الحالة الموضحة في الفقرة 35(ج)، يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ أحكامهم الخاصة بهم حول مدى الفروقات الممكنة بين القيمة الدفترية لتلك العقود وقيمتها العادلة، بما في ذلك:

أ. حقيقة أنه لم يُفصَح عن معلومات القيمة العادلة لهذه الأدوات لأنه لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية؛ و

- ب. وصف للأدوات المالية، وقيمتها الدفترية، وتوضيح لسبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية؛ و
- ج. معلومات حول سوق الأدوات؛ و
- د. معلومات حول ما إذا كانت الجهة تنوي استبعاد الأدوات المالية وكيفية ذلك؛ و
- هـ. إذا أُلغِيَ إثبات الأدوات المالية التي لم يَمَكُن في السابق قياس قيمتها العادلة بموثوقية؛ تلك الحقيقة، وقيمتها الدفترية في وقت إلغاء الإثبات، ومبلغ المكسب أو الخسارة المُثَبَّت.

القروض الميسرة

37. القروض الميسرة تُمنح من قبل جهات بشروط أقل من شروط السوق. تشمل الأمثلة الشائعة على القروض الميسرة التي لها شروط أقل من شروط السوق القروض التي تمنح للدول النامية، والمزارع الصغيرة، والقروض الطلابية التي تُمنح لطلبة مؤهلين من أجل الحصول على التعليم الجامعي أو ما يعادله، والقروض السكنية التي تُمنح للأسر ذات الدخل المنخفض. للقروض الميسرة التي يتم منحها بقياسها بالتكلفة المستنفدة وفقاً للفقرة 40 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. مطابقة بين القيم الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض بما في ذلك:

- (1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة الممنوحة خلال الفترة؛ و
- (2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛ و
- (3) القروض المسددة خلال الفترة؛ و
- (4) خسائر هبوط في القيمة المُثَبَّتة؛ و
- (5) أي زيادة خلال الفترة في المبلغ المخصوم ناشئة عن مرور الزمن؛ و
- (6) التغيرات الأخرى.

ب. القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة؛ و

ج. غرض وشروط الأنواع المختلفة للقروض؛ و

د. افتراضات التقييم.

37أ. للقروض الميسرة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للفقرة 41 أو 43 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. مطابقة بين القيم الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض بما في ذلك:

- (1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة الممنوحة خلال الفترة؛ و
- (2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛ و
- (3) القروض المسددة خلال الفترة؛ و
- (4) تعديل القيمة العادلة خلال الفترة (بشكل منفصل عن الإثبات الأولي)؛ و
- (5) التغيرات الأخرى.

ب. القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة؛ و

- ج. غرض وشروط الأنواع المختلفة للقروض، بما في ذلك طبيعة التيسير؛ و
د. افتراضات التقييم.

طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

38. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تكون الجهة معرضة لها في نهاية فترة القوائم المالية.

39. تركز الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 40-49 على المخاطر التي تنشأ عن الأدوات المالية والكيفية التي تمت بها إدارتها. وتتضمن هذه المخاطر عادة، ولكنها لا تقتصر على، المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

39أ. إن تقديم الإفصاحات النوعية في سياق الإفصاحات الكمية يمكن المستخدمين من ربط الإفصاحات ذات الصلة وبالتالي تكوين صورة عامة لطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية. ويسهم التفاعل بين الإفصاحات النوعية والكمية في الإفصاح عن المعلومات بطريقة تمكن المستخدمين -بشكل أفضل- من تقييم تعرض الجهة للمخاطر.

الإفصاحات النوعية

40. لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها؛ و
ب. أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛ و
ج. أي تغييرات في البند (أ) أو البند (ب) عن الفترة السابقة.

الإفصاحات الكمية

41. لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لتلك المخاطرة في نهاية فترة القوائم المالية. ويجب أن يستند هذا الإفصاح إلى المعلومات التي تُقدم داخليًا إلى كبار موظفي الإدارة بالجهة (كما هم معروفون في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*)، على سبيل المثال، الهيئة الحاكمة أو الرئيس التنفيذي للجهة.
ب. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 43-49، في حدود ما لم يتم تقديمه وفقًا للبند (أ).
ج. تركيزات المخاطر إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات التي تم القيام بها وفقًا للبندين (أ) و(ب).

42. إذا كانت البيانات الكمية المُفَصَّح عنها في نهاية فترة القوائم المالية غير معبرة عن تعرض الجهة للمخاطر خلال الفترة، فيجب على الجهة تقديم معلومات إضافية تكون معبرة.

المخاطر الائتمانية

النطاق والأهداف

42أ. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 42و-42ن على الأدوات المالية التي تنطبق عليها متطلبات الهبوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وبالرغم من ذلك:

أ. للذمم المدينة التي تنتج من المعاملات التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 والمعاملات غير التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 والذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، تنطبق الفقرة 42ي(أ) على تلك الذمم المدينة أو الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التي يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا تم تعديل تلك الأصول المالية في حين أنها تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوم؛

9

ب. لا تنطبق الفقرة 42ك(ب) على الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار.
42ب. يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية، والتي يتم القيام بها وفقاً للفقرات 42و-42ن، مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقعيتها وعدم تأكدها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن توفر الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية:

أ. معلومات حول ممارسات الجهة لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية تعلق هذه الممارسات بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الطرق، والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
ب. معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسباب تلك التغيرات؛ و
ج. معلومات حول تعرض الجهة لمخاطر ائتمانية (أي المخاطر الائتمانية المتأصلة في الأصول المالية للجهة والارتباطات بتقديم ائتمان) بما في ذلك التركيزات المهمة للمخاطر الائتمانية.

42ج. لا يلزم الجهة أن تكرر المعلومات التي يتم عرضها بالفعل في مكان آخر، شريطة أن تُضمن المعلومات من خلال إشارات مرجعية من القوائم المالية إلى تقارير أخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر الذي يكون متاحاً لمستخدمي القوائم المالية بنفس الشروط كما هي للقوائم المالية وفي الوقت نفسه. وبدون المعلومات المضمنة من خلال الإشارات المرجعية، تعد القوائم المالية غير مكتملة.

42د. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 42ب، يجب على الجهة (باستثناء ما هو محدد خلاف ذلك) أن تأخذ في الحسبان حجم التفاصيل التي ستفصح عنها، وقدّر التركيز الذي ستضعه على الجوانب المختلفة لمتطلبات الإفصاح، والمستوى المناسب للتجميع أو التفصيل، وما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى توضيحات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصّل عنها.

42هـ. إذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً للفقرات 42و-42ن غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 42ب، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الإضافية التي تُعد ضرورية لتحقيق تلك الأهداف.

ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية

42و. يجب على الجهة أن توضح ممارساتها لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية تعلق هذه الممارسات بإثبات وقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم وتقويم:

أ. كيف حددت الجهة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت -بشكل مهم -منذ الإثبات الأولي، بما في ذلك، إذا ما كان وكيف:

(1) يتم اعتبار الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة وفقاً للفقرة 82 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بما في ذلك فئات الأدوات المالية التي تنطبق عليها؛

9

(2) قد تم دحض الافتراض الوارد في الفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بأنه قد حدثت زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً؛ و

ب. تعريفات الجهة للتعثر في السداد، بما في ذلك أسباب اختيار تلك التعريفات؛ و
ج. كيف تم تجميع الأدوات في مجموعات إذا تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛ و

د. كيف حددت الجهة أن أصولاً مالية تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛ و
هـ. سياسة الجهة للشطب، بما في ذلك المؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد ومعلومات حول السياسة للأصول المالية التي يتم شطبها ولكنها لا تزال تخضع لنشاط الإنفاذ؛ و

و. كيف قد تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 84 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، بما في ذلك كيف قامت الجهة: (1) بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي، الذي قد تم تعديله عندما تم قياس مخصص الخسائر بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، قد تحسنت بالقدر الذي يعود به مخصص الخسائر ليكون مقاساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وفقاً للفقرة 77 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

(2) بمراقبة القدر الذي يتم به -لاحقاً -إعادة قياس مخصص الخسائر على الأصول المالية التي تستوفي الضوابط الواردة في البند (1) بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

42ز. يجب على الجهة أن توضح المدخلات، والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة لتطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ولهذا الغرض يجب على الجهة الإفصاح عن:

أ. أساس المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة في:
(1) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وعلى مدى العمر؛ و
(2) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت -بشكل مهم -منذ الإثبات الأولي؛ و

(3) تحديد ما إذا كان أصل مالي يُعد أصلًا ماليًا ذا مستوى ائتماني هابط.

ب. كيف تم أخذ معلومات تطلعية للمستقبل في الحساب عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك استخدام معلومات عن الاقتصاد الكلي؛ و

ج. التغييرات في طرق التقدير أو الافتراضات المهمة التي تم إجراؤها خلال فترة القوائم المالية وأسباب تلك التغييرات.

المعلومات الكمية والنوعية حول المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

- 42ج. لتوضيح التغيرات في مخصص الخسائر وأسباب تلك التغيرات، يجب على الجهة أن تقدم مطابقة لمخصص الخسائر من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، بحسب فئة الأداة المالية، وفي جدول، بحيث تظهر -بشكل منفصل- التغيرات خلال الفترة في:
- أ. مخصص الخسائر مقياساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً؛ و
- ب. مخصص الخسائر مقياساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ل:
- (1) الأدوات المالية التي قد زادت مخاطرها الائتمانية -بشكل مهم- منذ الإثبات الأولي ولكنها لا تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛ و
- (2) الأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط في تاريخ القوائم المالية (ولكنها لا تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستحدثة ذات مستوى ائتماني هابط)؛ و
- (3) الذمم المدينة التي تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
- ج. الأصول المالية المشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتماني الهابط. وبالإضافة إلى المطابقة، يجب على الجهة أن تفصح عن إجمالي مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المخصومة عند الإثبات الأولي على الأصول المالية التي تم إثباتها -بشكل أولي- خلال فترة القوائم المالية.
- 42ط. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم التغيرات في مخصص الخسائر والتي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 42ج، يجب على الجهة أن تقدم توضيحاً للكيفية التي ساهمت بها التغيرات المهمة في القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية خلال الفترة في التغيرات في مخصص الخسائر. يجب أن يتم تقديم المعلومات -بشكل منفصل- عن الأدوات المالية التي تمثل مخصص الخسائر كما وردت في الفقرة 42ج(أ)-(ج) ويجب أن تتضمن معلومات كمية ونوعية ملائمة. ومن أمثلة التغيرات في القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية التي ساهمت في التغيرات في مخصص الخسائر:
- أ. التغيرات بسبب الأدوات المالية المستحدثة أو المُقتناة خلال فترة القوائم المالية؛ و
- ب. تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية الذي لا ينتج عنه إلغاء إثبات تلك الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و
- ج. التغيرات بسبب الأدوات المالية التي تم إلغاء إثباتها (بما في ذلك تلك التي تم شطبها) خلال فترة القوائم المالية؛ و
- د. التغيرات الناشئة عما إذا كان مخصص الخسائر يتم قياسه بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر.
- 42ي. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وأثر تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي لم ينتج عنها إلغاء إثبات وأثر مثل تلك التعديلات على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على الجهة أن تفصح عن:
- أ. التكلفة المستنفدة قبل التعديل وصافي مكسب أو خسارة التعديل المُثبت للأصول المالية التي قد تم تعديل التدفقات النقدية التعاقدية لها خلال فترة القوائم المالية عندما كان لها مخصص خسائر مُقاس بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر؛ و

- ب. إجمالي القيمة الدفترية في نهاية فترة القوائم المالية للأصل المالي الذي قد تم تعديله منذ الإثبات الأولي في وقت تم فيه قياس مخصص الخسائر بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والذي قد تم تغيير مخصص الخسائر له خلال فترة القوائم المالية إلى مبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- 42ك. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى على المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على الجهة أن تفصح بحسب فئة الأصول المالية عن:
- أ. المبلغ الذي يعبر -بأفضل شكل- عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة القوائم المالية وذلك بدون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني مُحْتَظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل اتفاقيات المقاصة التي لا تتأهل للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28).
- ب. وصف سردي للضمان الرهني المُحتَظ به على أنه ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى، بما في ذلك:
- (1) وصف لطبيعة وجودة الضمان الرهني المُحتَظ به؛ و
 - (2) توضيح أي تغييرات مهمة في جودة ذلك الضمان الرهني أو التعزيزات الائتمانية نتيجة لتدهور أو تغييرات في سياسات الجهة للضمان الرهني خلال فترة القوائم المالية؛ و
 - (3) معلومات حول الأدوات المالية التي لم تثبت لها الجهة مخصص خسائر بسبب الضمان الرهني.
- ج. معلومات كمية حول الضمان الرهني المُحتَظ به على أنه ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى (على سبيل المثال، التحديد الكمي للقدر الذي به يخفف الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى من المخاطر الائتمانية) للأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط في تاريخ القوائم المالية.
- 42ل. يجب على الجهة أن تفصح عن المبلغ التعاقدي القائم على الأصول المالية التي تم شطبها خلال فترة القوائم المالية ولا تزال تخضع لنشاط الإنفاذ.
- التعرض للمخاطر الائتمانية
- 42م. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقويم تعرض الجهة للمخاطر الائتمانية وفهم التركيزات المهمة لمخاطرها الائتمانية، يجب على الجهة أن تفصح، بحسب درجات تصنيف المخاطر الائتمانية، عن إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي. يجب أن يتم توفير هذه المعلومات -بشكل منفصل- للأدوات المالية:
- أ. التي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً؛ و
- ب. التي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي تكون:
- (1) أدوات مالية قد زادت مخاطرها الائتمانية -بشكل مهم- منذ الإثبات الأولي ولكنها لا تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛ و
 - (2) أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط في تاريخ القوائم المالية (ولكنها لا تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط)؛ و

(3) ذمم مدينة تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو ذمم مدينة بموجب عقود إيجار، والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

ج. التي تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط.
42. للذمم المدينة التي تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو الذمم المدينة بموجب عقود إيجار التي تطبق عليها الجهة الفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يمكن أن تكون المعلومات المقدمة وفقاً للفقرة 42م مستندة إلى مصفوفة المخصص (انظر فقرة إرشادات التطبيق 199 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).
43. لجميع الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار، ولكن تلك التي لا تطبق عليها متطلبات الهبوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة الإفصاح بحسب فئة الأداة المالية عن:

أ. المبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة القوائم دون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني محتفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل اتفاقيات المقاصة غير المؤهلة للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛ وهذا الإفصاح ليس مطلوباً للأدوات المالية التي تعبر قيمتها الدفترية - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية؛ و

ب. وصف للضمان الرهني المحتفظ به على أنه ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى، وأثرها المالي (على سبيل المثال التحديد الكمي للقدر الذي به يخفف الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى من المخاطر الائتمانية) فيما يتعلق بالمبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية (سواءً أفصح عنه وفقاً للبند (أ) أو عُبِّرَ عنه بالقيمة الدفترية للأداة المالية)؛

ج. [حذفت].

د. [حذفت].

44. [حذفت].

الضمانات الرهنية والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها

45. عندما تحصل الجهة على أصول مالية أو غير مالية خلال الفترة عن طريق تملك الضمان الرهني الذي تحتفظ به على أنه ضمان أو استدعاء تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل الضمانات)، وتكون تلك الأصول مستوفية لضوابط الإثبات الواردة في المعايير الأخرى، فيجب على الجهة الإفصاح لمثل هذه الأصول المحتفظ بها في تاريخ القوائم المالية عما يأتي:

أ. طبيعة الأصول وقيمتها الدفترية؛ و

ب. عندما لا تكون الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد؛ سياساتها لاستبعاد مثل هذه الأصول أو لاستخدامها في عملياتها.

مخاطر السيولة

46. يجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية غير المشتقة (بما في ذلك عقود الضمان المالي المُصدرة) يظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية.
- ب. تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية المشتقة. ويجب أن يشمل تحليل آجال الاستحقاق آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لتلك الالتزامات المالية المشتقة التي تكون آجال استحقاقها التعاقدية أساسية لفهم توقيت التدفقات النقدية (انظر فقرة إرشادات التطبيق 14).
- ج. وصف لكيفية إدارتها لمخاطر السيولة الملازمة في البندين (أ) و(ب).

مخاطر السوق

تحليل الحساسية

47. ما لم تلتزم الجهة بالفقرة 48، فإنه يجب عليها الإفصاح عن:
- أ. تحليل حساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تكون الجهة معرضة لها في نهاية فترة القوائم المالية، مع إظهار كيف كان الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية ستتأثر بالتغيرات في متغير المخاطر ذي الصلة التي كانت ممكنة -بشكل معقول -في ذلك التاريخ؛ و
- ب. الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛ و
- ج. التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة، وأسباب مثل هذه التغيرات.
48. إذا كانت الجهة تقوم بإعداد تحليل حساسية، مثل القيمة المعرضة للمخاطر، يعكس الترابط بين متغيرات المخاطر (مثل معدلات الفائدة وأسعار الصرف) وتستخدمه لإدارة المخاطر المالية، فيمكن لها استخدام تحليل الحساسية هذا بدلا من التحليل المحدد في الفقرة 47. ويجب على الجهة - أيضا - الإفصاح عن:
- أ. توضيح للطريقة المستخدمة في إعداد مثل تحليل الحساسية هذا، والمعلومات والافتراضات الرئيسة التي تركز عليها البيانات المقدمة؛ و
- ب. توضيح لهدف الطريقة المستخدمة وللقيود التي قد ينتج عنها معلومات لا تعكس - بشكل كامل - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعنية.

الإفصاحات عن مخاطر السوق الأخرى

49. عندما تكون تحليلات الحساسية المُفَصَّح عنها وفقاً للفقرة 47 أو الفقرة 48 غير معبرة عن المخاطر الملازمة في أداة مالية ما (على سبيل المثال لأن التعرض للمخاطر في نهاية السنة لا يعكس التعرض لها خلال السنة)، فيجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب اعتقادها أن تحليلات الحساسية غير معبرة عن المخاطر.

تحويلات الأصول المالية

- 49أ. تكمل متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49ب-49ج، المتعلقة بتحويلات الأصول المالية، متطلبات الإفصاح الأخرى لهذا المعيار. يجب على الجهة عرض الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 49ب-49ج في إيضاح واحد في قوائمها المالية. يجب على الجهة تقديم الإفصاحات المطلوبة لجميع الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاؤها إثباتها وكذلك لأي ارتباط مستمر

- بأصل محول، موجود في تاريخ القوائم المالية، بغض النظر عن توقيت حدوث معاملة التحويل ذات الصلة. ولأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في تلك الفقرات، تكون الجهة قد حولت كل الأصل المالي أو جزءاً منه (الأصل المالي المحول) إذا، وفقط إذا، قامت إما:
- أ. بتحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية لذلك الأصل المالي؛ أو
 - ب. بالإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية لذلك الأصل المالي، ولكنها تحملت واجبا تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى متلقي واحد أو أكثر في ترتيب معين.
- 49ب. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من:
- أ. فهم العلاقة بين الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها والالتزامات المرتبطة بها؛ و
 - ب. تقويم طبيعة ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، والمخاطر المرتبطة بهذا الارتباط.
- 49ج. لأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49هـ-49د، فإن الجهة يكون لديها ارتباط مستمر بأصل مالي محول إذا أبقت الجهة، كجزء من التحويل، على أي حقوق أو واجبات تعاقدية ملازمة للأصل المالي المحول أو حصلت على أي حقوق أو واجبات تعاقدية جديدة تتعلق بالأصل المالي المحول. ولأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49هـ-49د، لا يشكل أي مما يأتي ارتباطاً مستمراً:
- أ. الاقترارات والضمانات العادية المتعلقة بتحويل مزيّف ومفاهيم المعقولة، وحسن النية والتعاملات النزينة التي يمكنها إبطال التحويل نتيجة إجراء قانوني؛ أو
 - ب. العقود الآجلة والخيارات والعقود الأخرى لإعادة اقتناء أصل مالي تم تحويله يكون سعر العقد (أو سعر الممارسة) له هو القيمة العادلة للأصل المالي المحول؛ أو
 - ج. الترتيب الذي تبقي الجهة بموجبه على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي ولكنها تتحمل بموجبه واجبا تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى جهة واحدة أو أكثر وتكون الشروط الواردة في الفقرة 16(أ)-(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 مستوفاة.
- الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها**
- 49د. قد تكون الجهة قد قامت بتحويل أصول مالية بطريقة يكون فيها جزء من الأصول المالية المحولة أو كلها غير مؤهلة للإلغاء الإثبات. ولتحقيق الأهداف الموضحة في الفقرة 49ب(أ)، يجب على الجهة الإفصاح في كل تاريخ قوائم مالية، لكل فئة للأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها عما يأتي:
- أ. طبيعة الأصول المحولة.
 - ب. طبيعة مخاطر ومنافع الملكية التي تتعرض لها الجهة.
 - ج. وصف لطبيعة العلاقة بين الأصول المحولة والالتزامات المرتبطة بها، بما في ذلك القيود الناشئة عن التحويل عند استخدام الجهة المعدة للقوائم المالية للأصول المحولة.
 - د. جدول يبين القيمة العادلة للأصول المحولة، والقيمة العادلة للالتزامات المرتبطة بها وصافي المركز (الفرق بين القيمة العادلة للأصول المحولة والقيمة العادلة للالتزامات المرتبطة بها)، عندما يكون للطرف المقابل (أو الأطراف المقابلة) في الالتزامات ذات الصلة حق الرجوع -فقط- على الأصول المحولة.
 - هـ. القيم الدفترية للأصول المحولة والالتزامات المرتبطة بها، عندما تستمر الجهة في إثبات جميع الأصول المحولة.

و. إجمالي القيمة الدفترية للأصول الأصلية قبل التحويل، والقيمة الدفترية للأصول التي تستمر الجهة في إثباتها، والقيمة الدفترية للالتزامات المرتبطة بها، عندما تستمر الجهة في إثبات الأصول في حدود ارتباطها المستمر (انظر الفقرتين 17(ج) و 27 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

الأصول المالية المحولة التي تم إلغاء إثباتها في مجملها

49هـ. لتحقيق الأهداف المبينة في الفقرة 49ب(ب)، عندما تقوم الجهة بإلغاء إثبات الأصول المالية المحولة في مجملها (انظر الفقرتين 17(أ) و 17(ج) (1) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) ولكن يكون لديها ارتباط مستمر بها، فيجب على الجهة الإفصاح، كحد أدنى، عما يأتي لكل نوع من الارتباط المستمر في كل تاريخ قوائم مالية:

أ. القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في قائمة المركز المالي للجهة وتعتبر عن ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، والبنود المستقلة التي يتم فيها إثبات القيمة الدفترية لتلك الأصول والالتزامات.

ب. القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تعتبر عن ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها.

ج. المبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى لتعرض الجهة للخسائر من ارتباطها المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، ومعلومات تظهر كيف يتم تحديد الحد الأقصى للتعرض للخسائر.

د. التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة المطلوبة، أو التي قد تكون مطلوبة، لإعادة شراء الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها (أي سعر الممارسة في اتفاقية خيار) أو المبالغ الأخرى مستحقة السداد إلى المحول إليه فيما يتعلق بالأصول المحولة. وإذا كان التدفق النقدي متغيراً فيجب عندئذ أن يستند المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه إلى الشروط الموجودة في كل تاريخ قوائم مالية.

هـ. تحليل لآجال استحقاق التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة المطلوبة، أو التي قد تكون مطلوبة، لإعادة شراء الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها أو المبالغ الأخرى مستحقة السداد إلى المحول إليه فيما يتعلق بالأصول المحولة، بحيث يظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لارتباط الجهة المستمر.

و. معلومات نوعية توضح وتؤيد الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب (أ)-(هـ).

49و. يمكن للجهة تجميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 49هـ فيما يتعلق بأصل معين إذا كانت الجهة لديها أكثر من نوع واحد من الارتباط المستمر بذلك الأصل المالي الذي تم إلغاء إثباته، والتقرير عنه تحت نوع واحد من الارتباط المستمر.

49ز. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة الإفصاح عما يأتي لكل نوع من الارتباط المستمر:

أ. المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة في تاريخ تحويل الأصول.

ب. الإيراد المثبت والمصروفات المثبتة، في كل من فترة القوائم المالية وبشكل مُجمع، من ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها (مثل تغيرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة).

ج. إذا كان إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل (الذي يتأهل للإلغاء الإثبات) في فترة قوائم مالية معينة غير موزع بالتساوي على مدار فترة القوائم المالية (مثلاً أن يحدث جزء كبير من إجمالي مبلغ نشاط التحويل في الأيام الختامية لفترة القوائم المالية) فيجب الإفصاح عما يأتي:

- (1) متى حدثت النسبة الأكبر من نشاط التحويل خلال فترة القوائم المالية تلك (مثلاً الأيام الخمسة الأخيرة قبل نهاية فترة القوائم المالية)، و
- (2) المبلغ (مثلاً المكاسب أو الخسائر ذات الصلة) الذي تم إثباته من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية، و
- (3) إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية.

يجب على الجهة تقديم هذه المعلومات لكل فترة يتم عرض قائمة أداء مالي لها.

المعلومات التكميلية

49ج. يجب على الجهة الإفصاح عن أي معلومات إضافية تعتبرها ضرورية لتحقيق أهداف الإفصاح الواردة في الفقرة 49ب.

التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41

49ط. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الآتية لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في تاريخ التطبيق الأولي:
أ. صنف القياس الأصلي والقيمة الدفترية المُحددان وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29؛ و

ب. صنف القياس الجديد والقيمة الدفترية المُحددان وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ج. مبلغ أي أصول مالية أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي تم تعيينها - سابقاً - على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ولكنها لم تعد مُعينة كذلك، مع تمييز تلك التي يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة أن تُعيد تصنيفها عن تلك التي تختار الجهة أن تعيد تصنيفها اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي.

49ي. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن معلومات نوعية لتمكين المستخدمين من فهم:

أ. كيف قامت بتطبيق متطلبات التصنيف الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على تلك الأصول المالية التي تغير تصنيفها كنتيجة لتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

ب. أسباب أي تعيين أو إلغاء تعيين لأصول مالية أو التزامات مالية على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في تاريخ التطبيق الأولي.

49ك. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أي عندما تتحول الجهة من تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 29 إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الأصول المالية)، فإنه يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات المبينة في الفقرات 49ل-49س من هذا المعيار كما هو مطلوب بموجب الفقرة 173 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

49ل. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن تفصح عن التغييرات في تصنيفات الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، بحيث تظهر - بشكل منفصل:

أ. التغييرات في القيم الدفترية على أساس أصناف قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 (أي التي لم تنتج عن تغيير في صفة القياس عند التحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ب. التغيرات في القيم الدفترية الناشئة عن تغيير في صفة القياس عند التحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة - بشكل أولي - متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

49م. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن تفصح عما يأتي للأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إعادة تصنيفها بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة وللأصول المالية التي تم إعادة تصنيفها من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، كنتيجة للتحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41:

أ. القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية في نهاية فترة القوائم المالية؛ و
ب. مكسب أو خسارة القيمة العادلة التي كان سيتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز أو ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال فترة القوائم المالية فيما لو أنه لم يتم إعادة تصنيف الأصول المالية أو الالتزامات المالية.

لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة - بشكل أولي - متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

49ن. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن تفصح عما يأتي للأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إعادة تصنيفها من صنف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كنتيجة للتحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41:

أ. معدل الفائدة الفعلي المُحدد في تاريخ التطبيق الأولي؛ و
ب. إيراد أو مصروف الفائدة الذي تم إثباته.
إذا كانت الجهة تعامل القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي على أنها القيمة الدفترية الإجمالية الجديدة في تاريخ التطبيق الأولي (أنظر الفقرة 168 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة لكل فترة قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء الإثبات، وبخلاف ذلك، لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة - بشكل أولي - متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

49س. عندما تعرض الجهة الإفصاحات المبينة في الفقرات 49ك-49ن، يجب أن تسمح تلك الإفصاحات، والإفصاحات الواردة في الفقرة 29 من هذا المعيار، بالمطابقة بين:

أ. أصناف القياس المعروضة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ وبين

ب. فئة الأداة المالية

كما هي في تاريخ التطبيق الأولي.

49ع. في تاريخ التطبيق الأولي للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تكون الجهة مُطلبة بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح بمطابقة مخصصات الهبوط الختامية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 والمخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19 مع مخصصات الخسائر الافتتاحية المُحددة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. وللأصول المالية، يجب تقديم هذا الإفصاح بحسب أصناف قياس الأصول المالية ذات العلاقة وفقاً لمعيار المحاسبة

للقطاع العام 29 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 41، ويجب أن يظهر -بشكل منفصل - أثر التغييرات في صنف القياس على مخصص الخسائر في ذلك التاريخ.
49ف. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعييار المحاسبة للقطاع العام 41، لا تكون الجهة مُطالبَة بأن تفصح عن مبالغ البنود المستقلة التي كان سيتم التقرير عنها وفقاً لمتطلبات التصنيف والقياس (التي تشمل المتطلبات المتعلقة بقياس التكلفة المستنفدة للأصول المالية والهبوط الواردة في الفقرات 69-72 و 73-93 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41):

أ. لمعييار المحاسبة للقطاع العام 41 للفترات السابقة؛ و
ب. لمعييار المحاسبة للقطاع العام 29 للفترة الحالية.

49ص. وفقاً للفقرة 161 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا كان من غير العملي للجهة (كما تم تعريفه في معييار المحاسبة للقطاع العام 3) في تاريخ التطبيق الأولي لمعييار المحاسبة للقطاع العام 41 أن تُقوِّم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل وفقاً لفقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على الجهة أن تُقوِّم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41. يجب على الجهة أن تفصح عن القيمة الدفترية، في تاريخ القوائم المالية، للأصول المالية التي قد تم تقويم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.

49ق. وفقاً للفقرة 162 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا كان من غير العملي للجهة (كما تم تعريفه في معييار المحاسبة للقطاع العام 3) في تاريخ التطبيق الأولي أن تُقوِّم ما إذا كانت القيمة العادلة لخاصية السداد المبكر ضئيلة وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 74(ج) من معييار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على الجهة أن تُقوِّم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي وجدت عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41. يجب على الجهة أن تفصح عن القيمة الدفترية، في تاريخ القوائم المالية، للأصول المالية التي قد تم تقويم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معييار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.

تاريخ السريان وأحكام انتقالية

50. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
51. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيير المحاسبة للقطاع العام 29.
52. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترات سنوية تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، فلا يلزمها أن تقدم معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 38-49 حول طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.
- 52أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].
- 52ح. أضيفت الفقرتان 28ج و52 بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة تطبيق هذه التعديلات عندما تطبق تعديلات إجلال معدل الفائدة المرجعي على معيار المحاسبة للقطاع العام 29 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
- 52ط. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة تعديلات إجلال معدل الفائدة المرجعي لأول مرة، لا يُطلب من الجهة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.
- 52ي. أضيفت الفقرات 28ط-28ي و52 بموجب الوثيقة *تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021*، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة تطبيق هذه التعديلات عندما تطبق تعديلات إجلال معدل الفائدة المرجعي - *المرحلة 2* على معيار المحاسبة للقطاع العام 29 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
- 52ك. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة تعديلات إجلال معدل الفائدة المرجعي - *المرحلة 2* لأول مرة، لا يُطلب من الجهة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.
- 52ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار الصادر في 2023* الفقرة 35 وفقرة إرشادات التطبيق 16. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبر. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.
- 52م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و34، وأضاف الفقرات 30أ-30ط، وحذف الفقرات 31-33. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق

الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

53. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)

54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].

الدراسة المرفقة

معيار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. ملحق أ: إرشادات التطبيق
6. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعدّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان "معايير الأدوات المالية: الإفصاحات".

وبهدف اقتراح معيار "الأدوات المالية: الإفصاحات" الملائم، أُجريت دراسة لمعيار *الأدوات المالية: الإفصاحات* الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار *الأدوات المالية: الإفصاحات* أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 30 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 28 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعِدَّ استبيان إلكتروني وُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بموازنة الدولة بمختلف قطاعاتها. ولوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 12% من الجهات لديها استثمارات مالية، و3% من الجهات تقوم بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة، و1% من الجهات تقوم بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي، و3% من الجهات لديها أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات). وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال		وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات	
																نعم	لا
هل لدى الجهة نسبة ملكية في جهات أو شركات تابعة؟		لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	7	7
هل لدى الجهة استثمارات مالية؟		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة؟		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل تقوم الجهة بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي؟		لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

جميع الجهات		مستشفى الملك فيصل التخصصي	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	أمانة منطقة الرياض	جامعة الملك سعود	وزارة النقل	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الحرس الوطني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة التعليم	وزارة المالية	السؤال
14	0	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل تقوم الجهة بالاقتراض بعمليات أجنبية؟
14	0	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل لدى الجهة حاليًا أدوات مالية (صكوك، سندات) أو تنوي إصدارها؟

ويُعدُّ موضوع المعيار من موضوعات المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	الهيئة العامة للطيران المدني	9	قطاع التعليم	جامعة تبوك
2	التجهيزات الأساسية والنقل	مؤسسة البريد السعودي	10	قطاع التعليم	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
3	التجهيزات الأساسية والنقل	صندوق التنمية العقارية	11	قطاع التعليم	الإدارة المالية جامعة بيشة
4	قطاع البلديات	أمانة منطقة المدينة المنورة	12	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع البلديات	أمانة منطقة نجران	13	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	هيئة العامة للأوقاف

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

6	قطاع البلديات	أمانه العاصمة المقدسة	14	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للإعلام المرئي المسموع
7	قطاع البلديات	أمانة محافظه جده	15	قطاع الموارد الاقتصادية	بنك التنمية الاجتماعية
8	قطاع البلديات	أمانة منطقة حائل			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
30C. To meet the objectives in paragraph 30A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of financial instruments (see paragraph 30D for information on determining appropriate classes of financial instruments) measured at fair value (including measurements based on fair value within the scope of IPSAS 46, <i>Measurement</i>) in the statement of financial position after initial recognition: a. For recurring and non-recurring fair value measurements, the fair value measurement at the end of the reporting period, and for non-recurring fair value measurements, the reasons for the measurement. Recurring fair value measurements of financial instruments are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position at the end of each reporting period. Non-recurring fair value measurements of financial instruments are those that this Standard requires or permits	30ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأدوات المالية (انظر الفقرة 30د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأدوات المالية) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i>) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة	استُبدلت عبارة (هذا المعيار) بعبارة (معيار المحاسبة للقطاع العام 41) حيث يتناول المعيار المحاسبة للقطاع العام 41، وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 30، إثبات وقياس الأدوات المالية.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و ج. فيما يخص الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر: مبالغ أي قياسات يتم نقلها بين المستوى 1 والمستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويين (نظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى كل مستوى ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من كل مستوى؛ و د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية	in the statement of financial position in particular circumstances; b. For recurring and non-recurring fair value measurements, the level of the fair value hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3); c. For financial instruments held at the end of the reporting period that are measured at fair value on a recurring basis, the amounts of any transfers between Level 1 and Level 2 of the fair value hierarchy, the reasons for those transfers and the entity's policy for determining when transfers between levels are deemed to have occurred (see paragraph 30E). Transfers into each level shall be disclosed and discussed separately from transfers out of each level; d. For recurring and non-recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique),

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for fair value measurements estimated using unobservable inputs, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However, when providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the fair value measurement and are reasonably available to the entity; e. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a reconciliation from the opening balances to the closing balances, disclosing separately changes during the period attributable to the following:	عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي: (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة)	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المٌثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و (4) مبالغ أي قياسات يتم نقلها إلى أو من المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل (انظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى المستوى 3 ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من المستوى 3؛ و و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ) (1) المضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المٌثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و	(i) Total gains or losses for the period recognized in surplus or deficit, and the line item(s) in surplus or deficit in which those gains or losses are recognized; (ii) Total gains or losses for the period recognized in net assets/equity, and the line item(s) in net assets/equity in which those gains or losses are recognized; (iii) Purchases, sales, issues and settlements (each of those types of changes disclosed separately); and (iv) For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, the amounts of any transfers into or out of Level 3 of the fair value hierarchy, the reasons for those transfers and the entity's policy for determining when transfers between levels are deemed to have occurred (see paragraph 30E). Transfers into Level 3 shall be disclosed and discussed separately from transfers out of Level 3. f. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, the amount of the total gains or losses

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
for the period in (e)(i) included in surplus or deficit that is attributable to the change in unrealized gains or losses relating to those financial instruments held at the end of the reporting period, and the line item(s) in surplus or deficit in which those unrealized gains or losses are recognized; g. For recurring and non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in fair value measurements from period to period); and h. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy: (i) For all such measurements, a narrative description of the sensitivity of the fair value measurement to changes in unobservable inputs if a change in those inputs to a different amount might result in a significantly higher or lower fair value measurement. If there are	ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و ح. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: (1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك،	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
interrelationships between those inputs and other unobservable inputs used in the fair value measurement, an entity shall also provide a description of those interrelationships and of how they might magnify or mitigate the effect of changes in the unobservable inputs on the fair value measurement. To comply with that disclosure requirement, the narrative description of the sensitivity to changes in unobservable inputs shall include, at a minimum, the unobservable inputs disclosed when complying with (d); and (ii) For financial assets and financial liabilities, if changing one or more of the unobservable inputs to reflect reasonably possible alternative assumptions would change fair value significantly, an entity shall state that fact and disclose the effect of those changes. The entity shall disclose how the effect of a change to reflect a reasonably possible alternative assumption was calculated. For that purpose, significance shall be judged with respect to surplus or deficit, and total	يجب أن يتضمن الوصف السردى للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (د)؛ و (2) فيما يخص الأصول المالية والالتزامات المالية: إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المُدخلات التي لا يمكن رصدها لتعكس افتراضات بديلة ممكنة بدرجة معقولة من شأنه أن يغير القيمة العادلة بشكل مهم، فيجب على الجهة أن تنص على تلك الحقيقة وأن تفصح عن أثر تلك التغييرات. ويجب على الجهة أن تفصح عن الكيفية التي تم بها احتساب أثر تغيير ليعكس افتراضاً بديلاً ممكنًا بدرجة معقولة. ولذلك الغرض، يجب الحكم على أهمية التغيير بالنظر إلى الفائض أو العجز ومجموع الأصول أو مجموع الالتزامات، أو بالنظر إلى مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية عندما يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
assets or total liabilities, or, when changes in fair value are recognized in net assets/equity, total equity.		
49G. In addition, an entity shall disclose for each type of continuing involvement: a. The gain or loss recognized at the date of transfer of the assets. b. Revenue and expenses recognized, both in the reporting period and cumulatively, from the entity's continuing involvement in the derecognized financial assets (e.g., fair value changes in derivative instruments). c. If the total amount of proceeds from transfer activity (that qualifies for derecognition) in a reporting period is not evenly distributed throughout the reporting period (e.g., if a substantial proportion of the total amount of transfer activity takes place in the closing days of a reporting period): i. When the greatest transfer activity took place within that reporting period (e.g., the last five days before the end of the reporting period),	49ز. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة الإفصاح عما يأتي لكل نوع من الارتباط المستمر: أ. المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة في تاريخ تحويل الأصول. ب. الإيراد المثبت والمصروفات المثبتة، في كل من فترة القوائم المالية وبشكل مُجمع، من ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغائها إثباتها (مثل تغيرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة). ج. إذا كان إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل (الذي يتأهل للإلغاء الإثبات) في فترة قوائم مالية معينة غير موزع بالتساوي على مدار فترة القوائم المالية (مثلاً أن يحدث جزء كبير من إجمالي مبلغ نشاط التحويل في الأيام الختامية لفترة القوائم المالية) فيجب الإفصاح عما يأتي: (1) متى حدثت النسبة الأكبر من نشاط التحويل خلال فترة القوائم المالية تلك (مثلاً الأيام الخمسة الأخيرة قبل نهاية فترة القوائم المالية)، و (2) المبلغ (مثلاً المكاسب أو الخسائر ذات الصلة) الذي تم إثباته من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية، و (3) إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية.	صُححت عبارة (قائمة صافي أصول/حقوق ملكية) لتكون (قائمة أداء مالي) لأن الأخيرة هي المقصودة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
ii. The amount (e.g., related gains or losses) recognized from transfer activity in that part of the reporting period, and iii. The total amount of proceeds from transfer activity in that part of the reporting period. An entity shall provide this information for each period for which <u>a statement of net assets/equity</u> is presented.	يجب على الجهة تقديم هذه المعلومات لكل فترة يتم عرض قائمة أداء مالي لها.	
50. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	50. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
51. An entity shall not apply this Standard before January 1, 2013, unless it also applies IPSAS 28 and IPSAS 29.	51. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
52. If an entity applies this Standard for annual periods beginning before January 1, 2013, it need not present comparative information for the disclosures required by paragraphs 38–49 about the nature and extent of risks arising from financial instruments.	52. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترات سنوية تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، فلا يلزمها أن تقدم معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 38-49 حول طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
52A. Paragraph 53 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual	52أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.		المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
52B. IPSAS 35, Consolidated Financial Statements, IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , and IPSAS 38, <i>Disclosures of Interests in Other Entities</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 3(a) and AG6. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35, IPSAS 37 and IPSAS 38.	52ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
52C. Paragraph AG7 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	52ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
52D. Paragraphs 6 and 7 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	52د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
52E. Paragraph 3 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	52هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
52F. Paragraphs 2, 3, 4, 5, 8, 11, 12, 13, 14, 18, 24, 34, 35, 36, 37, 41, 43, 45, AG1, AG5, AG9, AG10, AG24, and AG29 were amended, paragraphs 16, 17, 20, 26, 27, 28 and 44 were deleted and several headings and paragraphs 5A, 13A, 14A, 14B, 15A, 15B, 15C, 17A, 17B, 17C, 17D, 17E, 17F, 20A, 24A, 25A, 25B, 25C, 25D, 26A, 26B, 26C, 27A, 27B, 27C, 27D, 27E, 27F, 28A, 28B, 28C, 28D, 28E, 28F, 28G, 37A, 39A, 42A, 42B, 42C, 42D, 42E, 42F, 42G, 42H, 42I, 42J, 42K, 42L, 42M, 42N, 49A, 49B, 49C, 49D, 49E, 49F, 49G, 49H, 49I, 49J, 49K, 49L, 49M, 49N, 49O, 49P, 49Q, 49R, 49S, 52C, 52D, AG8A, AG8B, AG8C, AG8D, AG8E, AG8F, AG8G, AG8H, AG8I, AG8J, AG31, AG32, AG32A, AG33, AG34, AG35, AG36, AG37, AG38, AG39, AG40, AG41, AG42, AG43, AG44, AG45, AG46, AG47, AG48, AG49, AG50, AG51, AG52, AG53, AG54 and AG55 are added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these	52و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	52ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52G. Paragraph AG5 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2023, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	52ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار الصادر في 2023 الفقرة 35</i> و <i>فقرة إرشادات التطبيق 16</i> . يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	52L. Paragraphs 35 and AG16 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	52م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و34، وأضاف الفقرات 30-30ط، وحذف الفقرات 31-33. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات	52M. Paragraphs 8 and 34 were amended, paragraphs 30A-30I were added, and paragraphs 31-33 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
54. This Standard and IPSAS 28 supersede IPSAS 15, <i>Financial Instruments: Disclosure and Presentation</i> issued in 2001. IPSAS 15 remains applicable until IPSAS 28 and IPSAS 30 are applied or become effective, whichever is earlier.	54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
AG8B. To assist users of financial statements in evaluating an entity's restructuring and modification policies, paragraph 42F(f)(i) requires the disclosure of information about how an entity monitors the extent to which the loss allowance on financial assets previously disclosed in accordance with paragraph 42F(f)(i) are subsequently measured at an amount equal to lifetime expected credit losses in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41. Quantitative information that will assist users in understanding the subsequent increase in credit risk of modified financial assets may include information about modified financial assets meeting the criteria in paragraph	فقرة إرشادات التطبيق 8ب. لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقويم سياسات الجهة لإعادة الهيكلة والتعديل، تتطلب الفقرة 42و(2) الإفصاح عن معلومات حول الكيفية التي تراقب بها الجهة إلى أي مدى يتم -لاحقاً - قياس مخصص الخسائر الذي تم الإفصاح عنه -سابقاً - وفقاً للفقرة 42و(1) بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. قد تشمل المعلومات الكمية، التي سوف تساعد المستخدمين في فهم الزيادة اللاحقة في المخاطر الائتمانية للأصول المالية المعدلة، معلومات حول استيفاء الأصول المالية المعدلة للضوابط الواردة في الفقرة 42و(1) التي لأجلها قد عاد مخصص الخسائر ليتم	صُحح رقم الفقرة 42و(1) ليكون 42و(2) لأن الأخيرة هي المقصودة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
42F(f)(i) for which the loss allowance has reverted to being measured at an amount equal to lifetime expected credit losses (i.e., a deterioration rate).	قياسه بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (أي معدل التدهور).	
AG81. The number of credit risk rating grades used to disclose the information in accordance with paragraph 42M shall be consistent with the number that the entity reports to key management personnel for credit risk management purposes. If past due information is the only borrower-specific information available and an entity uses past due information to assess whether credit risk has increased significantly since initial recognition in accordance with paragraph 82 of IPSAS 41, an entity shall provide an analysis by past due status for those financial assets.	فقرة إرشادات التطبيق 8ط. يجب أن يتفق عدد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية المستخدم للإفصاح عن المعلومات وفقاً للفقرة 42م مع العدد الذي تقوم الجهة بالتقرير عنه لكبار موظفي الإدارة لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية. وإذا كانت معلومات تجاوز موعد الاستحقاق هي المعلومات الوحيدة المتاحة الخاصة بالمقترض وتستخدم الجهة معلومات تجاوز موعد الاستحقاق لتقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإنه يجب على الجهة أن تقدم تحليلاً بحسب وضع تجاوز موعد الاستحقاق لتلك الأصول المالية.	صُحح رقم الفقرة 82 ليكون 83 لأن الأخيرة هي المقصودة.
AG31. The assessment of continuing involvement in a transferred financial asset for the purposes of the disclosure requirements in paragraphs 49E-49H is made at the level of the reporting entity. For example, if a controlled entity transfers to an unrelated third party a financial asset in which the controlling entity of the controlled entity has continuing involvement, the controlled entity does not include the controlling entity's involvement in the assessment of whether it	فقرة إرشادات التطبيق 31. لأغراض متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49ج-49ح، يتم القيام بتقويم الارتباط المستمر بأصل مالي محول على مستوى الجهة المعدة للقوائم المالية. فعلى سبيل المثال، إذا قامت جهة مسيطرة عليها بتحويل أصل مالي إلى طرف ثالث غير ذي علاقة، وللجهة المسيطرة ارتباط مستمر بهذا الأصل، فإن الجهة المسيطرة عليها لا تُضمّن ارتباط الجهة المسيطرة عند تقويم ما إذا كان لديها ارتباط مستمر بالأصل المحول في قوائمها المالية	صُححت عبارة (جهتها المسيطرة) لتكون (جهتها المسيطر عليها) لأن الأخيرة هي المقصودة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
has continuing involvement in the transferred asset in its separate or individual financial statements (i.e., when the controlled entity is the reporting entity). However, a controlling entity would include its continuing involvement (or that of another member of the group) in a financial asset transferred by its <u>controlling entity</u> in determining whether it has continuing involvement in the transferred asset in its consolidated financial statements (i.e., when the reporting entity is the group).	المنفصلة أو الفردية (أي عندما تكون الجهة المسيطر عليها هي الجهة المعدة للقوائم المالية). وبالرغم من ذلك، تُضمّن الجهة المسيطرة ارتباطها المستمر (أو الارتباط المستمر لعضو آخر ضمن المجموعة) بالأصل المحول من قبل <u>جهةها المسيطر عليها</u> ، عند تحديد ما إذا كان لديها ارتباط مستمر بالأصل المحول، في قوائمها المالية الموحدة (أي عندما تكون المجموعة هي الجهة المعدة للقوائم المالية).	
AG43. The similar agreements referred to in paragraphs 17A and AG42 include derivative clearing agreements, global master repurchase agreements, global master securities lending agreements, and any related rights to financial collateral. The similar financial instruments and transactions referred to in paragraph <u>AG31</u> include derivatives, sale and repurchase agreements, reverse sale and repurchase agreements, securities borrowing, and securities lending agreements. Examples of financial instruments that are not within the scope of paragraph 17A are loans and customer deposits at the same institution (unless they are set off in the statement of financial position), and financial instruments that are subject only to a collateral agreement.	فقرة إرشادات التطبيق 43. تشمل الاتفاقيات المماثلة المشار إليها في الفقرة 17أ وفقرة إرشادات التطبيق 42 اتفاقيات المقاصة المشتقة، واتفاقيات إعادة الشراء الرئيسة العالمية، واتفاقيات إقراض الأوراق المالية الرئيسة العالمية، وأي حقوق ذات صلة بالضمان الرهني المالي. تشمل الأدوات المالية والمعاملات المماثلة المشار إليها في <u>فقرة إرشادات التطبيق 42</u> اتفاقيات المشتقات، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واتفاقيات البيع العكسي وإعادة الشراء، واقتراض أوراق مالية، واتفاقيات إقراض أوراق مالية. ومن أمثلة الأدوات المالية التي لا تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ القروض وودائع العملاء في نفس المؤسسة (ما لم تتم المقاصة بينها في قائمة المركز المالي)، والأدوات المالية التي تخضع فقط لاتفاقية ضمان رهني.	صُحح رقم فقرة إرشادات التطبيق 31 ليكون 42 لأن الأخيرة هي المقصودة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
IG16. The fair value at initial recognition of financial instruments that are not traded in active markets is determined in accordance with paragraph AG151 of IPSAS 41. However, when, after initial recognition, an entity will use a valuation technique that incorporates data not obtained from observable markets, there may be a difference between the transaction price at initial recognition and the amount determined at initial recognition using that valuation technique. In these circumstances, the difference will be recognized in surplus or deficit in subsequent periods in accordance with IPSAS 41 and the entity's accounting policy. Such recognition reflects changes in factors (including time) that market participants would consider in setting a price (see paragraph AG151 of IPSAS 41). Paragraph 33 requires disclosures in these circumstances. An entity might disclose the following to comply with paragraph 34: ...	فقرة إرشادات التنفيذ 16. تُحدّد القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 151 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. مع ذلك، إذا كانت الجهة ستستخدم، بعد الإثبات الأولي، أسلوب تقييم يتضمن بيانات لم يتم الحصول عليها من أسواق يمكن رصدها، قد يكون هناك فرق بين سعر المعاملة عند الإثبات الأولي والمبلغ المحدد عند الإثبات الأولي باستخدام أسلوب التقييم ذاك. في هذه الظروف، سيُثبت الفرق ضمن الفائض أو العجز في الفترات اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 والسياسة المحاسبية للجهة. ويعكس مثل هذا الإثبات التغيرات في العوامل (بما في ذلك الزمن) التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر (انظر فقرة إرشادات التطبيق 151 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). تتطلب الفقرة 34 إفصاحات في هذه الظروف. وقد تُفصح الجهة عن الآتي للالتزام بالفقرة 34: ...	صُحح رقم الفقرة 33 ليكون 34 لأن الأخيرة هي المقصودة.
IG39. In the situation described in paragraph IG38(b), additional disclosure might include the reasons for the lack of liquidity and how the entity hedges the risk.	فقرة إرشادات التنفيذ 39. في الحالة الموضحة في <u>فقرة إرشادات التنفيذ 37(ب)</u> ، قد يتضمن الإفصاح الإضافي أسباب عدم السيولة والكيفية التي تتحوط بها الجهة للمخاطر.	صُحح رقم فقرة إرشادات التنفيذ 38(ب) ليكون 37(ب) لأن الأخيرة هي المقصودة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
IG40. In the situation described in paragraph IG38(c), additional disclosure might include: ...	فقرة إرشادات التنفيذ 40. في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التنفيذ 37(ج)، قد يتضمن الإفصاح الإضافي: ...	صُحح رقم فقرة إرشادات التنفيذ 38(ج) ليكون 37(ج) لأن الأخيرة هي المقصودة.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات* ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to require entities to provide disclosures in their financial statements that enable users to evaluate: a. The significance of financial instruments for the entity's financial position and performance; and b. The nature and extent of risks arising from financial instruments to which the entity is exposed during the period and at the end of the reporting period, and how the entity manages those risks.	1. هدف هذا المعيار هو مطالبة الجهات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم: ج. أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للجهة ولأدائها المالي؛ و د. طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الجهة خلال الفترة وفي نهاية فترة القوائم المالية، والكيفية التي تدير بها الجهة تلك المخاطر.	لا	
2. The principles in this Standard complement the principles for recognizing, measuring, and presenting financial assets and financial liabilities in IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> and IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> .	2. تُعَدُّ المبادئ الواردة في هذا المعيار مكملّة لمبادئ إثبات وقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> .	لا	
Scope	النطاق		
3. This Standard shall be applied by all entities to all types of financial instruments, except: a. Those interests in controlled entities, associates, or joint ventures that are accounted for in accordance	3. يجب على جميع الجهات أن تطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية، فيما عدا: أ. تلك الحصص في الجهات المسيطر عليها، أو الجهات الزميلة، أو المشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
with IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>, IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> or IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>. However, in some cases, IPSAS 34, IPSAS 35, or IPSAS 36 require or permit an entity to account for an interest in a controlled entity, associate, or joint venture using IPSAS 41; in those cases, entities shall apply the requirements of this Standard. Entities shall also apply this Standard to all derivatives linked to interests in controlled entities, associates, or joint ventures unless the derivative meets the definition of an equity instrument in IPSAS 28. b. Employers' rights and obligations arising from employee benefit plans, to which IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> applies. c. Rights and obligations arising under insurance contracts. However, this Standard applies to: i. Derivatives that are embedded in insurance contracts if IPSAS 41 requires the entity to account for them separately; and ii. An issuer of financial guarantee contracts if the issuer applies IPSAS 41 in recognizing and measuring the contracts, but shall apply the	وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i>، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i>. ومع ذلك، في بعض الحالات، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 34، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 من الجهة، أو يسمح لها، بالمحاسبة عن الحصة في جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ وفي تلك الحالات، يجب على تلك الجهات تطبيق متطلبات هذا المعيار. ويجب على الجهات - أيضاً - تطبيق هذا المعيار على جميع الأدوات المشتقة المرتبطة بالحصص في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة إلا إذا كانت المشتقة تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28. ب. حقوق وواجبات أصحاب العمل الناشئة عن برامج منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>. ج. الحقوق والواجبات الناشئة بموجب عقود التأمين. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على: (1) المشتقات التي تكون مدمجة في عقود التأمين إذا تطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts if the issuer elects to apply those standards in recognizing and measuring them. In addition to (i) and (ii) above, an entity may apply this Standard to insurance contracts which involve the transfer of financial risk. d. Financial instruments, contracts, and obligations under sharebased payment transactions to which the relevant international or national accounting standard dealing with share-based payment applies, except for contracts within the scope of paragraphs 6–8 of IPSAS 41, to which that Standard applies. e. Instruments that are required to be classified as equity instruments in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28.	الجهة المحاسبة عنها - بشكل منفصل؛ و (2) الجهة المصدرة لعقود الضمان المالي إذا طبقت الجهة المصدرة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في إثبات العقود وقياسها، ولكن يجب عليها تطبيق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختارت الجهة المصدرة تطبيق ذلك المعيار في إثباتها وقياسها. إضافة إلى ما ورد في البندين (1) و(2) أعلاه، يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار على عقود التأمين التي تتضمن تحويل المخاطر المالية. د. الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات دفع على أساس الأسهم ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول معاملات الدفع على أساس الأسهم، باستثناء العقود ضمن نطاق الفقرات 6-8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، التي ينطبق عليها ذلك المعيار. هـ. الأدوات التي يُتطلب تصنيفها على أنها أدوات حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.		
4. This Standard applies to recognized and unrecognized financial instruments. Recognized financial instruments include financial assets and financial liabilities that are	4. ينطبق هذا المعيار على الأدوات المالية المُثبتة وغير المُثبتة. وتشمل الأدوات المالية المُثبتة الأصول المالية والالتزامات المالية التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
within the scope of IPSAS 41. Unrecognized financial instruments include some financial instruments that, although outside the scope of IPSAS 41, are within the scope of this Standard (such as some loan commitments).	للقطاع العام 41. وتشمل الأدوات المالية غير المُثبتة بعض الأدوات المالية التي، بالرغم من أنها خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تقع ضمن نطاق هذا المعيار (مثل بعض ارتباطات القروض).		
5. This Standard applies to contracts to buy or sell a non-financial item that are within the scope of IPSAS 41 (see paragraphs 6–8 of IPSAS 41).	5. ينطبق هذا المعيار على العقود لشراء أو بيع بند غير مالي التي هي ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (انظر الفقرات 6-8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).	لا	
5A. The credit risk disclosure requirements in paragraphs 42A–42N apply to those rights for receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 and non-exchange transactions within the scope of IPSAS 23 which give rise to financial instruments for the purpose of recognizing impairment gains or losses in accordance with paragraph 3 of IPSAS 41. Any reference to financial assets or financial instruments in these paragraphs shall include those rights unless otherwise specified.	5أ. تنطبق متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية الواردة في الفقرات 42أ-42ن على تلك الحقوق للذمم المدينة التي تنتج من المعاملات تبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 والمعاملات غير التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 والتي تنشأ عنها أدوات مالية لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط في القيمة وفقاً للفقرة 3 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب أن تُقرأ أي إشارة في هذه الفقرات إلى الأصول المالية أو الأدوات المالية على أنها تتضمن تلك الحقوق ما لم يحدد خلاف ذلك.	لا	
6. [Deleted].	6. [حذفت].	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
8. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:	8. تستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعنى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Credit risk is the risk that one party to a financial instrument will cause a financial loss for the other party by failing to discharge an obligation. Credit risk rating grades is a rating of credit risk based on the risk of a default occurring on the financial instrument. Currency risk is the risk that the fair value or future cash flows of a financial instrument will fluctuate because of changes in foreign exchange rates. Interest rate risk is the risk that the fair value or future cash flows of a financial instrument will fluctuate because of changes in market interest rates. Liquidity risk is the risk that an entity will encounter difficulty in meeting obligations associated with financial liabilities that are settled by delivering cash or another financial asset. Loans payable are financial liabilities, other than short-term trade payables on normal credit terms. Market risk is the risk that the fair value or future cash flows of a financial instrument will fluctuate because of changes in market prices. Market risk comprises three types of risk: currency risk, interest rate risk, and other price risk.	المحدد قرين كل منها: <u>المخاطر الائتمانية</u> هي مخاطر أن يتسبب طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر من خلال عدم الوفاء بواجب. <u>درجات تصنيف المخاطر الائتمانية</u> هي تصنيف للمخاطر الائتمانية على أساس مخاطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية. <u>مخاطر العملات</u> هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. <u>مخاطر معدلات الفائدة</u> هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في السوق. <u>مخاطر السيولة</u> هي مخاطر أن تواجه الجهة صعوبة في الوفاء بالواجبات المرتبطة بالالتزامات المالية التي تتم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر. <u>قروض مستحقة السداد</u> هي التزامات مالية، بخلاف الذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل وفقاً لشروط الائتمان العادية. <u>مخاطر السوق</u> هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المخاطر: مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الأسعار الأخرى. <u>مخاطر الأسعار الأخرى</u> هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناشئة عن مخاطر معدلات الفائدة أو مخاطر العملات)، سواء كانت تلك التغيرات سببها عوامل خاصة بالأداة المالية المفردة أو الجهة المُصدرة لها، أو سببها عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في <i>قائمة المصطلحات المعروفة</i> الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	<u>Other price risk</u> is the risk that the fair value or future cash flows of a financial instrument will fluctuate because of changes in market prices (other than those arising from interest rate risk or currency risk), whether those changes are caused by factors specific to the individual financial instrument or its issuer, or by factors affecting all similar financial instruments traded in the market. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.
		فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح	Classes of Financial Instruments and Level of Disclosure
	لا	9. عندما يتطلب هذا المعيار إفصاحات بحسب فئة الأداة المالية، فيجب على الجهة تجميع الأدوات المالية في فئات تكون مناسبة لطبيعة المعلومات المفصّل عنها وتأخذ في الحسبان خصائص تلك الأدوات المالية. ويجب على الجهة تقديم معلومات كافية للسماح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي.	9. When this Standard requires disclosures by class of financial instrument, an entity shall group financial instruments into classes that are appropriate to the nature of the information disclosed and that take into account the characteristics of those financial instruments. An entity shall provide sufficient information to permit reconciliation

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to the line items presented in the statement of financial position.			
Significance of Financial Instruments for Financial Position and Financial Performance	أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي		
10. An entity shall disclose information that enables users of its financial statements to evaluate the significance of financial instruments for its financial position and performance.	10. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي وأدائها المالي.	لا	
Statement of Financial Position	قائمة المركز المالي		
Categories of Financial Assets and Financial Liabilities	أصناف الأصول المالية والالتزامات المالية		
11. The carrying amounts of each of the following categories, as defined in IPSAS 41, shall be disclosed either in the statement of financial position or in the notes: a. Financial assets measured at fair value through surplus or deficit, showing separately (i) those designated as such upon initial recognition or subsequently in accordance with paragraph 152 of IPSAS 41, and (ii) those mandatorily measured at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41; b. [Deleted]. c. [Deleted].	11. يجب الإفصاح عن القيم الدفترية لكل صنف من الأصناف الآتية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وذلك إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات: أ. الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار - بشكل منفصل - (1) تلك التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و (2) تلك التي يتم قياسها - بشكل إلزامي - بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ب. [حذفت]. ج. [حذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. [Deleted]. e. Financial liabilities at fair value through surplus or deficit, showing separately (i) those designated as such upon initial recognition or subsequently in accordance with paragraph 152 of IPSAS 41, and (ii) those that meet the definition of held for trading in IPSAS 41; f. Financial assets measured at amortized cost; g. Financial liabilities measured at amortized cost; and h. Financial assets measured at fair value through net assets/equity, showing separately (i) financial assets that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41; and (ii) investments in equity instruments designated as such upon initial recognition in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41.	د. [حذفت]. هـ. الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار -بشكل منفصل - (1) تلك التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و (2) تلك التي تستوفي تعريف المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و. الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و ز. الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ ح. الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، مع إظهار - بشكل منفصل - (1) الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و (2) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم تعيينها على أنها كذلك عند الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
Financial Assets or Financial Liabilities at Fair Value through Surplus or Deficit	الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
12. If the entity has designated as measured at fair value through surplus or deficit a financial asset (or group of financial assets) that would otherwise be measured at fair value through net assets/equity or amortized cost, it shall disclose: a. The maximum exposure to credit risk (see paragraph 43(a)) of the financial asset (or group of financial assets) at the end of the reporting period. b. The amount by which any related credit derivatives or similar instruments mitigate that maximum exposure to credit risk (see paragraph 43(b)). c. The amount of change, during the period and cumulatively, in the fair value of the financial asset (or group of financial assets) that is attributable to changes in the credit risk of the financial asset determined either: i. As the amount of change in its fair value that is not attributable to changes in market conditions that give rise to market risk; or ii. Using an alternative method the entity believes more faithfully represents the amount of change in its fair value that is attributable to changes in the credit risk of the asset.	12. إذا كانت الجهة قد عينت أصلًا ماليًا (أو مجموعة من الأصول المالية) على أنه يتم قياسه (أو قياسها) بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والذي بخلاف ذلك كان سيتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية أو بالتكلفة المستنفدة، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. الحد الأقصى لتعرض الأصل المالي (أو مجموعة من الأصول المالية) للمخاطر الائتمانية (انظر الفقرة 43(أ)) في نهاية فترة القوائم المالية. ب. المبلغ الذي تُخفف به أي مشتقات ائتمانية ذات علاقة أو أدوات مماثلة ذات علاقة الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية (انظر الفقرة 43(ب)). ج. مبلغ التغير، خلال الفترة -وبشكل تراكمي، في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة من الأصول المالية) الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للأصل المالي، والذي يتم تحديده إما: (1) على أنه مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يعود إلى التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق؛ أو (2) باستخدام طريقة بديلة تعتقد الجهة أنها تعبر بموثوقية أكثر عن مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Changes in market conditions that give rise to market risk include changes in an observed (benchmark) interest rate, commodity price, foreign exchange rate, or index of prices or rates. d. The amount of the change in the fair value of any related credit derivatives or similar instruments that has occurred during the period and cumulatively since the financial asset was designated.	للأصل. تشمل التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق التغيرات في معدل فائدة (مرجعي) مرصود، سعر سلعة (مرجعي) مرصود، سعر صرف عملة أجنبية (مرجعي) مرصود، أو مؤشر (مرجعي) مرصود للأسعار أو للمعدلات. د. مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية ذات علاقة أو أدوات مماثلة ذات علاقة، الذي قد حدث خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تعيين الأصل المالي.		
13. If the entity has designated a financial liability as at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 46 of IPSAS 41 and is required to present the effects of changes in that liability's credit risk in net assets/equity (see paragraph 108 of IPSAS 41), it shall disclose: a. The amount of change, cumulatively, in the fair value of the financial liability that is attributable to changes in the credit risk of that liability (see paragraphs AG236–AG243 of IPSAS 41 for guidance on determining the effects of changes in a liability's credit risk);	13. إذا كانت الجهة قد عينت التزاماً مالياً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وكانت مطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (أنظر الفقرة 108 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. مبلغ التغير، بشكل تراكمي، في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك للالتزام. (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 236-243 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للإرشادات بشأن تحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The difference between the financial liability's carrying amount and the amount the entity would be contractually required to pay at maturity to the holder of the obligation. c. Any transfers of the cumulative gain or loss within net assets/equity during the period including the reason for such transfers. d. If a liability is derecognized during the period, the amount (if any) presented in net assets/equity that was realized at derecognition.	ب. الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والمبلغ الذي من شأن الجهة أن تُطالب -تعاقدياً- بدفعه عند الاستحقاق إلى حامل الالتزام؛ و ج. أية تحويلات للمكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة بما في ذلك سبب مثل هذه التحويلات؛ و د. في حالة إلغاء إثبات الالتزام خلال الفترة؛ المبلغ (إن وجد) المعروف ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية الذي تحقق عند إلغاء الإثبات.		
13A. If an entity has designated a financial liability as at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 46 of IPSAS 41 and is required to present all changes in the fair value of that liability (including the effects of changes in the credit risk of the liability) in surplus or deficit (see paragraphs 108 and 109 of IPSAS 41), it shall disclose: a. The amount of change, during the period and cumulatively, in the fair value of the financial liability that is attributable to changes in the credit risk of that liability (see paragraphs AG236-AG243 of IPSAS 41 for guidance on determining the effects of changes in a liability's credit risk); and	13أ. إذا كانت الجهة قد عينت التزاماً مالياً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 وكانت مطالبة بعرض التغيرات في القيمة العادلة لذلك الالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الفائض أو العجز (أنظر الفقرتين 108 و109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. مبلغ التغير، خلال الفترة -وبشكل تراكمي، في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 236-243 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للإرشادات بشأن تحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. The difference between the financial liability's carrying amount and the amount the entity would be contractually required to pay at maturity to the holder of the obligation.	ب. الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والمبلغ الذي من شأن الجهة أن تُطالب -تعاقدياً- بدفعه عند الاستحقاق إلى حامل الالتزام.		
14. The entity shall also disclose: a. A detailed description of the methods used to comply with the requirements in paragraphs 12(c), 13(a) and 13A(a) and paragraph 108(a) of IPSAS 41, including an explanation of why the method is appropriate. b. If the entity believes that the disclosure it has given, either in the statement of financial position or in the notes, to comply with the requirements in paragraph 12(c), 13(a) or 13A(a) or paragraph 108(a) of IPSAS 41 does not faithfully represent the change in the fair value of the financial asset or financial liability attributable to changes in its credit risk, the reasons for reaching this conclusion and the factors it believes are relevant. c. A detailed description of the methodology or methodologies used to determine whether presenting the effects of changes in a liability's credit risk in net assets/equity would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit (see paragraphs 108	14. يجب على الجهة - أيضاً - الإفصاح عن: أ. وصف مفصل للطرق المستخدمة للالتزام بالمتطلبات الواردة في الفقرات 12(ج)، و13(أ) و13أ(أ) والفقرة 108(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بما في ذلك توضيح سبب اعتبار الطريقة مناسبة. ب. إذا كانت الجهة تعتقد أن الإفصاح الذي قدمته، سواء في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، لتلتزم بالمتطلبات الواردة في الفقرات 12(ج) أو 13(أ) أو 13أ(أ) أو الفقرة 108(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لا يعبر - بموثوقية - عن التغير في القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في مخاطرها الائتمانية؛ أسباب التوصل لهذا الاستنتاج والعوامل التي تعتقد أنها ذات صلة. ج. وصف مفصل للمنهجية أو المنهجيات المستخدمة في تحديد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية من شأنه أن يُحدث، أو يضخم عدم التماثل المحاسبي في الفائض أو العجز (انظر الفقرتين 108	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		و109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وإذا كانت الجهة مُطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن الفائض أو العجز (انظر الفقرة 109 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). فإن الإفصاح يجب أن يتضمن وصفاً مفصلاً للعلاقة الاقتصادية الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق 229 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	and 109 of IPSAS 41). If an entity is required to present the effects of changes in a liability's credit risk in surplus or deficit (see paragraph 109 of IPSAS 41), the disclosure must include a detailed description of the economic relationship described in paragraph AG229 of IPSAS 41.
		الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	<i>Investments in Equity Instruments Designated at Fair Value through Net Assets/Equity</i>
	لا	14أ. إذا كانت الجهة قد عينت استثمارات في أدوات حقوق ملكية على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، كما هو مسموح به في الفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) فإنه يجب عليها الإفصاح عن: أ. أي استثمارات في أدوات حقوق الملكية قد تم تعيينها على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية. ب. أسباب استخدام هذا البديل للعرض. ج. القيمة العادلة لكل استثمار من هذا القبيل في نهاية فترة القوائم المالية. د. توزيعات الأرباح التي تم إثباتها خلال الفترة، مع إظهار بشكل منفصل- تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تم إلغاء إثباتها خلال فترة القوائم المالية وتلك	14A. If an entity has designated investments in equity instruments to be measured at fair value through net assets/equity, as permitted by paragraph 106 of IPSAS 41, it shall disclose: a. Which investments in equity instruments have been designated to be measured at fair value through net assets/equity. b. The reasons for using this presentation alternative. c. The fair value of each such investment at the end of the reporting period. d. Dividends recognized during the period, showing separately those related to investments derecognized during the reporting period and those related to investments held at the end of the reporting period.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية. هـ. أي تحويلات للمكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة بما في ذلك سبب مثل هذه التحويلات.	e. Any transfers of the cumulative gain or loss within net assets/equity during the period including the reason for such transfers.
	لا	14ب. إذا ألغت الجهة إثبات استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية خلال فترة القوائم المالية، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. أسباب استبعاد الاستثمارات. ب. القيمة العادلة للاستثمارات في تاريخ إلغاء الإثبات. ج. المكسب التراكمي أو الخسارة التراكمية من الاستبعاد.	14B. If an entity derecognized investments in equity instruments measured at fair value through net assets/equity during the reporting period, it shall disclose: a. The reasons for disposing of the investments. b. The fair value of the investments at the date of derecognition. c. The cumulative gain or loss on disposal.
		إعادة التصنيف	Reclassification
	لا	15. [محذفت].	15. [Deleted].
	لا	15أ. يجب على الجهة الإفصاح عما إذا كانت، في فترة القوائم المالية الحالية أو السابقة، قد أعادت تصنيف أي أصول مالية وفقاً للفقرة 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة، لكل حدث مثل هذا، الإفصاح عن الآتي: أ. تاريخ إعادة التصنيف. ب. توضيح مفصل للتغير في نموذج الإدارة ووصف نوعي لأثره على القوائم المالية للجهة.	15A. An entity shall disclose if, in the current or previous reporting periods, it has reclassified any financial assets in accordance with paragraph 54 of IPSAS 41. For each such event, an entity shall disclose: a. The date of reclassification.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. A detailed explanation of the change in management model and a qualitative description of its effect on the entity's financial statements. c. The amount reclassified into and out of each category.	ج. المبلغ الذي أعيد تصنيفه إلى ومن كل صف.		
15B. For each reporting period following reclassification until derecognition, an entity shall disclose for assets reclassified out of the fair value through surplus or deficit category so that they are measured at amortized cost or fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 54 of IPSAS 41: a. The effective interest rate determined on the date of reclassification; and b. The interest revenue recognized.	15ب. لكل فترة قوائم مالية تلي إعادة التصنيف وإلى أن يتم إلغاء الإثبات، يجب على الجهة الإفصاح للأصول التي أعيد تصنيفها من صف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41: أ. معدل الفائدة الفعلي الذي تم تحديده في تاريخ إعادة التصنيف؛ و ب. إيراد الفائدة الذي تم إثباته.	لا	
15C. If, since its last reporting date, an entity has reclassified financial assets out of the fair value through net assets/equity category so that they are measured at amortized cost or out of the fair value through surplus or deficit category so that they are measured at amortized cost or fair value through net assets/ equity it shall disclose: a. The fair value of the financial assets at the end of the reporting period; and	15ج. إذا قامت الجهة، منذ آخر تاريخ قوائم مالية لها، بإعادة تصنيف أصول مالية من صف القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من صف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية فإنه يجب عليها الإفصاح عن: أ. القيمة العادلة للأصول المالية في نهاية فترة القوائم المالية؛ و ب. مكسب أو خسارة القيمة العادلة الذي كان سيتم إثباته ضمن الفائض أو العجز خلال فترة القوائم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The fair value gain or loss that would have been recognized in surplus or deficit or net assets/equity during the reporting period if the financial assets had not been reclassified.	المالية فيما لو لم تتم إعادة تصنيف الأصول المالية.		
16. [Deleted].	16. [حذفت].	لا	
17. [Deleted].	17. [حذفت].	لا	
<i>Offsetting Financial Assets and Financial Liabilities</i>	<i>المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية</i>		
17A. The disclosures in paragraphs 17B–17E supplement the other disclosure requirements of this Standard and are required for all recognized financial instruments that are set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28. These disclosures also apply to recognized financial instruments that are subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement, irrespective of whether they are set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28.	17أ. تكمل الإفصاحات الواردة في الفقرات 17ب-17هـ متطلبات الإفصاح الأخرى لهذا المعيار وهي مطلوبة لجميع الأدوات المالية المثبتة التي تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وتنطبق هذه الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المثبتة التي تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة، بغض النظر عما إذا كانت تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.	لا	
17B. An entity shall disclose information to enable users of its financial statements to evaluate the effect or potential effect of netting arrangements on the entity's financial position. This includes the effect or potential effect of rights of setoff associated with the entity's recognized financial	17ب. يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأثر أو الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي للجهة. وهذا يشمل الأثر أو الأثر المحتمل لحقوق المقاصة المرتبطة بالأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة للجهة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assets and recognized financial liabilities that are within the scope of paragraph 17A.			
17C. To meet the objective in paragraph 17B, an entity shall disclose, at the end of the reporting period, the following quantitative information separately for recognized financial assets and recognized financial liabilities that are within the scope of paragraph 17A: a. The gross amounts of those recognized financial assets and recognized financial liabilities; b. The amounts that are set off in accordance with the criteria in paragraph 47 of IPSAS 28 when determining the net amounts presented in the statement of financial position; c. The net amounts presented in the statement of financial position; d. The amounts subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement that are not otherwise included in paragraph 17C(b), including: (i) Amounts related to recognized financial instruments that do not meet some or all of the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28; and	17ج. لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 17ب، يجب على الجهة الإفصاح، في نهاية فترة القوائم المالية، عن المعلومات الكمية الآتية -بشكل منفصل- للأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17أ: أ. المبالغ الإجمالية لتلك الأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة؛ و ب. المبالغ التي تتم المقاصة بينها وفقاً للضوابط الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 عند تحديد صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي؛ و ج. صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي؛ و د. المبالغ الخاضعة لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة والتي بخلاف ذلك لا تُدرج ضمن الفقرة 17ج(ب)، بما في ذلك: (1) المبالغ المتعلقة بالأدوات المالية المثبتة التي لا تستوفي بعض أو جميع ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28؛ و (2) المبالغ المتعلقة بضمان مالي (بما في ذلك الضمان الرهني النقدي)؛ و هـ. المبلغ الصافي بعد طرح المبالغ الواردة في البند (د) من المبالغ الواردة في البند (ج) أعلاه.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
(ii) Amounts related to financial collateral (including cash collateral); and e. The net amount after deducting the amounts in (d) from the amounts in (c) above. The information required by this paragraph shall be presented in a tabular format, separately for financial assets and financial liabilities, unless another format is more appropriate.	يجب عرض المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة في شكل جدول، بشكل منفصل للأصول المالية والالتزامات المالية، ما لم يكن هناك شكل أكثر مناسبة.		
17D. The total amount disclosed in accordance with paragraph 17C(d) for an instrument shall be limited to the amount in paragraph 17C(c) for that instrument.	17د. يجب أن يقتصر إجمالي المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه لأداة، وفقاً للفقرة 17ج(د)، على المبلغ الوارد في الفقرة 17ج(ج) لتلك الأداة.	لا	
17E. An entity shall include a description in the disclosures of the rights of setoff associated with the entity's recognized financial assets and recognized financial liabilities subject to enforceable master netting arrangements and similar agreements that are disclosed in accordance with paragraph 17C(d), including the nature of those rights.	17هـ. يجب على الجهة أن تدرج ضمن الإفصاحات وصفاً لحقوق المقاصة المرتبطة بالأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة للجهة التي تخضع لترتيبات المقاصة الرئيسية قابل للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17ج(د)، بما في ذلك طبيعة تلك الحقوق.	لا	
17F. If the information required by paragraphs 17B–17E is disclosed in more than one note to the financial statements, an entity shall cross-refer between those notes.	17و. إذا كانت المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات 17ب-17هـ يتم الإفصاح عنها في أكثر من إيضاح مرفق بالقوائم المالية، فيجب على الجهة ربط تلك الإيضاحات بإشارات مرجعية.	لا	
<i>Collateral</i>	<i>الضمان/الرهن</i>		
18. An entity shall disclose:	18. يجب على الجهة الإفصاح عن:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. The carrying amount of financial assets it has pledged as collateral for liabilities or contingent liabilities, including amounts that have been reclassified in accordance with paragraph 34(a) of IPSAS 41; and b. The terms and conditions relating to its pledge.	أ. القيمة الدفترية للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني للالتزامات أو الالتزامات المحتملة، بما في ذلك المبالغ التي أعيد تصنيفها وفقاً للفقرة 34(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ب. الأحكام والشروط المتعلقة برهنها.		
19. When an entity holds collateral (of financial or non-financial assets) and is permitted to sell or repledge the collateral in the absence of default by the owner of the collateral, it shall disclose: a. The fair value of the collateral held; b. The fair value of any such collateral sold or repledged, and whether the entity has an obligation to return it; and c. The terms and conditions associated with its use of the collateral.	19. عندما تحتفظ الجهة بضمان رهني (لأصول مالية أو غير مالية) ويكون مسموحاً لها ببيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه في حالة عدم تعثر مالك الضمان الرهني في السداد، فيجب على الجهة الإفصاح عن: أ. القيمة العادلة للضمان الرهني المحتفظ به؛ و ب. القيمة العادلة لأي ضمان رهني مثل هذا تم بيعه أو أعيد رهنه، وما إذا كان على الجهة واجب بإعادته؛ و ج. الشروط والأحكام المرتبطة باستخدامها للضمان الرهني.	لا	
Allowance Account for Credit Losses	حساب مخصص الخسائر الائتمانية		
20. [Deleted].	20. [حذفت].	لا	
20A. The carrying amount of financial assets measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41 is not reduced by a loss allowance and an entity shall not present the loss	20أ. لا يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصول المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بمخصص خسائر ولا يجوز للجهة أن تعرض	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
allowance separately in the statement of financial position as a reduction of the carrying amount of the financial asset. However, an entity shall disclose the loss allowance in the notes to the financial statements.	مخصص الخسائر -بشكل منفصل - في قائمة المركز المالي على أنه تخفيض للقيمة الدفترية للأصل المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تفصح عن مخصص الخسائر ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية.		
<i>Compound Financial Instruments with Multiple Embedded Derivatives</i>	<i>الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المُدمجة المتعددة</i>		
21. If an entity has issued an instrument that contains both a liability and an equity component (see paragraph 33 of IPSAS 28) and the instrument has multiple embedded derivatives whose values are interdependent (such as a callable convertible debt instrument), it shall disclose the existence of those features.	21. إذا أصدرت الجهة أداة تتضمن التزاماً ومكون حقوق ملكية معاً (انظر الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28) وكانت للأداة مشتقات مُدمجة متعددة تعتمد قيمها على بعضها البعض (كأن تكون أداة دين قابلة للتحويل وللإستدعاء)، فيجب عليها الإفصاح عن وجود تلك الخصائص.	لا	
<i>Defaults and Breaches</i>	<i>التعثرات والإخلالات</i>		
22. For loans payable recognized at the end of the reporting period, an entity shall disclose: a. Details of any defaults during the period of principal, interest, sinking fund, or redemption terms of those loans payable; b. The carrying amount of the loans payable in default at the end of the reporting period; and	22. بالنسبة للقروض الدائنة المثبتة في نهاية فترة القوائم المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. تفاصيل أية تعثرات في السداد خلال الفترة للمبلغ الأصلي أو الفائدة أو صندوق سداد الدين أو شروط الاسترداد لتلك القروض الدائنة؛ و ب. القيمة الدفترية للقروض الدائنة المتعثرة في نهاية فترة القوائم المالية؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. Whether the default was remedied, or the terms of the loans payable were renegotiated, before the financial statements were authorized for issue.	ج. ما إذا كان التعثر قد تمت معالجته أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القروض الدائنة، قبل اعتماد إصدار القوائم المالية.		
23. If, during the period, there were breaches of loan agreement terms other than those described in paragraph 22, an entity shall disclose the same information as required by paragraph 22 if those breaches permitted the lender to demand accelerated repayment (unless the breaches were remedied, or the terms of the loan were renegotiated, on or before the end of the reporting period).	23. إذا كانت هناك، خلال الفترة، إخلالات بشروط اتفاقية قرض بخلاف تلك الواردة في الفقرة 22، فيجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات نفسها كما هي مطلوبة بموجب الفقرة 22 إذا سمحت تلك الإخلالات للمقرض بطلب تسديد مُعجل (ما لم تكن قد تمت معالجة الإخلالات، أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القرض، في نهاية فترة القوائم المالية أو قبلها).	لا	
Statement of Financial Performance	قائمة الأداء المالي		
Items of Revenue, Expense, Gains, or Losses	بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر		
24. An entity shall disclose the following items of revenue, expense, gains, or losses either in the statement of financial performance or in the notes: a. Net gains or net losses on: i. Financial assets or financial liabilities measured at fair value through surplus or deficit, showing separately those on financial assets or financial liabilities designated as such upon initial recognition or subsequently in accordance with paragraph 152 of IPSAS 41, and those on	24. يجب على الجهة الإفصاح عن بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر الآتية إما في قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات: أ. صافي المكاسب أو صافي الخسائر من: (1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار - بشكل منفصل - تلك المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية أو الالتزامات المالية المُعينة على أنها كذلك عند إثباتها الأولى أو لاحقاً وفقاً للفقرة 152 من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
financial assets or financial liabilities that are mandatorily measured at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41 (e.g., financial liabilities that meet the definition of held for trading in IPSAS 41). For financial liabilities designated as at fair value through surplus or deficit, an entity shall show separately the amount of gain or loss recognized in net assets/equity and the amount recognized in surplus or deficit; ii. [Deleted]. iii. [Deleted]. iv. [Deleted]. v. Financial liabilities measured at amortized cost; vi. Financial assets measured at amortized cost; vii. Investments in equity instruments designated at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41; and viii. Financial assets measured at fair value through net assets/ equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41, showing separately the amount of gain or loss recognized in net assets/ equity during the period and the amount reclassified	معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وتلك المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها - بشكل إلزامي - بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (مثل الالتزامات المالية التي تستوفي تعريف مُحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وبالنسبة للالتزامات المالية المُعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فيجب على الجهة أن تظهر - بشكل منفصل- مبلغ المكسب أو الخسارة الذي تم إثباته ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية والمبلغ الذي تم إثباته ضمن الفائض أو العجز؛ و (2) [حذفت]. (3) [حذفت]. (4) [حذفت]. (5) الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و (6) الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ و (7) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المُعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
upon derecognition from accumulated net assets/equity to surplus or deficit for the period. b. Total interest revenue and total interest expense (calculated using the effective interest method) for financial assets or financial liabilities that are measured at amortized cost or that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41 (showing these amounts separately); or financial liabilities that are not measured at fair value through surplus or deficit; c. Fee revenue and expense (other than amounts included in determining the effective interest rate) arising from: i. Financial assets or financial liabilities that are not at fair value through surplus or deficit; and ii. Trust and other fiduciary activities that result in the holding or investing of assets on behalf of individuals, trusts, retirement benefit plans, and other institutions; d. [Deleted]. e. [Deleted].	الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و (8) الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بحيث تظهر -بشكل منفصل - مبلغ المكسب أو الخسارة المثبت ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة والمبلغ المعاد تصنيفه عند إلغاء الإثبات من صافي الأصول/حقوق الملكية المتراكمة إلى الفائض أو العجز للفترة. ب. مجموع إيرادات الفائدة ومجموع مصروف الفائدة (المحتسبين باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي) للأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (بحيث تظهر تلك المبالغ بشكل منفصل)؛ أو الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و ج. إيرادات ومصروف الرسوم (بخلاف المبالغ المضمنة في تحديد معدل الفائدة الفعلي) الناشئة عن: (1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	(2) أنشطة الأمانة والأنشطة الائتمانية الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بالأصول أو استثمارها بالنيابة عن الأفراد، وصناديق الأمانة، وبرامج منافع التقاعد، والمؤسسات الأخرى؛ د. [حذفت]. هـ. [حذفت].		
24A. An entity shall disclose an analysis of the gain or loss recognized in the statement of financial performance arising from the derecognition of financial assets measured at amortized cost, showing separately gains and losses arising from derecognition of those financial assets. This disclosure shall include the reasons for derecognizing those financial assets.	24أ. يجب على الجهة الإفصاح عن تحليل للمكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الأداء المالي والناشئة عن إلغاء إثبات أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة، مع إظهار -بشكل منفصل- المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء إثبات تلك الأصول المالية. يجب أن يتضمن هذا الإفصاح أسباب إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.	لا	
Other Disclosures	الإفصاحات الأخرى		
Accounting Policies	السياسات المحاسبية		
25. In accordance with paragraph 132 of IPSAS 1, an entity discloses, in the summary of significant accounting policies, the measurement basis (or bases) used in preparing the financial statements and the other accounting policies used that are relevant to an understanding of the financial statements.	25. وفقا للفقرة 132 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، توضح الجهة، في ملخص السياسات المحاسبية المهمة، عن أساس (أو أسس) القياس المستخدم (المستخدمة) في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة الملائمة لفهم القوائم المالية.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<i>المحاسبة عن التحوط</i>	<i>Hedge Accounting</i>
	لا	25أ. يجب على الجهة تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 25ب-28و لتلك التعرضات للمخاطر التي تتحوط منها الجهة والتي تختار لها الجهة تطبيق المحاسبة عن التحوط. يجب أن تقدم إفصاحات المحاسبة عن التحوط معلومات عن: أ. استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر وكيف يتم تطبيقها لإدارة المخاطر؛ و ب. كيف يمكن لأنشطة التحوط للجهة التأثير على مبلغ تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتوقيتها وعدم تأكدها؛ و ج. الأثر الذي كان للمحاسبة عن التحوط على قائمة المركز المالي للجهة، وقائمتها للأداء المالي وقائمتها للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية.	25A. An entity shall apply the disclosure requirements in paragraphs 25B–28F for those risk exposures that an entity hedges and for which it elects to apply hedge accounting. Hedge accounting disclosures shall provide information about: a. An entity's risk management strategy and how it is applied to manage risk; b. How the entity's hedging activities may affect the amount, timing and uncertainty of its future cash flows; and c. The effect that hedge accounting has had on the entity's statement of financial position, statement of financial performance and statement of changes in net assets/equity.
	لا	25ب. يجب على الجهة عرض الإفصاحات المطلوبة في إيضاح واحد أو قسم منفصل في قوائمها المالية. ولكن لا يلزم الجهة تكرار المعلومات التي تم عرضها بالفعل في مكان آخر، شريطة أن يتم تضمين المعلومات من خلال إشارات مرجعية من القوائم المالية إلى تقارير أخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر، تكون متاحة لمستخدمي القوائم المالية بنفس الشروط كما هي للقوائم المالية وفي الوقت نفسه. وبدون تضمين المعلومات من خلال الربط مرجعياً، فإن القوائم المالية تكون غير مكتملة.	25B. An entity shall present the required disclosures in a single note or separate section in its financial statements. However, an entity need not duplicate information that is already presented elsewhere, provided that the information is incorporated by cross-reference from the financial statements to some other statement, such as a management commentary or risk report that is available to users of the financial statements on the same terms as the financial statements and at the same time. Without the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
information incorporated by cross-reference, the financial statements are incomplete.			
25C. When paragraphs 26A–28F require the entity to separate by risk category the information disclosed, the entity shall determine each risk category on the basis of the risk exposures an entity decides to hedge and for which hedge accounting is applied. An entity shall determine risk categories consistently for all hedge accounting disclosures.	25ج. عندما تتطلب الفقرات 26أ-28و من الجهة فصل المعلومات المفصّل عنها بحسب صنف المخاطر، يجب على الجهة تحديد كل صنف للمخاطر على أساس التعرض للمخاطر الذي تقرر الجهة التحوط منه والذي يتم له تطبيق المحاسبة عن التحوط. يجب على الجهة تحديد أصناف المخاطر -بشكل متنسق -لجميع إفصاحات المحاسبة عن التحوط.	لا	
25D. To meet the objectives in paragraph 25A, an entity shall (except as otherwise specified below) determine how much detail to disclose, how much emphasis to place on different aspects of the disclosure requirements, the appropriate level of aggregation or disaggregation, and whether users of financial statements need additional explanations to evaluate the quantitative information disclosed. However, an entity shall use the same level of aggregation or disaggregation it uses for disclosure requirements of related information in this Standard.	25د. ولتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 25أ، يجب على الجهة (باستثناء ما هو محدد خلاف ذلك أدناه) أن تحدد كم حجم التفاصيل التي ستفصّل عنها، وقدر التركيز الذي ستضعه على الجوانب المختلفة لمتطلبات الإفصاح، والمستوى المناسب للتجميع أو التفصيل، وما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى توضيحات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصّل عنها. ولكن يجب على الجهة استخدام مستوى التجميع أو التفصيل نفسه الذي تستخدمه لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة الواردة في هذا المعيار.	لا	
26. [Deleted].	26. [حذفت].	لا	
<i>The Risk Management Strategy</i>	<i>استراتيجية إدارة المخاطر</i>		
26A. An entity shall explain its risk management strategy for each risk category of risk exposures that it decides to hedge	26أ. يجب على الجهة توضيح استراتيجيتها لإدارة المخاطر لكل صنف من أصناف مخاطرة التعرض للمخاطر التي تقرر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and for which hedge accounting is applied. This explanation should enable users of financial statements to evaluate (for example): a. How each risk arises. b. How the entity manages each risk; this includes whether the entity hedges an item in its entirety for all risks or hedges a risk component (or components) of an item and why. c. The extent of risk exposures that the entity manages.	التحوط منها والتي يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط لها. وينبغي أن يمكن هذا التوضيح مستخدمي القوائم المالية من تقويم (على سبيل المثال): أ. كيفية نشوء كل مخاطرة. ب. كيفية إدارة الجهة لكل مخاطرة؛ ويتضمن ذلك ما إذا كانت الجهة تتحوط لبند في مجمله من جميع المخاطر أو تتحوط من مكون (أو مكونات) مخاطر لبند معين، ولماذا. ج. مدى التعرض للمخاطر التي تديرها الجهة.		
26B. To meet the requirements in paragraph 26A, the information should include (but is not limited to) a description of: a. The hedging instruments that are used (and how they are used) to hedge risk exposures; b. How the entity determines the economic relationship between the hedged item and the hedging instrument for the purpose of assessing hedge effectiveness; and c. How the entity establishes the hedge ratio and what the sources of hedge ineffectiveness are.	26ب. ولكي تكون المعلومات مستوفية للمتطلبات الواردة في الفقرة 26أ، ينبغي أن تتضمن (ولكن لا تقتصر على) وصفاً ل: أ. أدوات التحوط التي تستخدم (وكيفية استخدامها) للتحوط من التعرض للمخاطر؛ و ب. كيفية تحديد الجهة للعلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط بغرض تقويم فاعلية التحوط؛ و ج. كيفية تحديد الجهة لنسبة التحوط وما هي مصادر عدم فاعلية التحوط.	لا	
26C. When an entity designates a specific risk component as a hedged item (see paragraph 128 of IPSAS 41) it shall provide, in addition to the disclosures required by	26ج. عندما تعين الجهة مكون مخاطر محدد على أنه بند متحوط له (أنظر الفقرة 128 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) فإنه يجب عليها أن تقدم، بالإضافة إلى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
paragraphs 26A and 26B, qualitative or quantitative information about: a. How the entity determined the risk component that is designated as the hedged item (including a description of the nature of the relationship between the risk component and the item as a whole); and b. How the risk component relates to the item in its entirety (for example, the designated risk component historically covered on average 80 percent of the changes in fair value of the item as a whole).	الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 26أ و26ب، معلومات نوعية أو كمية حول: أ. كيف حددت الجهة مكون المخاطر الذي يتم تعيينه على أنه بند متحوط له (بما في ذلك وصف طبيعة العلاقة بين مكون المخاطر والبند ككل)؛ و ب. كيف يرتبط مكون المخاطر بالبند في مجمله (على سبيل المثال، أن مكون المخاطر المعين قد غطى -تاريخياً - في المتوسط - 80 بالمائة من التغيرات في القيمة العادلة للبند ككل).		
<i>The Amount, Timing and Uncertainty of Future Cash Flows</i>	<i>مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها</i>		
27. [Deleted].	27. [حذفت].	لا	
27A. Unless exempted by paragraph 27C, an entity shall disclose by risk category quantitative information to allow users of its financial statements to evaluate the terms and conditions of hedging instruments and how they affect the amount, timing and uncertainty of future cash flows of the entity.	27أ. ما لم تكن معفاة بموجب الفقرة 27ج، فإنه يجب على الجهة الإفصاح بحسب صنف المخاطر عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وكيف تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة وتوقيتها وعدم تأكدها.	لا	
27B. To meet the requirement in paragraph 27A, an entity shall provide a breakdown that discloses:	27ب. ويجب على الجهة، لتستوفي المتطلب الوارد في الفقرة 27أ، تقديم تفصيل يفصح عن:	لا	
a. A profile of the timing of the nominal amount of the hedging instrument; and	أ. نبذة عن توقيت المبلغ الاسمي لأداة التحوط؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. If applicable, the average price or rate (for example strike or forward prices etc.) of the hedging instrument.	ب. إذا كان منطبقاً، متوسط السعر أو المعدل (على سبيل المثال أسعار التنفيذ أو الأسعار الآجلة..الخ) لأداة التحوط.		
27C. In situations in which an entity frequently resets (i.e., discontinues and restarts) hedging relationships because both the hedging instrument and the hedged item frequently change (i.e., the entity uses a dynamic process in which both the exposure and the hedging instruments used to manage that exposure do not remain the same for long—such as in the example in paragraph AG317(b) of IPSAS 41) the entity: a. Is exempt from providing the disclosures required by paragraphs 27A and 27B. b. Shall disclose: i. Information about what the ultimate risk management strategy is in relation to those hedging relationships; ii. A description of how it reflects its risk management strategy by using hedge accounting and designating those particular hedging relationships; and iii. An indication of how frequently the hedging relationships are discontinued and restarted as	27ج. في الحالات التي تقوم فيها الجهة بإعادة ضبط علاقات التحوط (أي عدم الاستمرار فيها وإعادة بدئها) - بشكل متكرر- بسبب تغير كل من أداة التحوط والبند المتحوط له - بشكل متكرر (أي أن الجهة تستخدم عملية تفاعلية لا يظل فيها كل من التعرض وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هما نفسهما لفترة طويلة - كما هو في المثال الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 317(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فإن الجهة: أ. تكون معفاة من تقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 27أ و 27ب. ب. يجب عليها الإفصاح عن: (1) معلومات عما هي استراتيجية إدارة المخاطر النهائية فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك؛ و (2) وصف كيف تعكس استراتيجيتها لإدارة المخاطر من خلال استخدام المحاسبة عن التحوط وتعيين علاقات التحوط المحددة تلك؛ و (3) إشارة إلى وتيرة عدم الاستمرار في علاقات التحوط وإعادة بدئها كجزء من إجراءات الجهة فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
part of the entity's process in relation to those hedging relationships.			
27D. An entity shall disclose by risk category a description of the sources of hedge ineffectiveness that are expected to affect the hedging relationship during its term.	27د. يجب على الجهة الإفصاح بحسب صنف المخاطر عن مصادر عدم فاعلية التحوط التي من المتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال أجلها.	لا	
27E. If other sources of hedge ineffectiveness emerge in a hedging relationship, an entity shall disclose those sources by risk category and explain the resulting hedge ineffectiveness.	27هـ. إذا برزت مصادر أخرى لعدم فاعلية التحوط في علاقة تحوط، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن تلك المصادر بحسب صنف المخاطر وتوضيح عدم فاعلية التحوط الناتجة.	لا	
27F. For cash flow hedges, an entity shall disclose a description of any forecast transaction for which hedge accounting had been used in the previous period, but which is no longer expected to occur.	27و. لتحوطات التدفق النقدي، يجب على الجهة الإفصاح عن أي معاملة متوقعة قد تم لها استخدام المحاسبة عن التحوط في الفترة السابقة، ولكن لم يعد متوقعاً أن تحدث.	لا	
<i>The Effects of Hedge Accounting on Financial Position and Performance</i>	<i>آثار المحاسبة عن التحوط على المركز المالي والأداء المالي</i>		
28. [Deleted].	26. [حذفت].	لا	
28A. An entity shall disclose, in a tabular format, the following amounts related to items designated as hedging instruments separately by risk category for each type of hedge (fair value hedge, cash flow hedge or hedge of a net investment in a foreign operation):	28أ. يجب على الجهة الإفصاح، في شكل جدول، عن المبالغ الآتية المتعلقة بالبنود المُعينة على أنها أدوات تحوط -بشكل منفصل- بحسب صنف المخاطر لكل نوع من التحوط (تحوط القيمة العادلة، أو تحوط تدفق نقدي، أو تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية): أ. القيمة الدفترية لأدوات التحوط (الأصول المالية - بشكل منفصل - عن الالتزامات المالية)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a. The carrying amount of the hedging instruments (financial assets separately from financial liabilities); b. The line item in the statement of financial position that includes the hedging instrument; c. The change in fair value of the hedging instrument used as the basis for recognizing hedge ineffectiveness for the period; and d. The nominal amounts (including quantities such as tonnes or cubic meters) of the hedging instruments.	ب. البنود المستقلة في قائمة المركز المالي التي تتضمن أداة التحوط؛ و ج. التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة؛⁹ د. المبالغ الاسمية (بما في ذلك الكميات مثل الأطنان أو الأمتار المكعبة) للأدوات التحوط.		
28B. An entity shall disclose, in a tabular format, the following amounts related to hedged items separately by risk category for the types of hedges as follows: a. For fair value hedges: i. The carrying amount of the hedged item recognized in the statement of financial position (presenting assets separately from liabilities); ii. The accumulated amount of fair value hedge adjustments on the hedged item included in the carrying amount of the hedged item recognized in the statement of financial position (presenting assets separately from liabilities); iii. The line item in the statement of financial position that includes the hedged item;	28ب. يجب على الجهة الإفصاح -بشكل منفصل- في شكل جدول، عن المبالغ الآتية المتعلقة ببنود التحوط بحسب صنف المخاطر لأنواع التحوط كما يأتي: أ. لتحوطات القيمة العادلة: (1) القيمة الدفترية للبند المتحوط له المثبت في قائمة المركز المالي (مع عرض الأصول -بشكل منفصل- عن الالتزامات)؛ و (2) المبلغ المجمع لتعديلات تحوط القيمة العادلة على البند المتحوط له المضمن في القيمة الدفترية للبند المتحوط له المثبت في قائمة المركز المالي (مع عرض الأصول -بشكل منفصل- عن الالتزامات)؛ و (3) البند المستقل في قائمة المركز المالي الذي يتضمن البند المتحوط له؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
iv. The change in value of the hedged item used as the basis for recognizing hedge ineffectiveness for the period; and v. The accumulated amount of fair value hedge adjustments remaining in the statement of financial position for any hedged items that have ceased to be adjusted for hedging gains and losses in accordance with paragraph 139 of IPSAS 41. b. For cash flow hedges and hedges of a net investment in a foreign operation: i. The change in value of the hedged item used as the basis for recognizing hedge ineffectiveness for the period (i.e., for cash flow hedges the change in value used to determine the recognized hedge ineffectiveness in accordance with paragraph 140(c) of IPSAS 41); ii. The balances in the cash flow hedge reserve and the foreign currency translation reserve for continuing hedges that are accounted for in accordance with paragraphs 140 and 142(a) of IPSAS 41; and iii. The balances remaining in the cash flow hedge reserve and the foreign currency translation	(4) التغير في قيمة البند المتحوط له المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة؛ و (5) المبلغ المتجمع لتعديلات تحوط القيمة العادلة المتبقي في قائمة المركز المالي لأي بنود متحوط لها لم يعد يتم تعديلها بمكاسب وخسائر التحوط وفقاً للفقرة 139 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ب. لتحوطات التدفق النقدي والتحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية: (1) التغير في قيمة البند المتحوط له المستخدم على أنه أساس لإثبات عدم فاعلية التحوط للفترة (أي لتحوطات التدفق النقدي، التغير في القيمة المستخدمة لتحديد عدم فاعلية التحوط المثبتة وفقاً للفقرة 140(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و (2) الأرصدة في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية للتحوطات المستمرة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرتين 140 و 142(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و (3) الأرصدة المتبقية في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي ترجمة العملات الأجنبية من أي علاقات تحوط لم يعد يتم تطبيق المحاسبة عن التحوط لها.		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reserve from any hedging relationships for which hedge accounting is no longer applied.			
28C. An entity shall disclose, in a tabular format, the following amounts separately by risk category for the types of hedges as follows: a. For fair value hedges: i. Hedge ineffectiveness—i.e., the difference between the hedging gains or losses of the hedging instrument and the hedged item—recognized in surplus or deficit (or net assets/ equity for hedges of an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41); and ii. The line item in the statement of financial performance that includes the recognized hedge ineffectiveness. b. For cash flow hedges and hedges of a net investment in a foreign operation: i. Hedging gains or losses of the reporting period that were recognized in net assets/equity; ii. Hedge ineffectiveness recognized in surplus or deficit;	28ج. يجب على الجهة الإفصاح، في شكل جدول، عن المبالغ الآتية - بشكل منفصل - بحسب صنف المخاطر لأنواع التحوطات كما يأتي: أ. لتحوطات القيمة العادلة: (1) عدم فاعلية التحوط - أي الفرق بين مكاسب أو خسائر التحوط لأداة التحوط والبند المتحوط له - المثبتة ضمن الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية لتحوطات أداة حقوق ملكية اختارت لها الجهة عرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 40)؛ و (2) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن عدم فاعلية التحوط المثبتة. ب. لتحوطات التدفق نقدي والتحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية: (1) مكاسب أو خسائر التحوط لفترة القوائم المالية التي تم إثباتها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و (2) عدم فاعلية التحوط المثبتة ضمن الفائض أو العجز؛ و (3) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن عدم فاعلية التحوط المثبتة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
iii. The line item in the statement of financial performance that includes the recognized hedge ineffectiveness; iv. The amount reclassified from the cash flow hedge reserve or the foreign currency translation reserve into surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1) (differentiating between amounts for which hedge accounting had previously been used, but for which the hedged future cash flows are no longer expected to occur, and amounts that have been transferred because the hedged item has affected surplus or deficit); v. The line item in the statement of financial performance that includes the reclassification adjustment (see IPSAS 1); and vi. For hedges of net positions, the hedging gains or losses recognized in a separate line item in the statement of financial performance (see paragraph 149 of IPSAS 41).	(4) المبلغ الذي أعيد تصنيفه من احتياطي تحوط التدفق النقدي أو احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) (مع التمييز بين المبالغ التي استخدمت لها المحاسبة عن التحوط في السابق ولكن لم يعد متوقعا لها أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها، والمبالغ التي قد تم تحويلها لأن البند المتحوط له قد أثر على الفائض أو العجز)؛ و (5) البند المستقل في قائمة الأداء المالي الذي يتضمن تعديل إعادة التصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1)؛ و (6) لتحوطات صافي مراكز: مكاسب أو خسائر التحوط المثبتة في بند منفصل في قائمة الأداء المالي (انظر الفقرة 149 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).		
28D. When the volume of hedging relationships to which the exemption in paragraph 27C applies is unrepresentative of normal volumes during the period (i.e., the volume at the reporting date does not reflect the volumes during the	28د. عندما يكون حجم علاقات التحوط التي ينطبق عليها الإعفاء الوارد في الفقرة 27ج غير معبر عن الأحجام العادية خلال الفترة (أي أن الحجم في تاريخ القوائم المالية لا يعكس الأحجام خلال الفترة)، فإنه يجب على الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
period) an entity shall disclose that fact and the reason it believes the volumes are unrepresentative.	الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب اعتقادها أن الأحجام غير معبرة.		
28E. An entity shall provide a reconciliation of each component of net assets/ equity and an analysis of net assets/equity in accordance with IPSAS 1 that, taken together: a. Differentiates, at a minimum, between the amounts that relate to the disclosures in paragraph 28C(b)(i) and (b)(iv) as well as the amounts accounted for in accordance with paragraph 140(d)(i) and (iii) of IPSAS 41; b. Differentiates between the amounts associated with the time value of options that hedge transaction related hedged items and the amounts associated with the time value of options that hedge time-period related hedged items when an entity accounts for the time value of an option in accordance with paragraph 144 of IPSAS 41; and c. Differentiates between the amounts associated with forward elements of forward contracts and the foreign currency basis spreads of financial instruments that hedge transaction related hedged items, and the amounts associated with forward elements of forward contracts and the foreign currency basis spreads of	28هـ. يجب على الجهة تقديم مطابقة لكل مكون لصافي الأصول/حقوق الملكية وتحليل لصافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 بحيث، عند أخذها مجتمعة: أ. تميز، كحد أدنى، بين المبالغ المتعلقة بالإفصاحات الواردة في الفقرة 28ج(ب)(1) و(ب)(4) وكذلك المبالغ التي تمت المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 140(د)(1) و(3) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ ب. تميز بين المبالغ المتعلقة بالقيمة الزمنية للخيارات التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بمعاملة، والمبالغ المتعلقة بالقيمة الزمنية للخيارات التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بفترة زمنية عندما تقوم الجهة بالمحاسبة عن القيمة الزمنية للخيار وفقاً للفقرة 144 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ ج. تميز بين المبالغ المتعلقة بعناصر آجلة لعقود آجلة والفروق الأساس لأسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بمعاملة، والمبالغ المتعلقة بعناصر آجلة لعقود آجلة والفروق الأساس لأسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية التي تتحوط لبنود متحوط لها متعلقة بفترة زمنية عندما تقوم الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial instruments that hedge time-period related hedged items when an entity accounts for those amounts in accordance with paragraph 145 of IPSAS 41.	بالمحاسبة عن تلك المبالغ وفقاً للفقرة 145 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
28F. An entity shall disclose the information required in paragraph 28E separately by risk category. This disaggregation by risk may be provided in the notes to the financial statements.	28و. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرة 28هـ - بشكل منفصل - بحسب صنف المخاطر. ويمكن تقديم هذا التفصيل بحسب المخاطر ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية.	لا	
<i>Option to Designate a Credit Exposure as Measured at Fair Value Through Surplus or Deficit</i>	<i>خيار تعيين تعرض ائتماني على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز</i>		
28G. If an entity designated a financial instrument, or a proportion of it, as measured at fair value through surplus or deficit because it uses a credit derivative to manage the credit risk of that financial instrument it shall disclose: a. For credit derivatives that have been used to manage the credit risk of financial instruments designated as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 152 of IPSAS 41, a reconciliation of each of the nominal amount and the fair value at the beginning and at the end of the period; b. The gain or loss recognized in surplus or deficit on designation of a financial instrument, or a proportion of it, as measured at fair value through surplus or	28ز. إذا قامت الجهة بتعيين أداة مالية، أو جزء منها، على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لأنها تستخدم مشتقة ائتمانية لإدارة المخاطر الائتمانية لتلك الأداة المالية، فيجب عليها الإفصاح عن: أ. مطابقة لكل من المبلغ الاسمي والقيمة العادلة في بداية ونهاية الفترة للمشتقات الائتمانية التي قد تم استخدامها لإدارة المخاطر الائتمانية للأدوات المالية المُعينة على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ب. المكسب أو الخسارة المثبتة ضمن الفائض أو العجز عند تعيين أداة مالية، أو جزء منها، على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152 معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
deficit in accordance with paragraph 152 of IPSAS 41; and c. On discontinuation of measuring a financial instrument, or a proportion of it, at fair value through surplus or deficit, that financial instrument's fair value that has become the new carrying amount in accordance with paragraph 155 of IPSAS 41 and the related nominal or principal amount (except for providing comparative information in accordance with IPSAS 1, an entity does not need to continue this disclosure in subsequent periods).	ج. عند عدم الاستمرار في قياس أداة مالية، أو جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز: القيمة العادلة لتلك الأداة المالية التي أصبحت القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للفقرة 155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والمبلغ الاسمي أو الأصلي ذي الصلة (باستثناء تقديم معلومات المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1، فإنه لا يلزم الجهة الاستمرار في هذا الإفصاح في الفترات اللاحقة).		
<i>Uncertainty Arising from Interest Rate Benchmark Reform</i>	<i>عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي</i>		
28H. For hedging relationships to which an entity applies the exceptions set out in paragraphs 155D– 155L of IPSAS 41 or paragraphs 113D–113N of IPSAS 29, <i>Financial Instruments: Recognition and Measurement</i> an entity shall disclose: a. The significant interest rate benchmarks to which the entity's hedging relationships are exposed; b. The extent of the risk exposure the entity manages that is directly affected by the interest rate benchmark reform;	28ج. فيما يخص علاقات التحوط التي تطبق عليها الجهة الإعفاءات الموضحة في الفقرات 155د-155ل من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو الفقرات 113د-113ن من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i> ، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. معدلات الفائدة المرجعية المهمة التي تتعرض لها علاقات التحوط الخاصة بالجهة؛ و ب. مدى التعرض للمخاطر الذي تديره الجهة والذي يتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي؛ و ج. كيفية إدارة الجهة لعملية التحول إلى معدلات الفائدة المرجعية البديلة؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. How the entity is managing the process to transition to alternative benchmark rates; d. A description of significant assumptions or judgments the entity made in applying these paragraphs (for example, assumptions or judgments about when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows); and e. The nominal amount of the hedging instruments in those hedging relationships.	د. وصف للافتراضات أو الأحكام المهمة التي اتخذتها الجهة عند تطبيق هذه الفقرات (على سبيل المثال، الافتراضات أو الأحكام المتعلقة بتحديد الوقت الذي تزول فيه حالة عدم التأكد الناشئة عن إطلال معدل الفائدة المرجعي فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي)؛ و هـ. المبلغ الاسمي للأدوات التحوط في علاقات التحوط تلك.		
<i>Additional Disclosures Related to Interest Rate Benchmark Reform</i>	<i>إفصاحات إضافية تتعلق بإطلال معدل الفائدة المرجعي</i>		
28I. To enable users of financial statements to understand the effect of interest rate benchmark reform on an entity's financial instruments and risk management strategy, an entity shall disclose information about: a. The nature and extent of risks to which the entity is exposed arising from financial instruments subject to interest rate benchmark reform, and how the entity manages these risks; and	28ط. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر إطلال معدل الفائدة المرجعي على الأدوات المالية للجهة واستراتيجية الجهة لإدارة المخاطر، يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات حول: أ. طبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها الجهة الناشئة عن الأدوات المالية الخاضعة لإطلال معدل الفائدة المرجعي، وكيفية إدارة الجهة لهذه المخاطر؛ و ب. التقدم الذي أحرزته الجهة في إنجاز التحول إلى المعدلات المرجعية البديلة، وكيفية إدارة الجهة لهذا التحول.		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			b. The entity's progress in completing the transition to alternative benchmark rates, and how the entity is managing the transition.
		28ي. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 28ط، يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. كيفية إدارة الجهة للتحويل إلى المعدلات المرجعية البديلة والتقدم الذي أحرزته كما في تاريخ القوائم المالية والمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي تتعرض لها بسبب التحويل؛ و ب. معلومات كمية، مفصلة حسب معدل الفائدة المرجعي المهم الخاضع لإحلال معدل الفائدة المرجعي، عن الأدوات المالية التي لم تتحول بعد إلى معدل فائدة مرجعي بديل كما في نهاية فترة القوائم المالية، على أن تظهر - بشكل منفصل - ما يأتي: (1) الأصول المالية غير المشتقة؛ و (2) الالتزامات المالية غير المشتقة؛ و (3) المشتقات؛ و ج. وصف للتغيرات التي طرأت على استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر (انظر الفقرة 26أ) إذا كانت المخاطر المحددة في الفقرة 28ي(أ) قد نتج عنها حدوث مثل هذه التغيرات.	28J. To meet the objectives in paragraph 28I, an entity shall disclose: a. How the entity is managing the transition to alternative benchmark rates, its progress at the reporting date and the risks to which it is exposed arising from financial instruments because of the transition; b. Disaggregated by significant interest rate benchmark subject to interest rate benchmark reform, quantitative information about financial instruments that have yet to transition to an alternative benchmark rate as at the end of the reporting period, showing separately: i. Non-derivative financial assets; ii. Non-derivative financial liabilities; and iii. Derivatives; and c. If the risks identified in paragraph 28J(a) have resulted in changes to an entity's risk management strategy (see paragraph 26A), a description of these changes.
		القيمة العادلة	Fair Value

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
29. Except as set out in paragraph 35 for each class of financial assets and financial liabilities (see paragraph 9), an entity shall disclose the fair value of that class of assets and liabilities in a way that permits it to be compared with its carrying amount.	29. باستثناء ما هو موضح في الفقرة 35، يجب على الجهة لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية (انظر الفقرة 6)، الإفصاح عن القيمة العادلة لتلك الفئة من الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها بقيمتها الدفترية.	لا	
30. In disclosing fair values, an entity shall group financial assets and financial liabilities into classes, but shall offset them only to the extent that their carrying amounts are offset in the statement of financial position.	30. عند الإفصاح عن القيم العادلة، يجب على الجهة تجميع الأصول المالية والالتزامات المالية في فئات، ولكن يجب عليها المقاصة بينها - فقط - بقدر ما تتم المقاصة بين قيمها الدفترية في قائمة المركز المالي.	لا	
30A. An entity shall disclose information that helps users of its financial statements assess both of the following: a. For financial instruments that are measured at fair value on a recurring or non-recurring basis in the statement of financial position after initial recognition, the measurement techniques and inputs used to develop those measurements; and b. For recurring fair value measurements using significant unobservable inputs (Level 3), the effect of the measurements on surplus or deficit or net assets/equity for the period.	30أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي: أ. فيما يخص الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.	لا	
30B. To meet the objectives in paragraph 30A, an entity shall consider all the following:	30ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a. The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements; b. How much emphasis to place on each of the various requirements; c. How much aggregation or disaggregation to undertake; and d. Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed. If the disclosures provided in accordance with this IPSAS and other IPSAS are insufficient to meet the objectives in paragraph 30A, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives.	أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها. وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.		
30C. To meet the objectives in paragraph 30A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of financial instruments (see paragraph 30D for information on determining appropriate classes of financial instruments) measured at fair value (including measurements based on fair value within the scope of IPSAS 46, <i>Measurement</i>) in the statement of financial position after initial recognition: a. For recurring and non-recurring fair value measurements, the fair value measurement at the	30ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 30أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأدوات المالية (انظر الفقرة 30د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأدوات المالية) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i>) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة	نعم	استُبدلت عبارة (هذا المعيار) بعبارة (معيار المحاسبة للقطاع العام 41) حيث يتناول المعيار المحاسبة للقطاع العام 41، وليس معيار المحاسبة للقطاع العام 30، إثبات وقياس الأدوات المالية.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
end of the reporting period, and for non-recurring fair value measurements, the reasons for the measurement. Recurring fair value measurements of financial instruments are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position at the end of each reporting period. Non-recurring fair value measurements of financial instruments are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position in particular circumstances; b. For recurring and non-recurring fair value measurements, the level of the fair value hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3); c. For financial instruments held at the end of the reporting period that are measured at fair value on a recurring basis, the amounts of any transfers between Level 1 and Level 2 of the fair value hierarchy, the reasons for those transfers and the entity's policy for determining when transfers between levels are deemed to have occurred (see paragraph 30E). Transfers into each level shall be	القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأدوات المالية هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و ج. فيما يخص الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر: مبالغ أي قياسات يتم نقلها بين المستوى 1 والمستوى 2 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويين (نظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى كل مستوى ويجب أن يتم مناقشتها		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من كل مستوى؛ و د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجرائه. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف	disclosed and discussed separately from transfers out of each level; d. For recurring and non-recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for fair value measurements estimated using unobservable inputs, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However, when

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي: (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و	providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the fair value measurement and are reasonably available to the entity; e. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a reconciliation from the opening balances to the closing balances, disclosing separately changes during the period attributable to the following: (i) Total gains or losses for the period recognized in surplus or deficit, and the line item(s) in surplus or deficit in which those gains or losses are recognized; (ii) Total gains or losses for the period recognized in net assets/equity, and the line item(s) in net assets/equity in which those gains or losses are recognized; (iii) Purchases, sales, issues and settlements (each of those types of changes disclosed separately); and (iv) For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, the amounts of any transfers into or

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
out of Level 3 of the fair value hierarchy, the reasons for those transfers and the entity's policy for determining when transfers between levels are deemed to have occurred (see paragraph 30E). Transfers into Level 3 shall be disclosed and discussed separately from transfers out of Level 3. f. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, the amount of the total gains or losses for the period in (e)(i) included in surplus or deficit that is attributable to the change in unrealized gains or losses relating to those financial instruments held at the end of the reporting period, and the line item(s) in surplus or deficit in which those unrealized gains or losses are recognized; g. For recurring and non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in fair value measurements from period to period); and	(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و (4) مبالغ أي قياسات يتم نقلها إلى أو من المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة الجهة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل (انظر الفقرة 30هـ). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى المستوى 3 ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من المستوى 3؛ و و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (هـ)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأدوات المالية المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البنود المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
h. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy: (i) For all such measurements, a narrative description of the sensitivity of the fair value measurement to changes in unobservable inputs if a change in those inputs to a different amount might result in a significantly higher or lower fair value measurement. If there are interrelationships between those inputs and other unobservable inputs used in the fair value measurement, an entity shall also provide a description of those interrelationships and of how they might magnify or mitigate the effect of changes in the unobservable inputs on the fair value measurement. To comply with that disclosure requirement, the narrative description of the sensitivity to changes in unobservable inputs shall include, at a minimum, the unobservable inputs disclosed when complying with (d); and (ii) For financial assets and financial liabilities, if changing one or more of the unobservable inputs to reflect reasonably possible	ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و ح. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: (1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
alternative assumptions would change fair value significantly, an entity shall state that fact and disclose the effect of those changes. The entity shall disclose how the effect of a change to reflect a reasonably possible alternative assumption was calculated. For that purpose, significance shall be judged with respect to surplus or deficit, and total assets or total liabilities, or, when changes in fair value are recognized in net assets/equity, total equity.	المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردى للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (د)؛ و (2) فيما يخص الأصول المالية والالتزامات المالية: إذا كان تغيير واحد أو أكثر من المُدخلات التي لا يمكن رصدها لتعكس افتراضات بديلة ممكنة بدرجة معقولة من شأنه أن يغير القيمة العادلة بشكل مهم، فيجب على الجهة أن تنص على تلك الحقيقة وأن تفصح عن أثر تلك التغييرات. ويجب على الجهة أن تفصح عن الكيفية التي تم بها احتساب أثر تغيير ليعكس افتراضا بديلا ممكنا بدرجة معقولة. ولذلك الغرض، يجب الحكم على أهمية التغيير بالنظر إلى الفائض أو العجز ومجموع الأصول أو مجموع الالتزامات، أو بالنظر إلى مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية عندما يتم إثبات		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.		
30D. An entity shall determine the appropriate disaggregation of financial instruments on the basis of the following: a. The nature, characteristics and risks of the financial instruments; and b. The level of the fair value hierarchy within which the fair value measurement is categorized, or whether the fair value is observable or unobservable. The disaggregation may need to be greater for fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy because those measurements have a greater degree of uncertainty and subjectivity. Determining the appropriate disaggregation of financial instruments for which disclosures about fair value measurements should be provided requires judgment. Financial instruments will often require greater disaggregation than the line items presented in the statement of financial position. However, an entity shall provide information sufficient to permit reconciliation to the line items presented in the statement of financial position. If another IPSAS specifies the disaggregation for a financial instrument, an entity may	30د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات الأدوات المالية على أساس ما يلي: أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأدوات المالية؛ و ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو ما إذا كانت القيمة العادلة يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات الأدوات المالية، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب الأدوات المالية تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لأداة مالية، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
use that disaggregation in providing the disclosures required in this Standard if that disaggregation meets the requirements in this paragraph.	هذا المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.		
30E. An entity shall disclose and consistently follow its policy for determining when transfers between levels of the fair value hierarchy are deemed to have occurred in accordance with paragraph 30C(c) and (e)(iv). The policy about the timing of recognizing transfers shall be the same for transfers into the levels as for transfers out of the levels. Examples of policies for determining the timing of transfers include the following: a. The date of the event or change in circumstances that caused the transfer; b. The beginning of the reporting period; and c. The end of the reporting period.	30هـ. يجب على الجهة أن توضح عن سياستها لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً للفقرة 30ج(4) و(هـ) (4)، وأن تتبع تلك السياسة بشكل متسق. ويجب أن تكون السياسة بشأن توقيت إثبات عمليات النقل واحدة للنقل إلى المستويات والنقل منها. ومن أمثلة سياسات تحديد توقيت النقل ما يلي: أ. تاريخ الحدث أو التغير في الظروف الذي تسبب في النقل؛ و ب. بداية فترة القوائم المالية؛ و ج. نهاية فترة القوائم المالية.		
30F. If an entity makes an accounting policy decision to use the exception in paragraph IPSAS 41.AG1430, it shall disclose that fact.	30و. إذا اتخذت الجهة قراراً يتعلق بالسياسات المحاسبية لاستخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 1430س من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فيجب عليها أن توضح عن تلك الحقيقة.	لا	
30G. For each class of financial instruments not measured at fair value in the statement of financial position but for which the fair value is disclosed, an entity shall disclose the information required by paragraph 30C(b), (d) and (h).	30ز. فيما يخص كل فئة من فئات الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن توضح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 30ج(ب) و(د) و(ح). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطلوبة بأن تقدم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
However, an entity is not required to provide the quantitative disclosures about significant unobservable inputs used in fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for fair value measurements estimated using unobservable inputs, required by paragraph 30C(d). For such financial instruments, an entity does not need to provide the other disclosures required by this Standard.	الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 30ج(د). وفيما يخص تلك الأدوات المالية، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.		
30H. For a liability measured at fair value and issued with an inseparable third-party credit enhancement, an issuer shall disclose the existence of that credit enhancement and whether it is reflected in the fair value measurement of the liability.	30ج. فيما يخص الالتزام المقاس بالقيمة العادلة والمُصدر مع تعزيز ائتماني غير قابل للفصل عنه من طرف ثالث، يجب على المُصدر أن يفصح عن وجود ذلك التعزيز الائتماني وعمّا إذا كان أثر ذلك التعزيز منعكس في قياس القيمة العادلة للالتزام.	لا	
30I. An entity shall present the quantitative disclosures required by this Standard in a tabular format unless another format is more appropriate.	30ط. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.	لا	
31. [Deleted].	31. [حذفت].	لا	
32. [Deleted].	32. [حذفت].	لا	
33. [Deleted].	33. [حذفت].	لا	
34. In some cases, an entity does not recognize a gain or loss on initial recognition of a financial asset or financial liability because the fair value is neither evidenced by a quoted price in an active market for an identical asset or liability	34. في بعض الحالات، لا تقوم الجهة بإثبات مكسب أو خسارة عند الإثبات الأولي لأصل مالي أو لالتزام مالي لأن القيمة العادلة لا يمكن الاستدلال عليها بسعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي، مدخل من المستوى 1)	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
(i.e., a Level 1 input) nor based on a measurement technique that uses only data from observable markets (see paragraph AG117 of IPSAS 41). In such cases, the entity shall disclose by class of financial asset or financial liability: a. Its accounting policy for recognizing in surplus or deficit the difference between the fair value at initial recognition and the transaction price to reflect a change in factors (including time) that market participants would take into account when pricing the asset or liability (see paragraph AG117(b) of IPSAS 41); b. The aggregate difference yet to be recognized in surplus or deficit at the beginning and end of the period and a reconciliation of changes in the balance of this difference; and c. Why the entity concluded that the transaction price was not the best evidence of fair value, including a description of the evidence that supports the fair value.	ولا تستند إلى أسلوب قياس يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن رصدها (انظر فقرة إرشادات التطبيق 117 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وفي مثل هذه الحالات، يجب على الجهة الإفصاح بحسب فئة الأصل المالي أو الالتزام المالي عن: أ. سياستها المحاسبية لإثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة ضمن الفائض أو العجز لتعكس التغير في العوامل (بما في ذلك عامل الزمن) التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام (انظر فقرة إرشادات التطبيق 117(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و ب. الفرق المجمع الذي لم يُثبِت بعد ضمن الفائض أو العجز في بداية ونهاية الفترة ومطابقة للتغيرات في رصيد هذا الفرق؛ و ج. أسباب خلوص الجهة إلى أن سعر المعاملة لم يكن أفضل دليل على القيمة العادلة، بما ذلك وصف للأدلة التي تدعم القيمة العادلة.		
35. Disclosures of fair value are not required: a. When the carrying amount is a reasonable approximation of fair value, for example, for financial	35. إفصاحات القيمة العادلة ليست مطلوبة: أ. عندما تكون القيمة الدفترية هي تقريب معقول للقيمة العادلة، على سبيل المثال، للأدوات المالية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
instruments such as short-term trade receivables and payables; b. [Deleted] c. For a contract containing a discretionary participation feature if the fair value of that feature cannot be measured reliably; or d. For lease liabilities.	مثل الذمم المدينة التجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة التجارية قصيرة الأجل؛ أو ب. [حذفت]. ج. لعقد يحتوي على خاصية مشاركة اختيارية إذا كانت القيمة العادلة لهذه الخاصية لا يمكن قياسها بموثوقية؛ أو د. لالتزامات عقود الإيجار.		
36. In the case described in paragraph 35(c), an entity shall disclose information to help users of the financial statements make their own judgments about the extent of possible differences between the carrying amount of those contracts and their fair value, including: a. The fact that fair value information has not been disclosed for these instruments because their fair value cannot be measured reliably; b. A description of the financial instruments, their carrying amount, and an explanation of why fair value cannot be measured reliably; c. Information about the market for the instruments; d. Information about whether and how the entity intends to dispose of the financial instruments; and	36. في الحالة الموضحة في الفقرة 35(ج)، يجب على الجهة الإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ أحكامهم الخاصة بهم حول مدى الفروقات الممكنة بين القيمة الدفترية لتلك العقود وقيمتها العادلة، بما في ذلك: أ. حقيقة أنه لم يُفصَح عن معلومات القيمة العادلة لهذه الأدوات لأنه لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية؛ و ب. وصف للأدوات المالية، وقيمتها الدفترية، وتوضيح لسبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية؛ و ج. معلومات حول سوق الأدوات؛ و د. معلومات حول ما إذا كانت الجهة تنوي استبعاد الأدوات المالية وكيفية ذلك؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
e. If financial instruments whose fair value previously could not be reliably measured are derecognized, that fact, their carrying amount at the time of derecognition, and the amount of gain or loss recognized.	هـ. إذا أُلغِيَتْ إثباتات الأدوات المالية التي لم يمكن في السابق قياس قيمتها العادلة بموثوقية؛ تلك الحقيقة، وقيمتها الدفترية في وقت إلغاء الإثبات، ومبلغ المكسب أو الخسارة المُثَبَّت.		
Concessionary Loans	القروض الميسرة		
37. Concessionary loans are granted by entities on below market terms. Examples of concessionary loans that commonly have below market terms include loans to developing countries, small farms, student loans granted to qualifying students for university or college education, and housing loans granted to low income families. For concessionary loans granted and measured at amortized cost in accordance with paragraph 40 of IPSAS 41, an entity shall disclose: a. A reconciliation between the opening and closing carrying amounts of the loans, including: i. Nominal value of new loans granted during the period; ii. The fair value adjustment on initial recognition; iii. Loans repaid during the period; iv. Impairment losses recognized;	37. القروض الميسرة تُمنح من قبل جهات بشروط أقل من شروط السوق. تشمل الأمثلة الشائعة على القروض الميسرة التي لها شروط أقل من شروط السوق القروض التي تمنح للدول النامية، والمزارع الصغيرة، والقروض الطلابية التي تُمنح لطلبة مؤهلين من أجل الحصول على التعليم الجامعي أو ما يعادله، والقروض السكنية التي تُمنح للأسر ذات الدخل المنخفض. للقروض الميسرة التي يتم منحها وقياسها بالتكلفة المستنفدة وفقاً للفقرة 40 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. مطابقة بين القيم الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض بما في ذلك: (1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة الممنوحة خلال الفترة؛ و (2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛ و (3) القروض المسددة خلال الفترة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
v. Any increase during the period in the discounted amount arising from the passage of time; and vi. Other changes. b. Nominal value of the loans at the end of the period; c. The purpose and terms of the various types of loans; and d. Valuation assumptions.	(4) خسائر هبوط في القيمة المُثبتة؛ و (5) أي زيادة خلال الفترة في المبلغ المخصوم ناشئة عن مرور الزمن؛ و (6) التغيرات الأخرى. ب. القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة؛ و ج. غرض وشروط الأنواع المختلفة للقروض؛ و د. افتراضات التقييم.		
37A. For concessionary loans measured at fair value in accordance with paragraph 41 or 43 of IPSAS 41 an entity shall disclose: a. A reconciliation between the opening and closing carrying amounts of the loans, including: i. Nominal value of new loans granted during the period; ii. The fair value adjustment on initial recognition; iii. Loans repaid during the period; iv. The fair value adjustment during the period (separate from initial recognition); and v. Other changes. b. Nominal value of the loans at the end of the period;	37أ. للقروض الميسرة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للفقرة 41 أو 43 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. مطابقة بين القيم الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض بما في ذلك: (1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة الممنوحة خلال الفترة؛ و (2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛ و (3) القروض المسددة خلال الفترة؛ و (4) تعديل القيمة العادلة خلال الفترة (بشكل منفصل عن الإثبات الأولي)؛ و (5) التغيرات الأخرى.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. The purpose and terms of the various types of loans, including the nature of the concession; and d. Valuation assumptions.	ب. القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة؛ و ج. غرض وشروط الأنواع المختلفة للقروض، بما في ذلك طبيعة التيسير؛ و د. افتراضات التقييم.		
Nature and Extent of Risks Arising from Financial Instruments	طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية		
38. An entity shall disclose information that enables users of its financial statements to evaluate the nature and extent of risks arising from financial instruments to which the entity is exposed at the end of the reporting period.	38. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تكون الجهة معرضة لها في نهاية فترة القوائم المالية.	لا	
39. The disclosures required by paragraphs 40–49 focus on the risks that arise from financial instruments and how they have been managed. These risks typically include, but are not limited to, credit risk, liquidity risk, and market risk.	39. تركز الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 40-49 على المخاطر التي تنشأ عن الأدوات المالية والكيفية التي تمت بها إدارتها. وتتضمن هذه المخاطر عادة، ولكنها لا تقتصر على، المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق.	لا	
39A. Providing qualitative disclosures in the context of quantitative disclosures enables users to link related disclosures and hence form an overall picture of the nature and extent of risks arising from financial instruments. The interaction between qualitative and quantitative disclosures contributes to disclosure of information in a	39أ. إن تقديم الإفصاحات النوعية في سياق الإفصاحات الكمية يمكن المستخدمين من ربط الإفصاحات ذات الصلة وبالتالي تكوين صورة عامة لطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية. ويسهم التفاعل بين الإفصاحات النوعية والكمية في الإفصاح عن المعلومات بطريقة تمكن المستخدمين -بشكل أفضل- من تقييم تعرض الجهة للمخاطر.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
way that better enables users to evaluate an entity's exposure to risks.			
Qualitative Disclosures	الإفصاحات النوعية		
40. For each type of risk arising from financial instruments, an entity shall disclose: a. The exposures to risk and how they arise; b. Its objectives, policies, and processes for managing the risk and the methods used to measure the risk; and c. Any changes in (a) or (b) from the previous period.	40. لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها؛ و ب. أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛ و ج. أي تغييرات في البند (أ) أو البند (ب) عن الفترة السابقة.	لا	
Quantitative Disclosures	الإفصاحات الكمية		
41. For each type of risk arising from financial instruments, an entity shall disclose: a. Summary quantitative data about its exposure to that risk at the end of the reporting period. This disclosure shall be based on the information provided internally to key management personnel of the entity (as defined in IPSAS 20, <i>Related Party Disclosures</i>), for example, the entity's governing body or chief executive officer. b. The disclosures required by paragraphs 43–49, to the extent not provided in accordance with (a).	41. لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لتلك المخاطرة في نهاية فترة القوائم المالية. ويجب أن يستند هذا الإفصاح إلى المعلومات التي تقدم داخليًا إلى كبار موظفي الإدارة بالجهة (كما هم معروفون في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، <i>الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة</i>)، على سبيل المثال، الهيئة الحاكمة أو الرئيس التنفيذي للجهة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Concentrations of risk if not apparent from the disclosures made in accordance with (a) and (b).	ب. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 43-49، في حدود ما لم يتم تقديمه وفقاً للبند (أ). ج. تركيزات المخاطر إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات التي تم القيام بها وفقاً للبندان (أ) و(ب).		
42. If the quantitative data disclosed as at the end of the reporting period are unrepresentative of an entity's exposure to risk during the period, an entity shall provide further information that is representative.	42. إذا كانت البيانات الكمية المُفَصَّح عنها في نهاية فترة القوائم المالية غير معبرة عن تعرض الجهة للمخاطر خلال الفترة، فيجب على الجهة تقديم معلومات إضافية تكون معبرة.	لا	
Credit Risk	المخاطر الائتمانية		
Scope and Objectives	النطاق والأهداف		
42A. An entity shall apply the disclosure requirements in paragraphs 42F–42N to financial instruments to which the impairment requirements in IPSAS 41 are applied. However: a. For receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 and non-exchange transactions within the scope of IPSAS 23 and lease receivables, paragraph 42J(a) applies to those receivables or lease receivables on which lifetime expected credit losses are recognized in accordance with paragraph 87 of IPSAS 41, if those	42أ. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 42و-42ن على الأدوات المالية التي تنطبق عليها متطلبات الهبوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وبالرغم من ذلك: أ. للذمم المدينة التي تنتج من المعاملات التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 والمعاملات غير التبادلية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 والذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، تنطبق الفقرة 42ي(أ) على تلك الذمم المدينة أو الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التي يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا تم تعديل	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تلك الأصول المالية في حين أنها تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوم؛ و ب. لا تنطبق الفقرة 42ك(ب) على الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار.	financial assets are modified while more than 30 days past due; and b. Paragraph 42K(b) does not apply to lease receivables.
	لا	42ب. يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية، والتي يتم القيام بها وفقاً لل فقرات 42و-42ن، مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتها وعدم تأكدها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن توفر الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية: أ. معلومات حول ممارسات الجهة لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية تعلق هذه الممارسات بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الطرق، والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و ب. معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسباب تلك التغيرات؛ و ج. معلومات حول تعرض الجهة لمخاطر ائتمانية (أي المخاطر الائتمانية المتأصلة في الأصول المالية للجهة والارتباطات بتقديم ائتمان) بما في ذلك التركيزات المهمة للمخاطر الائتمانية.	42B. The credit risk disclosures made in accordance with paragraphs 42F–42N shall enable users of financial statements to understand the effect of credit risk on the amount, timing and uncertainty of future cash flows. To achieve this objective, credit risk disclosures shall provide: a. Information about an entity's credit risk management practices and how they relate to the recognition and measurement of expected credit losses, including the methods, assumptions and information used to measure expected credit losses; b. Quantitative and qualitative information that allows users of financial statements to evaluate the amounts in the financial statements arising from expected credit losses, including changes in the amount of expected credit losses and the reasons for those changes; and c. Information about an entity's credit risk exposure (i.e., the credit risk inherent in an entity's financial assets

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
and commitments to extend credit) including significant credit risk concentrations.			
42C. An entity need not duplicate information that is already presented elsewhere, provided that the information is incorporated by cross-reference from the financial statements to other statements, such as a management commentary or risk report that is available to users of the financial statements on the same terms as the financial statements and at the same time. Without the information incorporated by cross-reference, the financial statements are incomplete.	42ج. لا يلزم الجهة أن تكرر المعلومات التي يتم عرضها بالفعل في مكان آخر، شريطة أن تُضمن المعلومات من خلال إشارات مرجعية من القوائم المالية إلى تقارير أخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر الذي يكون متاحاً لمستخدمي القوائم المالية بنفس الشروط كما هي للقوائم المالية وفي الوقت نفسه. وبدون المعلومات المضمنة من خلال الإشارات المرجعية، تُعد القوائم المالية غير مكتملة.	لا	
42D. To meet the objectives in paragraph 42B, an entity shall (except as otherwise specified) consider how much detail to disclose, how much emphasis to place on different aspects of the disclosure requirements, the appropriate level of aggregation or disaggregation, and whether users of financial statements need additional explanations to evaluate the quantitative information disclosed.	42د. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 42ب، يجب على الجهة (باستثناء ما هو محدد خلاف ذلك) أن تأخذ في الحسبان حجم التفاصيل التي ستفصح عنها، وقدر التركيز الذي ستضعه على الجوانب المختلفة لمتطلبات الإفصاح، والمستوى المناسب للتجميع أو التفصيل، وما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى توضيحات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصح عنها.	لا	
42E. If the disclosures provided in accordance with paragraphs 42F–42N are insufficient to meet the objectives in paragraph 42B, an entity shall disclose additional information that is necessary to meet those objectives.	42هـ. إذا كانت الإفصاحات المقدمة وفقاً للفقرات 42و-42ز غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 42ب، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الإضافية التي تُعد ضرورية لتحقيق تلك الأهداف.	لا	
The Credit Risk Management Practices	ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
42F. An entity shall explain its credit risk management practices and how they relate to the recognition and measurement of expected credit losses. To meet this objective an entity shall disclose information that enables users of financial statements to understand and evaluate: a. How an entity determined whether the credit risk of financial instruments has increased significantly since initial recognition, including, if and how: i. Financial instruments are considered to have low credit risk in accordance with paragraph 82 of IPSAS 41, including the classes of financial instruments to which it applies; and ii. The presumption in paragraph 83 of IPSAS 41, that there have been significant increases in credit risk since initial recognition when financial assets are more than 30 days past due, has been rebutted; b. An entity's definitions of default, including the reasons for selecting those definitions; c. How the instruments were grouped if expected credit losses were measured on a collective basis; d. How an entity determined that financial assets are credit-impaired financial assets;	42و. يجب على الجهة أن توضح ممارساتها لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية تعلق هذه الممارسات بإثبات وقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم وتقويم: أ. كيف حددت الجهة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت -بشكل مهم -منذ الإثبات الأولي، بما في ذلك، إذا ما كان وكيف: (1) يتم اعتبار الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة وفقاً للفقرة 82 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بما في ذلك فئات الأدوات المالية التي تنطبق عليها؛ و (2) قد تم دحض الافتراض الوارد في الفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بأنه قد حدثت زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً؛⁹ ب. تعريفات الجهة للتعثر في السداد، بما في ذلك أسباب اختيار تلك التعريفات؛ و ج. كيف تم تجميع الأدوات في مجموعات إذا تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
e. An entity's write-off policy, including the indicators that there is no reasonable expectation of recovery and information about the policy for financial assets that are written-off but are still subject to enforcement activity; and f. How the requirements in paragraph 84 of IPSAS 41 for the modification of contractual cash flows of financial assets have been applied, including how an entity: i. Determines whether the credit risk on a financial asset that has been modified while the loss allowance was measured at an amount equal to lifetime expected credit losses, has improved to the extent that the loss allowance reverts to being measured at an amount equal to 12-month expected credit losses in accordance with paragraph 77 of IPSAS 41; and ii. Monitors the extent to which the loss allowance on financial assets meeting the criteria in (i) is subsequently remeasured at an amount equal to lifetime expected credit losses in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41.	د. كيف حددت الجهة أن أصولاً مالية تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛ و هـ. سياسة الجهة للشطب، بما في ذلك المؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد ومعلومات حول السياسة للأصول المالية التي يتم شطبها ولكنها لا تزال تخضع لنشاط الإنفاذ؛ و. كيف قد تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 84 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، بما في ذلك كيف قامت الجهة: (1) بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي، الذي قد تم تعديله عندما تم قياس مخصص الخسائر بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، قد تحسنت بالقدر الذي يعود به مخصص الخسائر ليكون مقاساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وفقاً للفقرة 77 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و (2) بمراقبة القدر الذي يتم به -لاحقاً -إعادة قياس مخصص الخسائر على الأصول المالية التي تستوفي الضوابط الواردة في البند (1) بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
42G. An entity shall explain the inputs, assumptions and estimation techniques used to apply the requirements in paragraphs 73–93 of IPSAS 41. For this purpose an entity shall disclose: a. The basis of inputs and assumptions and the estimation techniques used to: i. Measure the 12-month and lifetime expected credit losses; ii. Determine whether the credit risk of financial instruments has increased significantly since initial recognition; and iii. Determine whether a financial asset is a credit-impaired financial asset. b. How forward-looking information has been incorporated into the determination of expected credit losses, including the use of macroeconomic information; and c. Changes in the estimation techniques or significant assumptions made during the reporting period and the reasons for those changes.	42ز. يجب على الجهة أن توضح المدخلات، والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة لتطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ولهذا الغرض يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. أساس المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة في: (1) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وعلى مدى العمر؛ و (2) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي؛ و (3) تحديد ما إذا كان أصل مالي يُعد أصلاً مالياً ذا مستوى ائتماني هابط. ب. كيف تم أخذ معلومات تطلعية للمستقبل في الحساب عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك استخدام معلومات عن الاقتصاد الكلي؛ و ج. التغييرات في طرق التقدير أو الافتراضات المهمة التي تم إجراؤها خلال فترة القوائم المالية وأسباب تلك التغييرات.	لا	
Quantitative and Qualitative Information about Amounts Arising from Expected Credit Losses	المعلومات الكمية والنوعية حول المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
42H. To explain the changes in the loss allowance and the reasons for those changes, an entity shall provide, by class of financial instrument, a reconciliation from the opening balance to the closing balance of the loss allowance, in a table, showing separately the changes during the period for: a. The loss allowance measured at an amount equal to 12-month expected credit losses; b. The loss allowance measured at an amount equal to lifetime expected credit losses for: i. Financial instruments for which credit risk has increased significantly since initial recognition but that are not credit impaired financial assets; ii. Financial assets that are credit-impaired at the reporting date (but that are not purchased or originated credit-impaired); and iii. Receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 or non-exchange transactions that are within the scope of IPSAS 23 or lease receivables for which the loss allowances are measured in accordance with paragraph 87 of IPSAS 41.	42ح. لتوضيح التغيرات في مخصص الخسائر وأسباب تلك التغيرات، يجب على الجهة أن تقدم مطابقة لمخصص الخسائر من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، بحسب فئة الأداة المالية، وفي جدول، بحيث تظهر - بشكل منفصل - التغيرات خلال الفترة في: أ. مخصص الخسائر مقاساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً؛ و ب. مخصص الخسائر مُقاساً بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لـ: (1) الأدوات المالية التي قد زادت مخاطرها الائتمانية - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي ولكنها لا تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛ و (2) الأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط في تاريخ القوائم المالية (ولكنها لا تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط)؛ و (3) الذمم المدينة التي تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. Financial assets that are purchased or originated credit-impaired. In addition to the reconciliation, an entity shall disclose the total amount of undiscounted expected credit losses at initial recognition on financial assets initially recognized during the reporting period.	ج. الأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط. وبالإضافة إلى المطابقة، يجب على الجهة أن تفصح عن إجمالي مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المخصومة عند الإثبات الأولي على الأصول المالية التي تم إثباتها -بشكل أولي- خلال فترة القوائم المالية.		
42I. To enable users of financial statements to understand the changes in the loss allowance disclosed in accordance with paragraph 42H, an entity shall provide an explanation of how significant changes in the gross carrying amount of financial instruments during the period contributed to changes in the loss allowance. The information shall be provided separately for financial instruments that represent the loss allowance as listed in paragraph 42H(a)- (c) and shall include relevant qualitative and quantitative information. Examples of changes in the gross carrying amount of financial instruments that contributed to the changes in the loss allowance may include: a. Changes because of financial instruments originated or acquired during the reporting period;	42ط. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم التغيرات في مخصص الخسائر والتي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 42ج، يجب على الجهة أن تقدم توضيحاً للكيفية التي ساهمت بها التغيرات المهمة في القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية خلال الفترة في التغيرات في مخصص الخسائر. يجب أن يتم تقديم المعلومات -بشكل منفصل- عن الأدوات المالية التي تمثل مخصص الخسائر كما وردت في الفقرة 42ج(أ)- (ج) ويجب أن تتضمن معلومات كمية ونوعية ملائمة. ومن أمثلة التغيرات في القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية التي ساهمت في التغيرات في مخصص الخسائر: أ. التغيرات بسبب الأدوات المالية المستحدثة أو المُقتناة خلال فترة القوائم المالية؛ و ب. تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية الذي لا ينتج عنه إلغاء إثبات تلك الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ج. التغييرات بسبب الأدوات المالية التي تم إلغاؤها إثباتاتها (بما في ذلك تلك التي تم شطبها) خلال فترة القوائم المالية؛ و د. التغييرات الناشئة عما إذا كان مخصص الخسائر يتم قياسه بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر.	b. The modification of contractual cash flows on financial assets that do not result in a derecognition of those financial assets in accordance with IPSAS 41; c. Changes because of financial instruments that were derecognized (including those that were written-off) during the reporting period; and d. Changes arising from whether the loss allowance is measured at an amount equal to 12-month or lifetime expected credit losses.
	لا	42ي. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وأثر تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي لم ينتج عنها إلغاؤها إثبات وأثر مثل تلك التعديلات على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على الجهة أن تفصح عن: أ. التكلفة المستنفدة قبل التعديل وصافي مكسب أو خسارة التعديل المُثبت للأصول المالية التي قد تم تعديل التدفقات النقدية التعاقدية لها خلال فترة القوائم المالية عندما كان لها مخصص خسائر مُقاس بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر؛ و ب. إجمالي القيمة الدفترية في نهاية فترة القوائم المالية للأصل المالي الذي قد تم تعديله منذ الإثبات الأولي في وقت تم فيه قياس مخصص الخسائر بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة	42J. To enable users of financial statements to understand the nature and effect of modifications of contractual cash flows on financial assets that have not resulted in derecognition and the effect of such modifications on the measurement of expected credit losses, an entity shall disclose: a. The amortized cost before the modification and the net modification gain or loss recognized for financial assets for which the contractual cash flows have been modified during the reporting period while they had a loss allowance measured at an amount equal to lifetime expected credit losses; and b. The gross carrying amount at the end of the reporting period of financial assets that have been modified

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		على مدى العمر والذي قد تم تغيير مخصص الخسائر له خلال فترة القوائم المالية إلى مبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.	since initial recognition at a time when the loss allowance was measured at an amount equal to lifetime expected credit losses and for which the loss allowance has changed during the reporting period to an amount equal to 12-month expected credit losses.
	لا	42ك. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى على المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على الجهة أن تفصح بحسب فئة الأصول المالية عن: أ. المبلغ الذي يعبر -بأفضل شكل -عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة القوائم المالية وذلك بدون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني مُحْتَظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل اتفاقيات المقاصة التي لا تتأهل للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28). ب. وصف سردي للضمان الرهني المُحتَظ به على أنه ضمانة والتعزيزات الائتمانية الأخرى، بما في ذلك: (1) وصف لطبيعة وجود الضمان الرهني المُحتَظ به؛ و (2) توضيح أي تغييرات مهمة في جودة ذلك الضمان الرهني أو التعزيزات الائتمانية نتيجة لتدهور أو تغييرات في سياسات الجهة للضمان الرهني خلال فترة القوائم المالية؛ و	42K. To enable users of financial statements to understand the effect of collateral and other credit enhancements on the amounts arising from expected credit losses, an entity shall disclose by class of financial instrument: a. The amount that best represents its maximum exposure to credit risk at the end of the reporting period without taking account of any collateral held or other credit enhancements (e.g., netting agreements that do not qualify for offset in accordance with IPSAS 28). b. A narrative description of collateral held as security and other credit enhancements, including: i. A description of the nature and quality of the collateral held; ii. An explanation of any significant changes in the quality of that collateral or credit enhancements as a result of deterioration or changes in the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
collateral policies of the entity during the reporting period; and iii. Information about financial instruments for which an entity has not recognized a loss allowance because of the collateral. c. Quantitative information about the collateral held as security and other credit enhancements (for example, quantification of the extent to which collateral and other credit enhancements mitigate credit risk) for financial assets that are credit-impaired at the reporting date.	(3) معلومات حول الأدوات المالية التي لم تثبت لها الجهة مخصص خسائر بسبب الضمان الرهني. ج. معلومات كمية حول الضمان الرهني المُحتفظ به على أنه ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى (على سبيل المثال، التحديد الكمي للقدر الذي به يخفف الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى من المخاطر الائتمانية) للأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط في تاريخ القوائم المالية.		
42L. An entity shall disclose the contractual amount outstanding on financial assets that were written off during the reporting period and are still subject to enforcement activity.	42ل. يجب على الجهة أن تفصح عن المبلغ التعاقدي القائم على الأصول المالية التي تم شطبها خلال فترة القوائم المالية ولا تزال تخضع لنشاط الإنفاذ.	لا	
Credit Risk Exposure	التعرض للمخاطر الائتمانية		
42M. To enable users of financial statements to assess an entity's credit risk exposure and understand its significant credit risk concentrations, an entity shall disclose, by credit risk rating grades, the gross carrying amount of financial assets and the exposure to credit risk on loan commitments and financial guarantee contracts. This	42م. لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم تعرض الجهة للمخاطر الائتمانية وفهم التركيزات المهمة لمخاطرها الائتمانية، يجب على الجهة أن تفصح، بحسب درجات تصنيف المخاطر الائتمانية، عن إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي. يجب أن يتم توفير هذه المعلومات -بشكل منفصل- للأدوات المالية:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
information shall be provided separately for financial instruments: a. For which the loss allowance is measured at an amount equal to 12-month expected credit losses; b. For which the loss allowance is measured at an amount equal to lifetime expected credit losses and that are: i. Financial instruments for which credit risk has increased significantly since initial recognition but that are not credit-impaired financial assets; ii. Financial assets that are credit-impaired at the reporting date (but that are not purchased or originated credit-impaired); and iii. Receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 or non-exchange transactions that are within the scope of IPSAS 23 or lease receivables for which the loss allowances are measured in accordance with paragraph 87 of IPSAS 41. c. That are purchased or originated credit-impaired financial assets.	أ. التي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً؛⁹ ب. التي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي تكون: (1) أدوات مالية قد زادت مخاطرها الائتمانية - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي ولكنها لا تُعد أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط؛⁹ (2) أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط في تاريخ القوائم المالية (ولكنها لا تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط)؛ و (3) ذمم مدينة تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو ذمم مدينة بموجب عقود إيجار، والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها وفقاً للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ج. التي تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستَحْدَثة ذات مستوى ائتماني هابط.		
42N. For receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 or non-exchange	42ن. للذمم المدينة التي تنتج من معاملات تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 أو معاملات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
transactions that are within the scope of IPSAS 23 or lease receivables to which an entity applies paragraph 87 of IPSAS 41, the information provided in accordance with paragraph 42M may be based on a provision matrix (see paragraph AG199 of IPSAS 41).	غير تبادلية واقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أو الذمم المدينة بموجب عقود إيجار التي تطبق عليها الجهة الفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يمكن أن تكون المعلومات المقدمة وفقاً للفقرة 42م مستندة إلى مصفوفة المخصص (انظر فقرة إرشادات التطبيق 199 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).		
43. For all financial instruments within the scope of this Standard, but to which the impairment requirements in IPSAS 41 are not applied, an entity shall disclose by class of financial instrument: a. The amount that best represents its maximum exposure to credit risk at the end of the reporting period without taking account of any collateral held or other credit enhancements (e.g., netting agreements that do not qualify for offset in accordance with IPSAS 28); this disclosure is not required for financial instruments whose carrying amount best represents the maximum exposure to credit risk; and b. A description of collateral held as security and other credit enhancements, and their financial effect (e.g., quantification of the extent to which collateral and other credit enhancements mitigate credit risk) in respect of the amount that best represents the	43. لجميع الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار، ولكن تلك التي لا تطبق عليها متطلبات الهبوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة الإفصاح بحسب فئة الأداة المالية عن: د. المبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة القوائم دون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني محتفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل اتفاقيات المقاصة غير المؤهلة للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛ وهذا الإفصاح ليس مطلوباً للأدوات المالية التي تعبر قيمتها الدفترية - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية؛ و هـ. وصف للضمان الرهني المحتفظ به على أنه ضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى، وأثرها المالي (على سبيل المثال التحديد الكمي للقدر الذي به يخفف الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى من المخاطر الائتمانية) فيما يتعلق بالمبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
maximum exposure to credit risk (whether disclosed in accordance with (a) or represented by the carrying amount of a financial instrument); c. [Deleted]. d. [Deleted].	الائتمانية (سواءً أفصح عنه وفقاً للبند (أ) أو عُبِّر عنه بالقيمة الدفترية للأداة المالية)؛ و. [حذفت]. ز. [حذفت].		
44. [Deleted].	44. [حذفت].	لا	
Collateral and Other Credit Enhancements Obtained	الضمانات الرهنية والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها		
45. When an entity obtains financial or non-financial assets during the period by taking possession of collateral it holds as security or calling on other credit enhancements (e.g., guarantees), and such assets meet the recognition criteria in other Standards, an entity shall disclose for such assets held at the reporting date: a. The nature and carrying amount of the assets; and b. When the assets are not readily convertible into cash, its policies for disposing of such assets or for using them in its operations.	45. عندما تحصل الجهة على أصول مالية أو غير مالية خلال الفترة عن طريق تملك الضمان الرهني الذي تحتفظ به على أنه ضمان أو استدعاء تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل الضمانات)، وتكون تلك الأصول مستوفية لضوابط الإثبات الواردة في المعايير الأخرى، فيجب على الجهة الإفصاح لمثل هذه الأصول المحتفظ بها في تاريخ القوائم المالية عما يأتي: أ. طبيعة الأصول وقيمتها الدفترية؛ و ب. عندما لا تكون الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد؛ سياساتها لاستبعاد مثل هذه الأصول أو لاستخدامها في عملياتها.	لا	
Liquidity Risk	مخاطر السيولة		
46. An entity shall disclose:	46. يجب على الجهة الإفصاح عن:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a. A maturity analysis for non-derivative financial liabilities (including issued financial guarantee contracts) that shows the remaining contractual maturities. b. A maturity analysis for derivative financial liabilities. The maturity analysis shall include the remaining contractual maturities for those derivative financial liabilities for which contractual maturities are essential for an understanding of the timing of the cash flows (see paragraph AG14). c. A description of how it manages the liquidity risk inherent in (a) and (b).	أ. تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية غير المشتقة (بما في ذلك عقود الضمان المالي المُصدرة) يظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية. ب. تحليل لآجال استحقاق الالتزامات المالية المشتقة. ويجب أن يشمل تحليل آجال الاستحقاق لآجال الالتزامات المالية المشتقة التي تكون آجال استحقاقها التعاقدية أساسية لفهم توقيت التدفقات النقدية (انظر فقرة إرشادات التطبيق 14). ج. وصف لكيفية إدارتها لمخاطر السيولة الملزمة في البندين (أ) و(ب).		
Market Risk	مخاطر السوق		
Sensitivity Analysis	تحليل الحساسية		
47. Unless an entity complies with paragraph 48, it shall disclose: a. A sensitivity analysis for each type of market risk to which the entity is exposed at the end of the reporting period, showing how surplus or deficit and net assets/equity would have been affected by changes in the relevant risk variable that were reasonably possible at that date;	47. ما لم تلتزم الجهة بالفقرة 48، فإنه يجب عليها الإفصاح عن: أ. تحليل حساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تكون الجهة معرضة لها في نهاية فترة القوائم المالية، مع إظهار كيف كان الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية ستتأثر بالتغيرات في متغير المخاطر ذي الصلة التي كانت ممكنة -بشكل معقول -في ذلك التاريخ؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. The methods and assumptions used in preparing the sensitivity analysis; and c. Changes from the previous period in the methods and assumptions used, and the reasons for such changes.	ب. الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛ و ج. التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة، وأسباب مثل هذه التغيرات.		
48. If an entity prepares a sensitivity analysis, such as value-at-risk, that reflects interdependencies between risk variables (e.g., interest rates and exchange rates) and uses it to manage financial risks, it may use that sensitivity analysis in place of the analysis specified in paragraph 47. The entity shall also disclose: a. An explanation of the method used in preparing such a sensitivity analysis, and of the main parameters and assumptions underlying the data provided; and b. An explanation of the objective of the method used and of limitations that may result in the information not fully reflecting the fair value of the assets and liabilities involved.	48. إذا كانت الجهة تقوم بإعداد تحليل حساسية، مثل القيمة المعرضة للمخاطر، يعكس الترابط بين متغيرات المخاطر (مثل معدلات الفائدة وأسعار الصرف) وتستخدمه لإدارة المخاطر المالية، فيمكن لها استخدام تحليل الحساسية هذا بدلا من التحليل المحدد في الفقرة 47. ويجب على الجهة - أيضا - الإفصاح عن: أ. توضيح للطريقة المستخدمة في إعداد مثل تحليل الحساسية هذا، والمعلومات والافتراضات الرئيسية التي تركز عليها البيانات المقدمة؛ و ب. توضيح لهدف الطريقة المستخدمة وللقيود التي قد ينتج عنها معلومات لا تعكس - بشكل كامل - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعنية.	لا	
Other Market Risk Disclosures	الإفصاحات عن مخاطر السوق الأخرى		
49. When the sensitivity analyses disclosed in accordance with paragraph 47 or 48 are unrepresentative of a risk inherent in a financial instrument (e.g., because the year-end exposure does not reflect the exposure during the year),	49. عندما تكون تحليلات الحساسية المُفصَّح عنها وفقاً للفقرة 47 أو الفقرة 48 غير معبرة عن المخاطر الملازمة في أداة مالية ما (على سبيل المثال لأن التعرض للمخاطر في نهاية السنة لا يعكس التعرض لها خلال السنة)،	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فيجب على الجهة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن سبب اعتقادها أن تحليلات الحساسية غير معبرة عن المخاطر.	the entity shall disclose that fact and the reason it believes the sensitivity analyses are unrepresentative.
		تحويلات الأصول المالية	Transfers of Financial Assets
	لا	49أ. تكمل متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49ب-49ج، المتعلقة بتحويلات الأصول المالية، متطلبات الإفصاح الأخرى لهذا المعيار. يجب على الجهة عرض الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 49ب-49ج في إيضاح واحد في قوائمها المالية. يجب على الجهة تقديم الإفصاحات المطلوبة لجميع الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها وكذلك لأي ارتباط مستمر بأصل محول، موجود في تاريخ القوائم المالية، بغض النظر عن توقيت حدوث معاملة التحويل ذات الصلة. ولأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في تلك الفقرات، تكون الجهة قد حولت كل الأصل المالي أو جزءاً منه (الأصل المالي المحول) إذا، وفقط إذا، قامت إما: أ. بتحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية لذلك الأصل المالي؛ أو ب. بالإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية لذلك الأصل المالي، ولكنها تحملت واجباً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى متلقي واحد أو أكثر في ترتيب معين.	49A. The disclosure requirements in paragraphs 49B–49H relating to transfers of financial assets supplement the other disclosure requirements of this Standard. An entity shall present the disclosures required by paragraphs 49B–49H in a single note in its financial statements. An entity shall provide the required disclosures for all transferred financial assets that are not derecognized and for any continuing involvement in a transferred asset, existing at the reporting date, irrespective of when the related transfer transaction occurred. For the purposes of applying the disclosure requirements in those paragraphs, an entity transfers all or a part of a financial asset (the transferred financial asset) if, and only if, it either: a. Transfers the contractual rights to receive the cash flows of that financial asset; or b. Retains the contractual rights to receive the cash flows of that financial asset, but assumes a contractual obligation to pay the cash flows to one or more recipients in an arrangement.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
49B. An entity shall disclose information that enables users of its financial statements: a. To understand the relationship between transferred financial assets that are not derecognized in their entirety and the associated liabilities; and b. To evaluate the nature of, and risks associated with, the entity's continuing involvement in derecognized financial assets.	49ب. يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من: أ. فهم العلاقة بين الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتاتها في مجملها والالتزامات المرتبطة بها؛ ب. تقويم طبيعة ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتاتها، والمخاطر المرتبطة بهذا الارتباط.	لا	
49C. For the purposes of applying the disclosure requirements in paragraphs 49E–49H, an entity has continuing involvement in a transferred financial asset if, as part of the transfer, the entity retains any of the contractual rights or obligations inherent in the transferred financial asset or obtains any new contractual rights or obligations relating to the transferred financial asset. For the purposes of applying the disclosure requirements in paragraphs 49E–49H, the following do not constitute continuing involvement: a. Normal representations and warranties relating to fraudulent transfer and concepts of reasonableness, good faith and fair dealings that could invalidate a transfer as a result of legal action; b. Forward, option and other contracts to reacquire the transferred financial asset for which the contract	49ج. لأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49هـ-49ج، فإن الجهة يكون لديها ارتباط مستمر بأصل مالي محول إذا أبقت الجهة، كجزء من التحويل، على أي حقوق أو واجبات تعاقدية ملازمة للأصل المالي المحول أو حصلت على أي حقوق أو واجبات تعاقدية جديدة تتعلق بالأصل المالي المحول. ولأغراض تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49هـ-49ج، لا يشكل أي مما يأتي ارتباطاً مستمراً: أ. الاقرارات والضمانات العادية المتعلقة بتحويل مزيف ومفاهيم المعقولية، وحسن النية والتعاملات النزيهة التي يمكنها إبطال التحويل نتيجة إجراء قانوني؛ أو ب. العقود الآجلة والخيارات والعقود الأخرى لإعادة اقتناء أصل مالي تم تحويله يكون سعر العقد (أو سعر الممارسة) له هو القيمة العادلة للأصل المالي المحول؛ أو	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ج. الترتيب الذي تبقي الجهة بموجبه على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي ولكنها تتحمل بموجبه واجبا تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى جهة واحدة أو أكثر وتكون الشروط الواردة في الفقرة 16(أ)-(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 مستوفاة.	price (or exercise price) is the fair value of the transferred financial asset; or c. An arrangement whereby an entity retains the contractual rights to receive the cash flows of a financial asset but assumes a contractual obligation to pay the cash flows to one or more entities and the conditions in paragraph 16(a)–(c) of IPSAS 41 are met.
		الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها	Transferred Financial Assets that are Not Derecognized in Their Entirety
	لا	49د. قد تكون الجهة قد قامت بتحويل أصول مالية بطريقة يكون فيها جزء من الأصول المالية المحولة أو كلها غير مؤهلة لإلغاء الإثبات. ولتحقيق الأهداف الموضحة في الفقرة 49ب(أ)، يجب على الجهة الإفصاح في كل تاريخ قوائم مالية، لكل فئة للأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها عما يأتي: أ. طبيعة الأصول المحولة. ب. طبيعة مخاطر ومنافع الملكية التي تتعرض لها الجهة. ج. وصف لطبيعة العلاقة بين الأصول المحولة والالتزامات المرتبطة بها، بما في ذلك القيود الناشئة عن التحويل عند استخدام الجهة المعدة للقوائم المالية للأصول المحولة.	49D. An entity may have transferred financial assets in such a way that part or all of the transferred financial assets do not qualify for derecognition. To meet the objectives set out in paragraph 49B(a), the entity shall disclose at each reporting date for each class of transferred financial assets that are not derecognized in their entirety: a. The nature of the transferred assets. b. The nature of the risks and rewards of ownership to which the entity is exposed. c. A description of the nature of the relationship between the transferred assets and the associated liabilities,

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
including restrictions arising from the transfer on the reporting entity's use of the transferred assets. d. When the counterparty (counterparties) to the associated liabilities has (have) recourse only to the transferred assets, a schedule that sets out the fair value of the transferred assets, the fair value of the associated liabilities and the net position (the difference between the fair value of the transferred assets and the associated liabilities). e. When the entity continues to recognize all of the transferred assets, the carrying amounts of the transferred assets and the associated liabilities. f. When the entity continues to recognize the assets to the extent of its continuing involvement (see paragraphs 17(c)(ii) and 27 of IPSAS 41), the total carrying amount of the original assets before the transfer, the carrying amount of the assets that the entity continues to recognize, and the carrying amount of the associated liabilities.	د. جدول يبين القيمة العادلة للأصول المحولة، والقيمة العادلة للالتزامات المرتبطة بها وصافي المركز (الفرق بين القيمة العادلة للأصول المحولة والقيمة العادلة للالتزامات المرتبطة بها)، عندما يكون للطرف المقابل (أو الأطراف المقابلة) في الالتزامات ذات الصلة حق الرجوع -فقط- على الأصول المحولة. هـ. القيم الدفترية للأصول المحولة والالتزامات المرتبطة بها، عندما تستمر الجهة في إثبات جميع الأصول المحولة. و. إجمالي القيمة الدفترية للأصول الأصلية قبل التحويل، والقيمة الدفترية للأصول التي تستمر الجهة في إثباتها، والقيمة الدفترية للالتزامات المرتبطة بها، عندما تستمر الجهة في إثبات الأصول في حدود ارتباطها المستمر (انظر الفقرتين 17(ج)(2) و 27 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).		
Transferred Financial Assets that are Derecognized in Their Entirety	الأصول المالية المحولة التي تم إلغاء إثباتها في مجملها		
49E. To meet the objectives set out in paragraph 49B(b), when an entity derecognizes transferred financial assets in their	49هـ. لتحقيق الأهداف المبينة في الفقرة 49ب(ب)، عندما تقوم الجهة بإلغاء إثبات الأصول المالية المحولة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
entirety (see paragraph 17(a) and 17(c)(i) of IPSAS 41) but has continuing involvement in them, the entity shall disclose, as a minimum, for each type of continuing involvement at each reporting date: a. The carrying amount of the assets and liabilities that are recognized in the entity's statement of financial position and represent the entity's continuing involvement in the derecognized financial assets, and the line items in which the carrying amount of those assets and liabilities are recognized. b. The fair value of the assets and liabilities that represent the entity's continuing involvement in the derecognized financial assets. c. The amount that best represents the entity's maximum exposure to loss from its continuing involvement in the derecognized financial assets, and information showing how the maximum exposure to loss is determined. d. The undiscounted cash outflows that would or may be required to repurchase derecognized financial assets (e.g., the strike price in an option agreement) or other amounts payable to the transferee in respect of the transferred assets. If the cash outflow is variable then	مجمملها (انظر الفقرتين 17(أ) و17(ج) (1) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) ولكن يكون لديها ارتباط مستمر بها، فيجب على الجهة الإفصاح، كحد أدنى، عما يأتي لكل نوع من الارتباط المستمر في كل تاريخ قوائم مالية: أ. القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في قائمة المركز المالي للجهة وتعتبر عن ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، والبنود المستقلة التي يتم فيها إثبات القيمة الدفترية لتلك الأصول والالتزامات. ب. القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تعتبر عن ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها. ج. المبلغ الذي يعبر - بأفضل شكل - عن الحد الأقصى لتعرض الجهة للخسائر من ارتباطها المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، ومعلومات تظهر كيف يتم تحديد الحد الأقصى للتعرض للخسائر. د. التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة المطلوبة، أو التي قد تكون مطلوبة، لإعادة شراء الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها (أي سعر الممارسة في اتفاقية خيار) أو المبالغ الأخرى مستحقة السداد إلى المحول إليه فيما يتعلق بالأصول المحولة. وإذا كان التدفق النقدي متغيراً فيجب عندئذ أن يستند		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه إلى الشروط الموجودة في كل تاريخ قوائم مالية. هـ. تحليل لآجال استحقاق التدفقات النقدية الخارجة غير المخصصة المطلوبة، أو التي قد تكون مطلوبة، لإعادة شراء الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها أو المبالغ الأخرى مستحقة السداد إلى المحول إليه فيما يتعلق بالأصول المحولة، بحيث يظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لارتباط الجهة المستمر. و. معلومات نوعية توضح وتؤيد الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب (أ)-(هـ).	the amount disclosed should be based on the conditions that exist at each reporting date. e. A maturity analysis of the undiscounted cash outflows that would or may be required to repurchase the derecognized financial assets or other amounts payable to the transferee in respect of the transferred assets, showing the remaining contractual maturities of the entity's continuing involvement. f. Qualitative information that explains and supports the quantitative disclosures required in (a)–(e).
	لا	49و. يمكن للجهة تجميع المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 49هـ فيما يتعلق بأصل معين إذا كانت الجهة لديها أكثر من نوع واحد من الارتباط المستمر بذلك الأصل المالي الذي تم إلغاء إثباته، والتقرير عنه تحت نوع واحد من الارتباط المستمر.	49F. An entity may aggregate the information required by paragraph 49E in respect of a particular asset if the entity has more than one type of continuing involvement in that derecognized financial asset, and report it under one type of continuing involvement.
صُححت عبارة (قائمة صافي أصول/حقوق ملكية) لتكون (قائمة أداء مالي) لأن الأخيرة هي المقصودة.	نعم	49ز. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة الإفصاح عما يأتي لكل نوع من الارتباط المستمر: أ. المكسب المثبت أو الخسارة المثبتة في تاريخ تحويل الأصول. ب. الإيراد المثبت والمصروفات المثبتة، في كل من فترة القوائم المالية وبشكل مُجمع، من ارتباط الجهة المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها (مثل تغيرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة).	49G. In addition, an entity shall disclose for each type of continuing involvement: a. The gain or loss recognized at the date of transfer of the assets. b. Revenue and expenses recognized, both in the reporting period and cumulatively, from the entity's continuing involvement in the derecognized financial

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
assets (e.g., fair value changes in derivative instruments). c. If the total amount of proceeds from transfer activity (that qualifies for derecognition) in a reporting period is not evenly distributed throughout the reporting period (e.g., if a substantial proportion of the total amount of transfer activity takes place in the closing days of a reporting period): i. When the greatest transfer activity took place within that reporting period (e.g., the last five days before the end of the reporting period), ii. The amount (e.g., related gains or losses) recognized from transfer activity in that part of the reporting period, and iii. The total amount of proceeds from transfer activity in that part of the reporting period. An entity shall provide this information for each period for which a statement of net assets/equity is presented.	ج. إذا كان إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل (الذي يتأهل للإلغاء الإثبات) في فترة قوائم مالية معينة غير موزع بالتساوي على مدار فترة القوائم المالية (مثلاً أن يحدث جزء كبير من إجمالي مبلغ نشاط التحويل في الأيام الختامية لفترة القوائم المالية) فيجب الإفصاح عما يأتي: (1) متى حدثت النسبة الأكبر من نشاط التحويل خلال فترة القوائم المالية تلك (مثلاً الأيام الخمسة الأخيرة قبل نهاية فترة القوائم المالية)، و (2) المبلغ (مثلاً المكاسب أو الخسائر ذات الصلة) الذي تم إثباته من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية، و (3) إجمالي مبلغ المتحصلات من نشاط التحويل في ذلك الجزء من فترة القوائم المالية. يجب على الجهة تقديم هذه المعلومات لكل فترة يتم عرض قائمة أداء مالي لها.		
Supplementary Information	المعلومات التكميلية		
49H. An entity shall disclose any additional information that it considers necessary to meet the disclosure objectives in paragraph 49B.	49ج. يجب على الجهة الإفصاح عن أي معلومات إضافية تعتبرها ضرورية لتحقيق أهداف الإفصاح الواردة في الفقرة 49ب.	لا	
Initial Application of IPSAS 41	التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
49I. In the reporting period that includes the date of initial application of IPSAS 41, the entity shall disclose the following information for each class of financial assets and financial liabilities as at the date of initial application: a. The original measurement category and carrying amount determined in accordance with IPSAS 29; b. The new measurement category and carrying amount determined in accordance with IPSAS 41; c. The amount of any financial assets and financial liabilities in the statement of financial position that were previously designated as measured at fair value through surplus or deficit but are no longer so designated, distinguishing between those that IPSAS 41 requires an entity to reclassify and those that an entity elects to reclassify at the date of initial application.	49ط. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات الآتية لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في تاريخ التطبيق الأولي: أ. صنف القياس الأصلي والقيمة الدفترية المُحددان وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29؛ و ب. صنف القياس الجديد والقيمة الدفترية المُحددان وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ج. مبلغ أي أصول مالية أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي تم تعيينها - سابقاً - على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ولكنها لم تعد مُعينة كذلك، مع تمييز تلك التي يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة أن تُعيد تصنيفها عن تلك التي تختار الجهة أن تُعيد تصنيفها اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي.	لا	
49J. In the reporting period that includes the date of initial application of IPSAS 41, an entity shall disclose qualitative information to enable users to understand: a. How it applied the classification requirements in IPSAS 41 to those financial assets whose classification has changed as a result of applying IPSAS 41.	49ي. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة أن تفصح عن معلومات نوعية لتمكين المستخدمين من فهم: أ. كيف قامت بتطبيق متطلبات التصنيف الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على تلك الأصول المالية التي تغير تصنيفها كنتيجة لتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. The reasons for any designation or de-designation of financial assets or financial liabilities as measured at fair value through surplus or deficit at the date of initial application.	ب. أسباب أي تعيين أو إلغاء تعيين لأصول مالية أو التزامات مالية على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في تاريخ التطبيق الأولي.		
49K. In the reporting period that an entity first applies the classification and measurement requirements for financial assets in IPSAS 41 (i.e., when the entity transitions from IPSAS 29 to IPSAS 41 for financial assets), it shall present the disclosures set out in paragraphs 49L–49O of this Standard as required by paragraph 173 of IPSAS 41.	49ك. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أي عندما تتحول الجهة من تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 29 إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الأصول المالية)، فإنه يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات المبينة في الفقرات 49ل-49و من هذا المعيار كما هو مطلوب بموجب الفقرة 173 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
49L. When required by paragraph 49K, an entity shall disclose the changes in the classifications of financial assets and financial liabilities as at the date of initial application of IPSAS 41, showing separately: a. The changes in the carrying amounts on the basis of their measurement categories in accordance with IPSAS 29 (i.e., not resulting from a change in measurement attribute on transition to IPSAS 41); and	49ل. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن تفصح عن التغييرات في تصنيفات الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، بحيث تظهر -بشكل منفصل: أ. التغييرات في القيم الدفترية على أساس أصناف قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 (أي التي لم تنتج عن تغيير في صفة القياس عند التحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The changes in the carrying amounts arising from a change in measurement attribute on transition to IPSAS 41. The disclosures in this paragraph need not be made after the reporting period in which the entity initially applies the classification and measurement requirements for financial assets in IPSAS 41.	ب. التغيرات في القيم الدفترية الناشئة عن تغيير في صفة القياس عند التحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41. لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة -بشكل أولي - متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
49M. When required by paragraph 49K, an entity shall disclose the following for financial assets and financial liabilities that have been reclassified so that they are measured at amortized cost and, in the case of financial assets, that have been reclassified out of fair value through surplus or deficit so that they are measured at fair value through net assets/equity, as a result of the transition to IPSAS 41: a. The fair value of the financial assets or financial liabilities at the end of the reporting period; and b. The fair value gain or loss that would have been recognized in surplus or deficit or net assets/equity during the reporting period if the financial assets or financial liabilities had not been reclassified. The disclosures in this paragraph need not be made after the reporting period in which the entity initially applies the	49م. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن تفصح عما يأتي للأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إعادة تصنيفها بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة وللأصول المالية التي تم إعادة تصنيفها من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بحيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، كنتيجة للتحول إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41: أ. القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية في نهاية فترة القوائم المالية؛ و ب. مكسب أو خسارة القيمة العادلة التي كان سيتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز أو ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية خلال فترة القوائم المالية فيما لو أنه لم يتم إعادة تصنيف الأصول المالية أو الالتزامات المالية. لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة -بشكل أولي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
classification and measurement requirements for financial assets in IPSAS 41.	- متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
49N. When required by paragraph 49K, an entity shall disclose the following for financial assets and financial liabilities that have been reclassified out of the fair value through surplus or deficit category as a result of the transition to IPSAS 41: a. The effective interest rate determined on the date of initial application; and b. The interest revenue or expense recognized. If an entity treats the fair value of a financial asset or a financial liability as the new gross carrying amount at the date of initial application (see paragraph 168 of IPSAS 41), the disclosures in this paragraph shall be made for each reporting period until derecognition. Otherwise, the disclosures in this paragraph need not be made after the reporting period in which the entity initially applies the classification and measurement requirements for financial assets in IPSAS 41.	49ن. عندما يكون مطلوباً بموجب الفقرة 49ك، يجب على الجهة أن توضح عما يأتي للأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إعادة تصنيفها من صنف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كنتيجة للتحويل إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41: أ. معدل الفائدة الفعلي المُحدد في تاريخ التطبيق الأولي؛ و ب. إيراد أو مصروف الفائدة الذي تم إثباته. إذا كانت الجهة تعامل القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي على أنها القيمة الدفترية الإجمالية الجديدة في تاريخ التطبيق الأولي (أنظر الفقرة 168 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، فيجب عليها القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة لكل فترة قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء الإثبات. وبخلاف ذلك، لا يلزم القيام بالإفصاحات الواردة في هذه الفقرة بعد فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة -بشكل أولي - متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
49O. When an entity presents the disclosures set out in paragraphs 49K-49N, those disclosures, and the disclosures in paragraph 29 of this Standard, must permit reconciliation between:	49س. عندما تعرض الجهة الإفصاحات المبينة في الفقرات 49ك-49ن، يجب أن تسمح تلك الإفصاحات، والإفصاحات الواردة في الفقرة 29 من هذا المعيار، بالمطابقة بين:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. The measurement categories presented in accordance with IPSAS 29 and IPSAS 41; and b. The class of financial instrument as at the date of initial application.	أ. أصناف القياس المعروضة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ وبين ب. فئة الأداة المالية كما هي في تاريخ التطبيق الأولي.		
49P. On the date of initial application of paragraphs 73–93 of IPSAS 41, an entity is required to disclose information that would permit the reconciliation of the ending impairment allowances in accordance with IPSAS 29 and the provisions in accordance with IPSAS 19 to the opening loss allowances determined in accordance with IPSAS 41. For financial assets, this disclosure shall be provided by the related financial assets' measurement categories in accordance with IPSAS 29 and IPSAS 41, and shall show separately the effect of the changes in the measurement category on the loss allowance at that date.	49ع. في تاريخ التطبيق الأولي للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تكون الجهة مُطلبة بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح بمطابقة مخصصات الهبوط الختامية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 والمخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19 مع مخصصات الخسائر الافتتاحية المُحددة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. وللأصول المالية، يجب تقديم هذا الإفصاح بحسب أصناف قياس الأصول المالية ذات العلاقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، ويجب أن يظهر -بشكل منفصل - أثر التغييرات في صنف القياس على مخصص الخسائر في ذلك التاريخ.	لا	
49Q. In the reporting period that includes the date of initial application of IPSAS 41, an entity is not required to disclose the line item amounts that would have been reported in accordance with the classification and measurement requirements (which includes the requirements related to amortized cost measurement of financial assets and	49ف. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، لا تكون الجهة مُطلبة بأن تفصح عن مبالغ البنود المستقلة التي كان سيتم التقرير عنها وفقاً لمتطلبات التصنيف والقياس (التي تشمل المتطلبات المتعلقة بقياس التكلفة المستنفدة للأصول المالية والهبوط الواردة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
impairment in paragraphs 69–72 and 73–93 of IPSAS 41) of: a. IPSAS 41 for prior periods; and b. IPSAS 29 for the current period.	في الفقرات 69-72 و 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام (41): أ. لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 للفترات السابقة؛ ب. لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 للفترة الحالية.		
49R. In accordance with paragraph 161 of IPSAS 41, if it is impracticable (as defined in IPSAS 3) at the date of initial application of IPSAS 41 for an entity to assess a modified time value of money element in accordance with paragraphs AG68–AG70 of IPSAS 41 based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of that financial asset based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the requirements related to the modification of the time value of money element in paragraphs AG68–AG70 of IPSAS 41. An entity shall disclose the carrying amount at the reporting date of the financial assets whose contractual cash flow characteristics have been assessed based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the requirements related to the modification of the	49ص. وفقاً للفقرة 161 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا كان من غير العملي للجهة (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) في تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 أن تقوم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل وفقاً لفقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على الجهة أن تقوم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. يجب على الجهة أن تفصح عن القيمة الدفترية، في تاريخ القوائم المالية، للأصول المالية التي قد تم تقويم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للتقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.	time value of money element in paragraphs AG68–AG70 of IPSAS 41 until those financial assets are derecognized.
	لا	49ق. وفقاً للفقرة 162 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، إذا كان من غير العملي للجهة (كما تم تعريفه في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) في تاريخ التطبيق الأولي أن تُقوّم ما إذا كانت القيمة العادلة لخاصية السداد المبكر ضئيلة وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 74(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فإنه يجب على الجهة أن تُقوّم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف التي وُجدت عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. يجب على الجهة أن تفصح عن القيمة الدفترية، في تاريخ القوائم المالية، للأصول المالية التي قد تم تقويم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون الأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأصول المالية.	49S. In accordance with paragraph 162 of IPSAS 41, if it is impracticable (as defined in IPSAS 3) at the date of initial application for an entity to assess whether the fair value of a prepayment feature was insignificant in accordance with paragraphs AG74(c) of IPSAS 41 based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of that financial asset based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the exception for prepayment features in paragraph AG74 of IPSAS 41. An entity shall disclose the carrying amount at the reporting date of the financial assets whose contractual cash flow characteristics have been assessed based on the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the exception for prepayment features in paragraph AG74 of IPSAS 41 until those financial assets are derecognized.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تاريخ السريان وأحكام انتقالية	Effective Date and Transition
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	50. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	50. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	51. لا يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار قبل 31 ديسمبر 2022، ما لم تطبق أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29.	51. An entity shall not apply this Standard before January 1, 2013, unless it also applies IPSAS 28 and IPSAS 29.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	52. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترات سنوية تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، فلا يلزمها أن تقدم معلومات مقارنة للإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 38-49 حول طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.	52. If an entity applies this Standard for annual periods beginning before January 1, 2013, it need not present comparative information for the disclosures required by paragraphs 38–49 about the nature and extent of risks arising from financial instruments.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	52A. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52A. Paragraph 53 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017,

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	52ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52B. IPSAS 35, Consolidated Financial Statements, IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , and IPSAS 38, <i>Disclosures of Interests in Other Entities</i> , issued in January 2015, amended paragraphs 3(a) and AG6. An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35, IPSAS 37 and IPSAS 38.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	52ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52C. Paragraph AG7 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير	نعم	52د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52D. Paragraphs 6 and 7 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	52هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52E. Paragraph 3 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	52و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	52F. Paragraphs 2, 3, 4, 5, 8, 11, 12, 13, 14, 18, 24, 34, 35, 36, 37, 41, 43, 45, AG1, AG5, AG9, AG10, AG24, and AG29 were amended, paragraphs 16, 17, 20, 26, 27, 28 and 44 were deleted and several headings and paragraphs 5A, 13A, 14A, 14B, 15A, 15B, 15C, 17A, 17B, 17C, 17D, 17E, 17F, 20A, 24A, 25A, 25B, 25C, 25D, 26A, 26B, 26C, 27A, 27B, 27C, 27D, 27E, 27F, 28A, 28B, 28C, 28D, 28E, 28F, 28G, 37A, 39A, 42A, 42B, 42C, 42D, 42E, 42F, 42G, 42H, 42I, 42J, 42K, 42L, 42M, 42N, 49A, 49B, 49C, 49D, 49E, 49F, 49G, 49H, 49I, 49J, 49K, 49L, 49M, 49N, 49O, 49P, 49Q, 49R, 49S, 52C, 52D, AG8A, AG8B, AG8C, AG8D, AG8E, AG8F, AG8G, AG8H, AG8I, AG8J, AG31, AG32, AG32A, AG33, AG34, AG35, AG36, AG37, AG38,

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
AG39, AG40, AG41, AG42, AG43, AG44, AG45, AG46, AG47, AG48, AG49, AG50, AG51, AG52, AG53, AG54 and AG55 are added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.			
52G. Paragraph AG5 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2023, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	52ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
52H. Paragraphs 28H and 52L were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments when it applies the <i>Interest Rate Benchmark Reform amendments</i> to IPSAS 29 or IPSAS 41.	52ج. أضيفت الفقرتان 28ج و52ل بموجب الوثيقة <i>تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021</i> ، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة تطبيق هذه التعديلات عندما تطبق تعديلات <i>إحلال معدل الفائدة المرجعي</i> على معيار المحاسبة للقطاع العام 29 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
52I. In the reporting period in which an entity first applies <i>Interest Rate Benchmark Reform amendments</i> , an entity is not required to present the quantitative information required by paragraph 33(f) of IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> .	52ط. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة تعديلات <i>إحلال معدل الفائدة المرجعي</i> لأول مرة، لا يُطلب من الجهة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	لا	
52J. Paragraphs 28I–28J and 52N were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments when it applies the <i>Interest Rate Benchmark Reform—Phase 2</i> amendments to IPSAS 29 or IPSAS 41.	52ي. أضيفت الفقرات 28ط-28ي و52ن بموجب الوثيقة <i>تحسينات على معايير محاسبة دولية للقطاع العام، 2021</i> ، الصادرة في يناير 2022. يجب على الجهة تطبيق هذه التعديلات عندما تطبق تعديلات <i>إحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2</i> على معيار المحاسبة للقطاع العام 29 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
52K. In the reporting period in which an entity first applies <i>Interest Rate Benchmark Reform—Phase 2</i> amendments an entity is not required to present the quantitative information required by paragraph 33(f) of IPSAS 3.	52ك. في فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة تعديلات <i>إحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2</i> لأول مرة، لا يُطلب من الجهة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	لا	
52L. Paragraphs 35 and AG16 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the	52ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 الفقرة 35 وفقرة إرشادات التطبيق 16. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.		السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
52M. Paragraphs 8 and 34 were amended, paragraphs 30A–30I were added, and paragraphs 31–33 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	52م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 8 و34، وأضاف الفقرات 30أ-30ط، وحذف الفقرات 31-33. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
53. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	53. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	
Withdrawal and Replacement of IPSAS 15 (2001)	سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 15 (2001)		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
54. This Standard and IPSAS 28 supersede IPSAS 15, <i>Financial Instruments: Disclosure and Presentation</i> issued in 2001. IPSAS 15 remains applicable until IPSAS 28 and IPSAS 30 are applied or become effective, whichever is earlier.	54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 30].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. إرشادات التطبيق

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30.	<i>This appendix is an integral part of IPSAS 30.</i>
فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح (الفقرة 9)	Classes of Financial Instruments and Level of Disclosure (paragraph 9)
1. تتطلب الفقرة 9 أن تقوم الجهة بتجميع الأدوات المالية في فئات تكون مناسبة لطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وتأخذ في الحسبان خصائص تلك الأدوات المالية. إن الجهة هي التي تحدد الفئات الموضحة في الفقرة 6 وعليه فإنها تتميز عن أصناف الأدوات المالية المحددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (الذي يحدد كيفية قياس الأدوات المالية وأين يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة).	1. Paragraph 9 requires an entity to group financial instruments into classes that are appropriate to the nature of the information disclosed and that take into account the characteristics of those financial instruments. The classes described in paragraph 9 are determined by the entity and are, thus, distinct from the categories of financial instruments specified in IPSAS 41 (which determine how financial instruments are measured and where changes in fair value are recognized).
2. عند تحديد فئات الأدوات المالية، يجب على الجهة كحد أدنى: أ. أن تميز الأدوات التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة عن تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. ب. أن تعالج تلك الأدوات المالية الواقعة خارج نطاق هذا المعيار على أنها فئة أو فئات منفصلة.	2. In determining classes of financial instrument, an entity shall, at a minimum: a. Distinguish instruments measured at amortized cost from those measured at fair value. b. Treat as a separate class or classes those financial instruments outside the scope of this Standard.
3. تقرر الجهة - في ضوء ظروفها - حجم التفاصيل التي تقدمها لاستيفاء متطلبات هذا المعيار، وحجم التأكيد الذي تضعه على الجوانب المختلفة للمتطلبات وكيفية قيامها بتجميع المعلومات لإظهار الصورة العامة بدون تجميع المعلومات ذات الخصائص المختلفة. ومن الضروري إحداث توازن بين تحميل القوائم المالية بتفاصيل مفرطة قد لا تساعد مستخدمي القوائم المالية وحجب معلومات مهمة نتيجة لتجميع أكثر مما ينبغي. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للجهة أن تحجب معلومات مهمة عن طريق إدراجها ضمن قدر كبير من التفاصيل غير المهمة. وبالمثل لا يجوز للجهة الإفصاح عن معلومات تكون مجمعة بشكل يحجب فروقاً مهمة بين المعاملات الفردية أو المخاطر المرتبطة بها.	3. An entity decides, in the light of its circumstances, how much detail it provides to satisfy the requirements of this Standard, how much emphasis it places on different aspects of the requirements and how it aggregates information to display the overall picture without combining information with different characteristics. It is necessary to strike a balance between overburdening financial statements with excessive detail that may not assist users of financial statements and obscuring important information as a result of too much aggregation. For example, an entity shall not obscure important information by including it among a large amount of insignificant detail. Similarly, an entity shall not disclose information that is so aggregated that it obscures important differences between individual transactions or associated risks.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
4. [Deleted].	4. [حذفت].
<i>Other Disclosure—Accounting Policies (paragraph 25)</i>	<i>الإفصاحات الأخرى - السياسات المحاسبية (الفقرة 25)</i>
5. Paragraph 25 requires disclosure of the measurement basis (or bases) used in preparing the financial statements and the other accounting policies used that are relevant to an understanding of the financial statements. For financial instruments, such disclosure may include: a. For financial liabilities designated as at fair value through surplus or deficit: i. The nature of the financial liabilities the entity has designated as at fair value through surplus or deficit; ii. The criteria for so designating such financial liabilities on initial recognition; and iii. How the entity has satisfied the conditions in paragraph 46, of IPSAS 41 for such designation. b. For financial assets designated as measured at fair value through surplus or deficit: i. The nature of the financial assets the entity has designated as measured at fair value through surplus or deficit; and ii. How the entity has satisfied the criteria in paragraph 44 of IPSAS 41 for such designation. c. Whether regular way purchases and sales of financial assets are accounted for at trade date or at settlement date (see paragraph 11 of IPSAS 41). d. [Deleted]. e. How net gains or net losses on each category of financial instrument are determined (see paragraph 24(a)), for example, whether the net gains or net losses on items at fair value through surplus or deficit include interest or revenue from dividends or similar distributions.	5. تتطلب الفقرة 25 الإفصاح عن أساس (أو أسس) القياس المستخدم في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والتي هي ملائمة لفهم القوائم المالية. وللأدوات المالية، يمكن أن يشمل مثل هذا الإفصاح: أ. للالتزامات المالية المُعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز: (1) طبيعة الالتزامات المالية التي قد عينتها الجهة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و (2) الضوابط لهذا التعيين لمثل تلك الالتزامات المالية عند الإثبات الأولي؛ و (3) كيف استوفت الجهة الشروط الواردة في الفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لمثل هذا التعيين. ب. للأصول المالية المُعينة على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز: (1) طبيعة الأصول المالية التي قد عينتها الجهة على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و (2) كيف استوفت الجهة الضوابط الواردة في الفقرة 44 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لمثل هذا التعيين. ج. ما إذا كانت المحاسبة عن المشتريات والمبيعات بالطريقة العادية للأصول المالية قد تمت على أساس تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية (انظر الفقرة 11 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). د. [حذفت]. هـ. كيف يتم تحديد صافي المكاسب أو صافي الخسائر من كل صنف للأدوات المالية (انظر الفقرة 24(أ))، على سبيل المثال، ما إذا كان صافي المكاسب أو الخسائر من

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
f. [Deleted]. g. [Deleted]. h. For financial guarantee contracts issued through a non-exchange transaction, where no fair value can be determined and on initial recognition the financial guarantee contract is measured at the amount of the loss allowance in accordance with paragraph AG136 of IPSAS 41, disclosure of the circumstances that result in fair value not being determinable. Paragraph 137 of IPSAS 1 also requires entities to disclose, in the summary of significant accounting policies or other notes, the judgments, apart from those involving estimations, that management has made in the process of applying the entity's accounting policies and that have the most significant effect on the amounts recognized in the financial statements.	البنود التي هي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز تشمل فائدة أو إيراد من توزيع أرباح أو توزيعات مماثلة. و. [حذفت]. ز. [حذفت]. ح. لعقود الضمان المالي المصدرة من خلال معاملة غير تبادلية، حيثما لا يمكن تحديد قيمة عادلة ويتم قياس عقد الضمان المالي عند الإثبات الأولي بمبلغ مخصص الخسائر وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 136 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ الإفصاح عن الظروف التي نتج عنها ألا تكون القيمة العادلة قابلة للتحديد. تتطلب الفقرة 137 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أيضاً من الجهات الإفصاح، في ملخص سياساتها المحاسبية المهمة أو الإيضاحات الأخرى، عن الأحكام، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات، التي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم إثباتها في القوائم المالية.
Nature and Extent of Risks Arising from Financial Instruments (paragraphs 38–49)	طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية (الفقرات 38-49)
6. The disclosures required by paragraphs 38–49 shall be either given in the financial statements or incorporated by cross-reference from the financial statements to some other statement, such as a management commentary or risk report, that is available to users of the financial statements on the same terms as the financial statements and at the same time. Without the information incorporated by cross-reference, the financial statements are incomplete. The use of such cross-referencing may be subject to jurisdictional restrictions.	6. يجب تقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 38-49 إما في القوائم المالية أو تضمينها من خلال إشارات مرجعية من القوائم المالية إلى تقارير أخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر، تكون متاحة لمستخدمي القوائم المالية بنفس الشروط كما هي للقوائم المالية وفي الوقت نفسه. وبدون المعلومات المُضمنة من خلال الإشارات المرجعية، تُعد القوائم المالية غير مكتملة. وقد يخضع استخدام مثل هذه الإشارات المرجعية إلى قيود خاصة بالدولة.
Quantitative Disclosures (paragraph 41)	الإفصاحات الكمية (الفقرة 41)
7. Paragraph 41(a) requires disclosures of summary quantitative data about an entity's exposure to risks based on the information provided internally to key management personnel of the entity. When an entity uses several methods to manage a risk	7. تتطلب الفقرة 41(أ) إفصاحات عن بيانات كمية مختصرة حول تعرض الجهة للمخاطر مستندة إلى المعلومات المقدمة داخلياً إلى كبار موظفي إدارة الجهة. وعندما

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
exposure, the entity shall disclose information using the method or methods that provide the most relevant and faithfully representative information. IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> discusses relevance and faithful representation.	تستخدم الجهة طرقاً متعددة لإدارة التعرض للمخاطر، فإنه يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات باستخدام الطريقة أو الطرق التي توفر المعلومات الأكثر ملاءمة والأكثر موثوقية في التعبير. ويناقش معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء الملاءمة والتعبير الموثوق</i>.
8. Paragraph 41(c) requires disclosures about concentrations of risk. Concentrations of risk arise from financial instruments that have similar characteristics and are affected similarly by changes in economic or other conditions. The identification of concentrations of risk requires judgment taking into account the circumstances of the entity. Disclosure of concentrations of risk shall include: a. A description of how management determines concentrations; b. A description of the shared characteristic that identifies each concentration (e.g., counterparty, geographical area, currency, or market); and c. The amount of the risk exposure associated with all financial instruments sharing that characteristic.	8. تتطلب الفقرة 41(ج) إفصاحات حول تركيزات المخاطر. وتنشأ تركيزات المخاطر عن الأدوات المالية التي يكون لديها خصائص متماثلة وتتأثر -بشكل مماثل - بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو الظروف الأخرى. ويتطلب تحديد تركيزات المخاطر ممارسة الحكم مع الأخذ في الحسبان ظروف الجهة. يجب أن يتضمن الإفصاح عن تركيزات المخاطر: أ. وصفاً لكيفية تحديد الإدارة للتركيزات؛ و ب. وصفاً للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثل الطرف المقابل، أو المنطقة الجغرافية، أو العملة، أو السوق)؛ و ج. مبلغ التعرض للمخاطر المرتبط بجميع الأدوات المالية التي تشترك في تلك الخاصية.
<i>Credit Risk Management Practices (paragraphs 42F–42G)</i>	<i>ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية (الفقرات 42و-42ز)</i>
8A. Paragraph 42F(b) requires the disclosure of information about how an entity has defined default for different financial instruments and the reasons for selecting those definitions. In accordance with paragraph 81 of IPSAS 41, the determination of whether lifetime expected credit losses should be recognized is based on the increase in the risk of a default occurring since initial recognition. Information about an entity's definitions of default that will assist users of financial statements in understanding how an entity has applied the expected credit loss requirements in IPSAS 41 may include: a. The qualitative and quantitative factors considered in defining default;	8أ. تتطلب الفقرة 42و(ب) الإفصاح عن معلومات حول الكيفية التي عرّفت بها الجهة التعثر في سداد الأدوات المالية المختلفة، وأسباب اختيار تلك التعريفات. فوفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يستند تحديد ما إذا كان ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إلى الزيادة في مخاطر حدوث تعثر في السداد منذ الإثبات الأولي. قد تشمل المعلومات حول تعريفات الجهة للتعثر في السداد والتي سوف تساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم الكيفية التي طبقت بها الجهة متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ما يلي: أ. العوامل النوعية والكمية التي أُخذت في الحسبان عند تعريف التعثر في السداد؛

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
و ب. ما إذا كانت التعريفات المختلفة قد تم تطبيقها على أنواع مختلفة من الأدوات المالية؛ و ج. الافتراضات حول نسبة التعافي (أي عدد الأصول المالية التي عادت إلى حالة الأداء) بعد حدوث تعثر في سداد أصل مالي.	b. Whether different definitions have been applied to different types of financial instruments; and c. Assumptions about the cure rate (i.e., the number of financial assets that return to a performing status) after a default occurred on the financial asset.
8ب. لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم سياسات الجهة لإعادة الهيكلة والتعديل، تتطلب الفقرة 42و(و) (2) الإفصاح عن معلومات حول الكيفية التي تراقب بها الجهة إلى أي مدى يتم -لاحقاً- قياس مخصص الخسائر الذي تم الإفصاح عنه - سابقاً - وفقاً للفقرة 42و(و) (1) بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. قد تشمل المعلومات الكمية، التي سوف تساعد المستخدمين في فهم الزيادة اللاحقة في المخاطر الائتمانية للأصول المالية المعدلة، معلومات حول استيفاء الأصول المالية المعدلة للضوابط الواردة في الفقرة 42و(و) (1) التي لأجلها قد عاد مخصص الخسائر ليطم قياسه بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (أي معدل التدهور).	8B. To assist users of financial statements in evaluating an entity's restructuring and modification policies, paragraph 42F(f)(i) requires the disclosure of information about how an entity monitors the extent to which the loss allowance on financial assets previously disclosed in accordance with paragraph 42F(f)(i) are subsequently measured at an amount equal to lifetime expected credit losses in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41. Quantitative information that will assist users in understanding the subsequent increase in credit risk of modified financial assets may include information about modified financial assets meeting the criteria in paragraph 42F(f)(i) for which the loss allowance has reverted to being measured at an amount equal to lifetime expected credit losses (i.e., a deterioration rate).
8ج. تتطلب الفقرة 42ز(أ) الإفصاح عن معلومات حول أساس المدخلات والافتراضات وطرق التقدير المستخدمة لتطبيق متطلبات الهبوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. قد تشمل الافتراضات والمدخلات للجهة والمُستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة أو لتحديد مدى الزيادات في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي للمعلومات التي تم الحصول عليها من المعلومات التاريخية الداخلية أو تقارير التصنيف والافتراضات حول العمر المتوقع للأدوات المالية وتوقيت بيع الضمان الرهن.	8C. Paragraph 42G(a) requires the disclosure of information about the basis of inputs and assumptions and the estimation techniques used to apply the impairment requirements in IPSAS 41. An entity's assumptions and inputs used to measure expected credit losses or determine the extent of increases in credit risk since initial recognition may include information obtained from internal historical information or rating reports and assumptions about the expected life of financial instruments and the timing of the sale of collateral.
التغييرات في مخصص الخسائر (الفقرة 42ج)	<i>Changes in the Loss Allowance (paragraph 42H)</i>
8د. وفقاً للفقرة 42ح، فإن الجهة مُطالبة بأن توضح أسباب التغيرات في مخصص الخسائر خلال الفترة. وبالإضافة إلى المطابقة بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي	8D. In accordance with paragraph 42H, an entity is required to explain the reasons for the changes in the loss allowance during the period. In addition to the reconciliation from

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
the opening balance to the closing balance of the loss allowance, it may be necessary to provide a narrative explanation of the changes. This narrative explanation may include an analysis of the reasons for changes in the loss allowance during the period, including: a. The portfolio composition; b. The volume of financial instruments purchased or originated; and c. The severity of the expected credit losses.	لمخصص الخسائر، قد يكون من الضروري تقديم توضيح سردي للتغيرات. قد يتضمن هذا التوضيح السرد تحليلًا لأسباب التغيرات في مخصص الخسائر خلال الفترة، بما في ذلك: أ. تكوين المحفظة؛ و ب. حجم الأدوات المالية المُشتراة أو المستحدثة؛ و ج. حدة الخسائر الائتمانية المتوقعة.
8E. For loan commitments and financial guarantee contracts the loss allowance is recognized as a provision. An entity should disclose information about the changes in the loss allowance for financial assets separately from those for loan commitments and financial guarantee contracts. However, if a financial instrument includes both a loan (i.e., financial asset) and an undrawn commitment (i.e., loan commitment) component and the entity cannot separately identify the expected credit losses on the loan commitment component from those on the financial asset component, the expected credit losses on the loan commitment should be recognized together with the loss allowance for the financial asset. To the extent that the combined expected credit losses exceed the gross carrying amount of the financial asset, the expected credit losses should be recognized as a provision.	8هـ. لارتباطات القروض وعقود الضمان المالي يتم إثبات مخصص الخسائر على أنه مخصص. ويجب على الجهة أن تفصح عن معلومات حول التغيرات في مخصص الخسائر للأصول المالية -بشكل منفصل- عن تلك التي لارتباطات القروض وعقود الضمان المالي. وبالرغم من ذلك، إذا كان الأصل المالي يتضمن كلا من مكون قرض (أصل مالي) ومكون ارتباط لم يتم سحبه (أي ارتباط القرض) ولا تستطيع الجهة أن تميز -بشكل منفصل- الخسائر الائتمانية المتوقعة من مكون ارتباط القرض عن تلك التي من مكون الأصل المالي، فإنه ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباط القرض مع مخصص الخسائر للأصل المالي. وبالقدر الذي تتجاوز به الخسائر الائتمانية المتوقعة المجمعة القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، فإنه ينبغي أن يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها مخصص.
<i>Collateral (paragraph 42K)</i>	<i>الضمان الرهنى (الفقرة 42ك)</i>
8F. Paragraph 42K requires the disclosure of information that will enable users of financial statements to understand the effect of collateral and other credit enhancements on the amount of expected credit losses. An entity is neither required to disclose information about the fair value of collateral and other credit enhancements nor is it required to quantify the exact value of the collateral that was included in the calculation of expected credit losses (i.e., the loss given default).	8و. تتطلب الفقرة 42ك الإفصاح عن المعلومات التي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر الضمان الرهنى والتعزيزات الائتمانية الأخرى على مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولا تطالب الجهة بالإفصاح عن معلومات حول القيمة العادلة للضمان الرهنى والتعزيزات الائتمانية الأخرى كما أنها ليست مُطلَبة بالتحديد الكمي للقيمة الدقيقة للضمان الرهنى الذي تم تضمينه في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (أي الخسارة في ظل التعثر في السداد).

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
8G. A narrative description of collateral and its effect on amounts of expected credit losses might include information about: a. The main types of collateral held as security and other credit enhancements (examples of the latter being guarantees, credit derivatives and netting agreements that do not qualify for offset in accordance with IPSAS 28); b. The volume of collateral held and other credit enhancements and its significance in terms of the loss allowance; c. The policies and processes for valuing and managing collateral and other credit enhancements; d. The main types of counterparties to collateral and other credit enhancements and their creditworthiness; and e. Information about risk concentrations within the collateral and other credit enhancements.	8ز. قد يتضمن الوصف السردى للضمان الرهني وأثره على مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات حول: أ. الأنواع الرئيسية للضمان الرهني المُحتفظ بها على أنها ضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى (من أمثلة هذه الأخيرة الضمانات، والمشتقات الائتمانية واتفاقيات المقاصة التي لا تتأهل للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛ و ب. حجم الضمان الرهني المُحتفظ به والتعزيزات الائتمانية الأخرى ومدى أهميته من حيث مخصص الخسائر؛ و ج. سياسات وإجراءات تقييم وإدارة الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى؛ و د. الأنواع الرئيسية للأطراف المقابلة في الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى وجدارتها الائتمانية؛ و هـ. معلومات حول تركيزات المخاطر ضمن الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى.
<i>Credit Risk Exposure (paragraphs 42M–42N)</i>	<i>التعرض للمخاطر الائتمانية (الفقرات 42م-42ن)</i>
8H. Paragraph 42M requires the disclosure of information about an entity's credit risk exposure and significant concentrations of credit risk at the reporting date. A concentration of credit risk exists when a number of counterparties are located in a geographical region or are engaged in similar activities and have similar economic characteristics that would cause their ability to meet contractual obligations to be similarly affected by changes in economic or other conditions. An entity should provide information that enables users of financial statements to understand whether there are groups or portfolios of financial instruments with particular features that could affect a large portion of that group of financial instruments such as concentration to particular risks. This could include, for example, loan-to-value groupings, geographical, industry or issuer-type concentrations.	8ح. تتطلب الفقرة 42م الإفصاح عن معلومات حول المخاطر الائتمانية للجهة والتركيزات المهمة للمخاطر الائتمانية في تاريخ القوائم المالية. يوجد تركيز في المخاطر الائتمانية عندما يقع عدد من الأطراف المقابلة في منطقة جغرافية أو يباشرون أنشطة متماثلة ويكون لديهم خصائص اقتصادية متماثلة تتسبب في أن تتأثر قدرتهم على الوفاء بالواجبات التعاقدية - على نحو مماثل - بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو الظروف الأخرى. يجب على الجهة أن تقدم معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم ما إذا كانت هناك مجموعات أو محافظ من الأدوات المالية لها خصائص معينة يمكنها أن تؤثر على جزء كبير من تلك المجموعة من الأدوات المالية مثل تركيز مخاطر معينة. وقد يشمل هذا، على سبيل المثال، تركيزات بحسب مجموعات المدينين على أساس نسبة القروض إلى قيمة الأصول الممولة، أو تركيزات

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
بحسب المواقع الجغرافية للمدينين، أو تركيزات بحسب صناعة المدينين، أو تركيزات بحسب نوع المصدر.	
8ط. يجب أن يتفق عدد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية المستخدم للإفصاح عن المعلومات وفقاً للفقرة 42م مع العدد الذي تقوم الجهة بالتقرير عنه لكبار موظفي الإدارة لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية. وإذا كانت معلومات تجاوز موعد الاستحقاق هي المعلومات الوحيدة المتاحة الخاصة بالمقترض وتستخدم الجهة معلومات تجاوز موعد الاستحقاق لتقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت -بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإنه يجب على الجهة أن تقدم تحليلاً بحسب وضع تجاوز موعد الاستحقاق لتلك الأصول المالية.	8I. The number of credit risk rating grades used to disclose the information in accordance with paragraph 42M shall be consistent with the number that the entity reports to key management personnel for credit risk management purposes. If past due information is the only borrower-specific information available and an entity uses past due information to assess whether credit risk has increased significantly since initial recognition in accordance with paragraph 82 of IPSAS 41, an entity shall provide an analysis by past due status for those financial assets.
8ي. عندما تكون الجهة قد قامت بقياس الخسائر الائتمانية على أساس جماعي، فإن الجهة قد لا تكون قادرة على تخصيص القيمة الدفترية الإجمالية لأصول مالية منفردة أو التعرض للمخاطر الائتمانية من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي على درجات تصنيف المخاطر الائتمانية التي يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لها. في تلك الحالة، ينبغي على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 42م على تلك الأدوات المالية التي يمكن تخصيصها -بشكل مباشر - على درجة تصنيف المخاطر الائتمانية وأن تفصح -بشكل منفصل - عن القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية التي تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها على أساس جماعي.	8J. When an entity has measured expected credit losses on a collective basis, the entity may not be able to allocate the gross carrying amount of individual financial assets or the exposure to credit risk on loan commitments and financial guarantee contracts to the credit risk rating grades for which lifetime expected credit losses are recognized. In that case, an entity should apply the requirement in paragraph 42M to those financial instruments that can be directly allocated to a credit risk rating grade and disclose separately the gross carrying amount of financial instruments for which lifetime expected credit losses have been measured on a collective basis.
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية (الفقرة 43أ)	Maximum Credit Risk Exposure (paragraph 43(a))
9. تتطلب الفقرتان 42ك(أ) و43أ(أ) الإفصاح عن المبلغ الذي يعبر -بأفضل شكل - عن الحد الأقصى لتعرض الجهة للمخاطر الائتمانية. وللأصل المالي، فإن هذا -عادة - هو القيمة الدفترية الإجمالية، مطروحاً منها: أ. أي مبالغ تمت المقاصة بينها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28؛ و ب. أي مخصص خسائر تم إثباته وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.	9. Paragraphs 42K(a) and 43(a) requires disclosure of the amount that best represents the entity's maximum exposure to credit risk. For a financial asset, this is typically the gross carrying amount, net of: a. Any amounts offset in accordance with IPSAS 28; and b. Any loss allowance recognized in accordance with IPSAS 41.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
10. Activities that give rise to credit risk and the associated maximum exposure to credit risk include, but are not limited to: a. Granting loans to customers and placing deposits with other entities. In these cases, the maximum exposure to credit risk is the carrying amount of the related financial assets. b. Entering into derivative contracts (e.g., foreign exchange contracts, interest rate swaps, and credit derivatives). When the resulting asset is measured at fair value, the maximum exposure to credit risk at the end of the reporting period will equal the carrying amount. c. Granting financial guarantees. In this case, the maximum exposure to credit risk is the maximum amount the entity could have to pay if the guarantee is called on, which may be significantly greater than the amount recognized as a liability. d. Making a loan commitment that is irrevocable over the life of the facility or is revocable only in response to a material adverse change. If the issuer cannot settle the loan commitment net in cash or another financial instrument, the maximum credit exposure is the full amount of the commitment. This is because it is uncertain whether the amount of any undrawn portion may be drawn upon in the future. This may be significantly greater than the amount recognized as a liability.	10. تشمل الأنشطة التي ينشأ عنها مخاطر ائتمانية والحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية المرتبط بها، ولكنها لا تقتصر على: أ. منح قروض للعملاء وإيداع ودائع لدى الجهات الأخرى. وفي هذه الحالات، فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية هو القيمة الدفترية للأصول المالية ذات الصلة. ب. إبرام عقود مشتقات، مثل عقود صرف عملات أجنبية، ومقايضات معدل فائدة ومشتقات ائتمانية. وعندما يتم قياس الأصل الناتج بالقيمة العادلة فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة القوائم المالية سوف يساوي القيمة الدفترية. ج. منح ضمانات مالية. وفي هذه الحالة، فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية هو الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تدفعه الجهة إذا تم استدعاء الضمان، الذي قد يكون أكبر - بشكل مهم - من المبلغ الذي تم إثباته على أنه التزام. د. إبرام ارتباط قرض لا رجعة فيه على مدار عمر التسهيل أو يمكن الرجوع فيه - فقط - استجابة لتغير سلبى ذي أهمية نسبية. وإذا كان المُصدِر لا يستطيع تسوية ارتباط قرض بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، فإن الحد الأقصى للتعرض الائتماني هو المبلغ الكامل للارتباط. وهذا لأنه من غير المؤكد ما إذا كان في المستقبل قد يستفاد من مبلغ أي جزء لم يتم سحبه. وقد يكون هذا أكبر - بشكل مهم - من المبلغ الذي تم إثباته على أنه التزام.
<i>Quantitative Liquidity Risk Disclosures (paragraphs 41(a), and 46(a) and (b))</i>	<i>الإفصاحات الكمية لمخاطر السيولة (الفقرات 41(أ) و 46(أ) و(ب))</i>
11. In accordance with paragraph 41(a) an entity discloses summary quantitative data about its exposure to liquidity risk on the basis of the information provided internally to key management personnel. An entity shall explain how those data are determined. If the outflows of cash (or another financial asset) included in those data could either: a. Occur significantly earlier than indicated in the data; or	11. وفقاً للفقرة 41(أ)، فإن الجهة توضح عن بيانات كمية ملخصة حول تعرضها لمخاطر السيولة على أساس المعلومات التي يتم تقديمها داخلياً لكبار موظفي الإدارة. ويجب على الجهة أن توضح كيف يتم تحديد تلك البيانات. وإذا كانت التدفقات الخارجة من النقد (أو أصل مالي آخر) المضمنة في تلك البيانات من الممكن إما أن: أ. تحدث في تواريخ أبكر - بشكل مهم - مما هو وارد في البيانات؛ أو

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
b. Be for significantly different amounts from those indicated in the data (e.g., for a derivative that is included in the data on a net settlement basis but for which the counterparty has the option to require gross settlement); the entity shall state that fact and provide quantitative information that enables users of its financial statements to evaluate the extent of this risk unless that information is included in the contractual maturity analyses required by paragraph 46(a) or (b).	ب. تكون لمبالغ مختلفة -بشكل مهم - عن تلك المبينة في البيانات (على سبيل المثال للمشتقة التي تُضمن في البيانات على أساس التسوية بالصافي ولكن يكون للطرف المقابل فيها الخيار في طلب تسوية إجمالية)؛ فإنه يجب على الجهة النص على تلك الحقيقة وتقديم معلومات كمية تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم مدى هذه المخاطر ما لم تكن تلك المعلومات مُضمنة في تحليلات آجال الاستحقاق التعاقدية المطلوبة بموجب الفقرة 46(أ) أو (ب).
12. In preparing the maturity analyses required by paragraph 46(a) and (b), an entity uses its judgment to determine an appropriate number of time bands. For example, an entity might determine that the following time bands are appropriate: a. Not later than one month; b. Later than one month and not later than three months; c. Later than three months and not later than one year; and d. Later than one year and not later than five years.	12. عند إعداد تحليلات آجال الاستحقاق المطلوبة بموجب الفقرة 46(أ) و(ب)، فإن الجهة تستخدم حكمها في تحديد العدد المناسب من النطاقات الزمنية. فعلى سبيل المثال، قد تحدد الجهة أن النطاقات الزمنية الآتية تُعد مناسبة: أ. لا تتجاوز شهرًا واحدًا؛ و ب. تتجاوز شهرًا واحدًا ولا يتجاوز ثلاثة أشهر؛ و ج. تتجاوز ثلاثة أشهر ولا يتجاوز سنة واحدة؛ و د. تتجاوز سنة واحدة ولا يتجاوز خمس سنوات.
13. In complying with paragraph 46(a) and (b), an entity shall not separate an embedded derivative from a hybrid (combined) instrument. For such an instrument, an entity shall apply paragraph 46(a).	13. عند الالتزام بالفقرة 46(أ) و(ب)، لا يجوز للجهة أن تفصل مشتقة مُدمجة عن أداة مالية مختلطة (مجمعة). ولمثل هذه الأداة، يجب على الجهة تطبيق الفقرة 46(أ).
14. Paragraph 46(b) requires an entity to disclose a quantitative maturity analysis for derivative financial liabilities that shows remaining contractual maturities if the contractual maturities are essential for an understanding of the timing of the cash flows. For example, this would be the case for: a. An interest rate swap with a remaining maturity of five years in a cash flow hedge of a variable rate financial asset or liability. b. All loan commitments.	14. تتطلب الفقرة 46(ب) من الجهة الإفصاح عن تحليل كمي لآجال استحقاق الالتزامات المالية المشتقة، يُظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية إذا كانت آجال الاستحقاق التعاقدية أساسية لفهم توقيت التدفقات النقدية. فعلى سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال لـ: أ. مقايضة معدل فائدة ذات أجل استحقاق متبقي قدره خمس سنوات في تحوط تدفق نقدي لأصل أو التزام مالي متغير السعر. ب. جميع ارتباطات القروض.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
15. Paragraph 46(a) and (b) requires an entity to disclose maturity analyses for financial liabilities that show the remaining contractual maturities for some financial liabilities. In this disclosure: a. When a counterparty has a choice of when an amount is paid, the liability is allocated to the earliest period in which the entity can be required to pay. For example, financial liabilities that an entity can be required to repay on demand (e.g., demand deposits) are included in the earliest time band. b. When an entity is committed to make amounts available in instalments, each instalment is allocated to the earliest period in which the entity can be required to pay. For example, an undrawn loan commitment is included in the time band containing the earliest date it can be drawn down. c. For issued financial guarantee contracts the maximum amount of the guarantee is allocated to the earliest period in which the guarantee could be called.	15. تتطلب الفقرة 46(أ) و(ب) من الجهة الإفصاح عن تحليلات آجال الاستحقاق للالتزامات المالية، تُظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لبعض الالتزامات المالية. في هذا الإفصاح: أ. عندما يكون للطرف المقابل اختيار توقيت دفع المبلغ، فإن الالتزام يخصص لأبكر فترة يمكن أن يطلب فيها من الجهة الدفع. فعلى سبيل المثال، الالتزامات المالية التي يمكن أن تكون الجهة مطالبة بتسديدها عند الطلب (مثل الودائع تحت الطلب) يتم إدراجها ضمن النطاق الزمني الأبكر. ب. عندما تكون الجهة مرتبطة بجعل المبالغ متاحة على أقساط، فإن كل قسط يخصص للفترة الأبكر التي يمكن أن يطلب فيها من الجهة دفعه. فعلى سبيل المثال، يُدرج ارتباط قرض لم يتم سحبه ضمن النطاق الزمني الذي يتضمن أبكر تاريخ يمكن أن يتم فيه سحبه. ج. لعقود الضمان المالي المُصدرة، يتم تخصيص الحد الأقصى لمبلغ الضمان إلى أبكر فترة يمكن أن يتم فيها استدعاء الضمان.
16. The contractual amounts disclosed in the maturity analyses as required by paragraph 46(a) and (b) are the contractual undiscounted cash flows, for example: a. Gross lease liabilities (before deducting finance charges); b. Prices specified in forward agreements to purchase financial assets for cash; c. Net amounts for pay-floating/receive-fixed interest rate swaps for which net cash flows are exchanged; d. Contractual amounts to be exchanged in a derivative financial instrument (e.g., a currency swap) for which gross cash flows are exchanged; and e. Gross loan commitments. Such undiscounted cash flows differ from the amount included in the statement of financial position because the amount in that statement is based on discounted cash flows. When the amount payable is not fixed, the amount disclosed is determined by	16. إن المبالغ التعاقدية التي يتم الإفصاح عنها في تحليلات آجال الاستحقاق حسيما هو مطلوب بموجب الفقرة 46(أ) و(ب) هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، على سبيل المثال: أ. إجمالي التزامات عقود الإيجار (قبل طرح أعباء التمويل)؛ و ب. الأسعار المحددة في اتفاقيات آجلة لشراء أصول مالية مقابل نقد؛ و ج. صافي المبالغ لمقايضات معدل الفائدة الموعوم عند الدفع/ الثابت عند الاستلام والتي تتم مُبادلة صافي التدفقات النقدية لها؛ و د. المبالغ التعاقدية التي تتم مُبادلتها في أداة مالية مشتقة (مثل مقايضة عملة) والتي تتم مُبادلة إجمالي التدفقات النقدية لها؛ و هـ. إجمالي ارتباطات القروض.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
reference to the conditions existing at the end of the reporting period. For example, when the amount payable varies with changes in an index, the amount disclosed may be based on the level of the index at the end of the period.	تختلف مثل تلك التدفقات النقدية غير المخصصة عن المبلغ المُضمن في قائمة المركز المالي لأن المبلغ في تلك القائمة يستند إلى تدفقات نقدية مخصصة. وعندما يكون المبلغ مستحق السداد غير ثابت، فإن المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه يتم تحديده بالرجوع إلى الظروف الموجودة في نهاية فترة القوائم المالية. فعلى سبيل المثال، عندما يتقلب المبلغ مستحق السداد مع التغيرات في مؤشر، يمكن أن يستند المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه إلى مستوى المؤشر في نهاية الفترة.
17. Paragraph 46(c) requires an entity to describe how it manages the liquidity risk inherent in the items disclosed in the quantitative disclosures required in paragraph 40(a) and (b). An entity shall disclose a maturity analysis of financial assets it holds for managing liquidity risk (e.g., financial assets that are readily saleable or expected to generate cash inflows to meet cash outflows on financial liabilities), if that information is necessary to enable users of its financial statements to evaluate the nature and extent of liquidity risk.	17. تتطلب الفقرة 46(ج) من الجهة توضيح كيف تدير الجهة مخاطر السيولة الملزمة في البنود التي يتم الإفصاح عنها ضمن الإفصاحات الكمية المطلوبة في الفقرة 40(أ) و(ب). ويجب على الجهة الإفصاح عن تحليل آجال استحقاق الأصول المالية التي تحتفظ بها لإدارة مخاطر السيولة (مثل الأصول المالية التي يمكن بيعها بسهولة أو التي يتوقع أن تولد تدفقات نقدية داخلية للوفاء بالتدفقات النقدية الخارجة على الالتزامات المالية)، إذا كانت تلك المعلومات ضرورية لتمكين مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى مخاطر السيولة.
18. Other factors that an entity might consider in providing the disclosure required in paragraph 46(c) include, but are not limited to, whether the entity: - Has committed borrowing facilities (e.g., commercial paper facilities) or other lines of credit (e.g., stand-by credit facilities) that it can access to meet liquidity needs; - Holds deposits at central banks to meet liquidity needs; - Has very diverse funding sources; - Has significant concentrations of liquidity risk in either its assets or its funding sources; - Has internal control processes and contingency plans for managing liquidity risk; - Has instruments that include accelerated repayment terms (e.g., on the downgrade of the entity's credit rating);	18. تشمل العوامل الأخرى التي قد تأخذها الجهة في الحسبان عند تقديم الإفصاح المطلوب في الفقرة 46(ج)، ولكنها لا تقتصر على، ما إذا كانت الجهة: أ. لديها تسهيلات اقتراض مرتبط بها (مثل تسهيلات أوراق تجارية) أو تسهيلات ائتمانية أخرى (مثل تسهيلات ائتمانية احتياطية) تستطيع الوصول إليها للوفاء باحتياجات السيولة؛ أو ب. تحتفظ بودائع في البنوك المركزية للوفاء باحتياجات السيولة؛ أو ج. لديها مصادر تمويل متنوعة جداً؛ أو د. لديها تركيزات مهمة لمخاطر السيولة سواء في أصولها أو مصادر تمويلها؛ أو - هـ. لديها إجراءات رقابة داخلية وخطط طوارئ لإدارة مخاطر السيولة؛ أو و. لديها أدوات تتضمن شروط التسديد المعجل (على سبيل المثال، عند تخفيض التصنيف الائتماني للجهة)؛ أو ز. لديها أدوات قد تتطلب إيداع ضمان (مثل طلب هامش تأمين للمشتقات)؛ أو

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
g. Has instruments that could require the posting of collateral (e.g., margin calls for derivatives); h. Has instruments that allows the entity to choose whether it settles its financial liabilities by delivering cash (or another financial asset) or by delivering its own shares; or i. Has instruments that are subject to master netting agreements.	ج. لديها أدوات تسمح للجهة باختيار ما إذا كانت ستقوم بتسوية التزاماتها المالية من خلال تسليم نقد (أو أصل مالي آخر) أو من خلال تسليم أسهمها الخاصة بها؛ أو ط. لديها أدوات تخضع لاتفاقيات مقاصة رئيسية.
<i>Market Risk—Sensitivity Analysis (paragraphs 47 and 48)</i>	<i>مخاطر السوق – تحليل الحساسية (الفقرتان 47 و 48)</i>
19. Paragraph 47(a) requires a sensitivity analysis for each type of market risk to which the entity is exposed. In accordance with paragraph AG3, an entity decides how it aggregates information to display the overall picture without combining information with different characteristics about exposures to risks from significantly different economic environments. For example: a. An entity that trades financial instruments might disclose this information separately for financial instruments held for trading and those not held for trading. b. An entity would not aggregate its exposure to market risks from areas of hyperinflation with its exposure to the same market risks from areas of very low inflation. If an entity has exposure to only one type of market risk in only one economic environment, it would not show disaggregated information.	19. تتطلب الفقرة 47(أ) تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها الجهة. ووفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 3، تقرر الجهة كيف تقوم بتجميع المعلومات لإظهار الصورة العامة بدون تجميع المعلومات ذات الخصائص المختلفة حول التعرض للمخاطر من بيانات اقتصادية مختلفة – بشكل مهم. على سبيل المثال: أ. قد تقوم جهة، تعمل بالمتاجرة في الأدوات المالية، بالإفصاح عن هذه المعلومات للأدوات المالية المُحتفظ بها للمتاجرة - بشكل منفصل - عن تلك المُحتفظ لغير المتاجرة. ب. لا تجمع الجهة تعرضها لمخاطر السوق من مناطق ذات تضخم جامح مع تعرضها لمخاطر السوق نفسها من مناطق ذات تضخم منخفض جداً. وإذا كان لدى الجهة تعرض لنوع واحد فقط من مخاطر السوق في بيئة اقتصادية واحدة فقط، فإنها لا تعرض معلومات مفصلة.
20. Paragraph 47(a) requires the sensitivity analysis to show the effect on surplus or deficit and net assets/equity of reasonably possible changes in the relevant risk variable (e.g., prevailing market interest rates, currency rates, equity prices, or commodity prices). For this purpose: a. Entities are not required to determine what the surplus or deficit for the period would have been if relevant risk variables had been different. Instead, entities	20. تتطلب الفقرة 47(أ) أن يظهر تحليل الحساسية أثر التغيرات الممكنة – بشكل معقول - في متغير السوق ذي الصلة (مثل معدلات الفائدة، أو أسعار العملات، أو أسعار حقوق الملكية، أو أسعار السلع، السائدة في السوق) على الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية. ولهذا الغرض:

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
disclose the effect on surplus or deficit and net assets/ equity at the end of the reporting period assuming that a reasonably possible change in the relevant risk variable had occurred at the end of the reporting period and had been applied to the risk exposures in existence at that date. For example, if an entity has a floating rate liability at the end of the year, the entity would disclose the effect on surplus or deficit (i.e., interest expense) for the current year if interest rates had varied by reasonably possible amounts. b. Entities are not required to disclose the effect on surplus or deficit and net assets/equity for each change within a range of reasonably possible changes of the relevant risk variable. Disclosure of the effects of the changes at the limits of the reasonably possible range would be sufficient.	أ. الجهات غير مطالبة بتحديد الفائض أو العجز للفترة الذي كان يمكن أن يكون فيما لو كانت متغيرات المخاطر ذات الصلة مختلفة. وبدلاً من ذلك، فإن الجهات تفصح عن الأثر على الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية في نهاية فترة القوائم المالية على افتراض أن تغيراً ممكناً -بشكل معقول - في متغير المخاطر ذي الصلة قد حدث في نهاية فترة القوائم المالية وأنه قد تم تطبيقه على التعرض للمخاطر الموجودة في ذلك التاريخ. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى الجهة التزام بمعدل معوم في نهاية السنة، فإن الجهة تفصح عن الأثر على الفائض أو العجز (أي مصروف الفائدة) للسنة الحالية إذا كانت معدلات الفائدة قد تغيرت بمبالغ ممكنة - بشكل معقول. ب. الجهات غير مطالبة بالإفصاح عن الأثر على الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية لكل تغير في نطاق التغيرات الممكنة -بشكل معقول - لمتغير المخاطر ذي الصلة. ويكفي الإفصاح عن آثار التغيرات في حدود النطاق الممكن -بشكل معقول.
21. In determining what a reasonably possible change in the relevant risk variable is, an entity should consider: a. The economic environments in which it operates. A reasonably possible change should not include remote or "worst case" scenarios or "stress tests". Moreover, if the rate of change in the underlying risk variable is stable, the entity need not alter the chosen reasonably possible change in the risk variable. For example, assume that interest rates are 5 percent and an entity determines that a fluctuation in interest rates of ± 50 basis points is reasonably possible. It would disclose the effect on surplus or deficit and net assets/equity if interest rates were to change to 4.5 percent or 5.5 percent. In the next period, interest rates have increased to 5.5 percent. The entity continues to believe that interest rates may fluctuate by ± 50 basis points (i.e., that the rate of change in interest rates is	21. عند تحديد ما يُعد تغيراً ممكناً -بشكل معقول - في متغير المخاطر ذي الصلة، ينبغي على الجهة الأخذ في الحسبان: أ. البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها. ولا ينبغي أن يشمل التغير الممكن -بشكل معقول - سيناريوات بعيدة الاحتمال أو سيناريوات "الحالة الأسوأ" أو "اختبارات جهد". وعلاوة على ذلك، فإذا كان معدل التغير في متغير المخاطر المحدد مستقرًا، فإنه لا يلزم الجهة تعديل التغير المُختار الممكن -بشكل معقول في متغير المخاطر. فعلى سبيل المثال، على افتراض أن معدلات الفائدة هي 5 في المائة وأن الجهة تحدد أن تذبذباً بواقع ± 50 نقطة أساس في معدلات الفائدة يُعد ممكناً -بشكل معقول. فإنها تفصح عن الأثر على الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية إذا كانت معدلات الفائدة ستتغير إلى 4.5 في المائة أو 5.5 في المائة. وفي الفترة التالية، قد زادت معدلات الفائدة إلى 5.5 في المائة.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
stable). The entity would disclose the effect on surplus or deficit and net assets/equity if interest rates were to change to 5 percent or 6 percent. The entity would not be required to revise its assessment that interest rates might reasonably fluctuate by ± 50 basis points, unless there is evidence that interest rates have become significantly more volatile. b. The time frame over which it is making the assessment. The sensitivity analysis shall show the effects of changes that are considered to be reasonably possible over the period until the entity will next present these disclosures, which is usually its next annual reporting period.	تستمر الجهة في الاعتقاد بأن معدلات الفائدة قد تتذبذب بواقع ± 50 نقطة أساس (أي بأن معدل التغير في معدلات الفائدة يكون مستقرًا). تفصح الجهة عن الأثر على الفائض أو العجز وصافي الأصول/حقوق الملكية إذا كانت معدلات الفائدة ستتغير إلى 5 في المائة أو 6 في المائة. ولا تطالب الجهة بتنقيح تقويمها بأن معدلات الفائدة قد تتذبذب -بشكل معقول -بواقع ± 50 نقطة أساس، ما لم يكن هناك دليل على أن معدلات الفائدة قد أصبحت أكثر تقلبًا -بشكل مهم. ب. الإطار الزمني الذي تقوم على مداه بإجراء التقويم. ويجب أن يظهر تحليل الحساسية آثار التغيرات التي تعتبر ممكنة -بشكل معقول - على مدار الفترة إلى حين عرض الجهة لهذه الإفصاحات، والذي يكون -عادة - في فترة قوائمها المالية السنوية التالية.
22. Paragraph 48 permits an entity to use a sensitivity analysis that reflects interdependencies between risk variables, such as a value-at-risk methodology, if it uses this analysis to manage its exposure to financial risks. This applies even if such a methodology measures only the potential for loss and does not measure the potential for gain. Such an entity might comply with paragraph 48(a) by disclosing the type of value-at-risk model used (e.g., whether the model relies on Monte Carlo simulations), an explanation about how the model works and the main assumptions (e.g., the holding period and confidence level). Entities might also disclose the historical observation period and weightings applied to observations within that period, an explanation of how options are dealt with in the calculations, and which volatilities and correlations (or, alternatively, Monte Carlo probability distribution simulations) are used.	22. تسمح الفقرة 48 للجهة باستخدام تحليل حساسية يعكس الترابط بين متغيرات المخاطر، مثل منهجية القيمة المعرضة للمخاطر، إذا كانت تستخدم هذا التحليل لإدارة تعرضها للمخاطر المالية. وينطبق هذا حتى إذا كانت مثل هذه المنهجية تقيس -فقط - احتمال الخسارة ولا تقيس احتمال المكسب. وقد تلتزم مثل تلك الجهة بالفقرة 48(أ) من خلال الإفصاح عن نوع نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم (على سبيل المثال، ما إذا كان النموذج يعتمد على محاكاة مونت كارلو)، وتوضيح كيفية عمل النموذج والافتراضات الرئيسة (مثل فترة الاحتفاظ ومستوى الثقة). وقد تفصح الجهات -أيضاً - عن فترة المشاهدات التاريخية والأوزان المطبقة على المشاهدات ضمن تلك الفترة، وتوضيح كيفية التعامل مع الخيارات في العمليات الحسابية، وما هي التقلبات والارتباطات (أو بدلا من ذلك، محاكاة مونت كارلو للتوزيع الاحتمالي) التي يتم استخدامها.
23. An entity shall provide sensitivity analyses for the whole of its operations, but may provide different types of sensitivity analysis for different classes of financial instruments.	23. يجب على الجهة تقديم تحليلات الحساسية لكل أعمالها ولكن يجوز لها تقديم أنواع مختلفة من تحليل الحساسية لفئات مختلفة من الأدوات المالية.

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
Interest Rate Risk	مخاطر معدلات الفائدة
24. Interest rate risk arises on interest-bearing financial instruments recognized in the statement of financial position (e.g., debt instruments acquired or issued) and on some financial instruments not recognized in the statement of financial position (e.g., some loan commitments).	24. تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فوائد وتم إثباتها في قائمة المركز المالي (على سبيل المثال، أدوات الدين التي يتم اقتناؤها أو إصدارها) وعن بعض الأدوات المالية التي لم يتم إثباتها في قائمة المركز المالي (مثل بعض ارتباطات القروض).
Currency Risk	مخاطر العملات
25. Currency risk (or foreign exchange risk) arises on financial instruments that are denominated in a foreign currency (i.e., in a currency other than the functional currency in which they are measured). For the purpose of this Standard, currency risk does not arise from financial instruments that are non-monetary items or from financial instruments denominated in the functional currency.	25. تنشأ مخاطر العملات (أو مخاطر صرف العملات الأجنبية) عن الأدوات المالية المُقومة بعملة أجنبية (أي بعملة بخلاف العملة الوظيفية التي يتم قياس هذه الأدوات المالية بها). ولغرض هذا المعيار، لا تنشأ مخاطر العملات عن الأدوات المالية التي هي بنود غير نقدية أو عن الأدوات المالية المُقومة بالعملة الوظيفية.
26. A sensitivity analysis is disclosed for each currency to which an entity has significant exposure.	26. يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل عملة يكون للجهة تعرض مهم لها.
Other Price Risk	مخاطر الأسعار الأخرى
27. Other price risk arises on financial instruments because of changes in, for example, commodity prices or equity prices. To comply with paragraph 47, an entity might disclose the effect of a decrease in a specified stock market index, commodity price, or other risk variable. For example, if an entity gives residual value guarantees that are financial instruments, the entity discloses an increase or decrease in the value of the assets to which the guarantee applies.	27. تنشأ مخاطر الأسعار الأخرى من الأدوات المالية بسبب التغيرات، على سبيل المثال، في أسعار السلع أو أسعار حقوق الملكية. وللالتزام بالفقرة 47، فقد تفصح الجهة عن أثر انخفاض في مؤشر سوق أسهم محدد، أو سعر سلعة، أو متغير مخاطر آخر. فعلى سبيل المثال، إذا قدمت الجهة ضمانات قيمة متبقية والتي تُعد أدوات مالية، فإن الجهة تفصح عن زيادة أو انخفاض في قيمة الأصول التي ينطبق عليها الضمان.
28. Two examples of financial instruments that give rise to equity price risk are (a) a holding of equities in another entity, and (b) an investment in a trust that in turn holds investments in equity instruments. Other examples include forward contracts and options to buy or sell specified quantities of an equity instrument and swaps that are	28. هناك مثالان للأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر أسعار حقوق الملكية وهما: (أ) حيازة حقوق ملكية في جهة أخرى و(ب) استثمار في صندوق أمانة والذي -بحوره - يحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية. ومن الأمثلة الأخرى العقود الآجلة وخيارات لشراء أو بيع كميات محددة من أداة حقوق ملكية والمقايضات التي تكون

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
أُسعار حقوق الملكية مؤشرا لها. وتتأثر القيم العادلة لمثل هذه الأدوات المالية بالتغيرات في سعر السوق لأدوات حقوق الملكية المعنية.	indexed to equity prices. The fair values of such financial instruments are affected by changes in the market price of the underlying equity instruments.
29. وفقاً للفقرة 47(أ)، فإن حساسية الفائض أو العجز (التي تنشأ، على سبيل المثال، عن الأدوات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز) يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل - عن حساسية صافي الأصول/حقوق الملكية (التي تنشأ، على سبيل المثال، عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يتم عرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية).	29. In accordance with paragraph 47(a), the sensitivity of surplus or deficit (that arises, for example, from instruments measured at fair value through surplus or deficit) is disclosed separately from the sensitivity of net assets/equity (that arises, for example, from investments in equity instruments whose changes in fair value are presented in net assets/equity).
30. لا تتم إعادة قياس الأدوات المالية التي تصنفها الجهة على أنها أدوات حقوق ملكية. ولا يتأثر الفائض أو العجز ولا صافي الأصول/حقوق الملكية بمخاطر أسعار حقوق الملكية لتلك الأدوات. وبناءً عليه، فإنه لا يُتطلب إجراء تحليل حساسية لها.	30. Financial instruments that an entity classifies as equity instruments are not remeasured. Neither surplus or deficit nor net assets/equity will be affected by the equity price risk of those instruments. Accordingly, no sensitivity analysis is required.
إلغاء الإثبات (الفقرات 49ج-49د)	Derecognition (paragraphs 49C–49H)
الارتباط المستمر (الفقرة 49ج)	Continuing Involvement (paragraph 49C)
31. لأغراض متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 49ج-49د، يتم القيام بتقويم الارتباط المستمر بأصل مالي محول على مستوى الجهة المعدة للقوائم المالية. فعلى سبيل المثال، إذا قامت جهة مسيطر عليها بتحويل أصل مالي إلى طرف ثالث غير ذي علاقة، وللجهة المسيطرة ارتباط مستمر بهذا الأصل، فإن الجهة المسيطر عليها لا تُضمّن ارتباط الجهة المسيطرة عند تقويم ما إذا كان لديها ارتباط مستمر بالأصل المحول في قوائمها المالية المنفصلة أو الفردية (أي عندما تكون الجهة المسيطر عليها هي الجهة المعدة للقوائم المالية). وبالرغم من ذلك، تُضمّن الجهة المسيطرة ارتباطها المستمر (أو الارتباط المستمر لعضو آخر ضمن المجموعة) بالأصل المحول من قبل جهتها المسيطر عليها، عند تحديد ما إذا كان لديها ارتباط مستمر بالأصل المحول. في قوائمها المالية الموحدة (أي عندما تكون المجموعة هي الجهة المعدة للقوائم المالية).	31. The assessment of continuing involvement in a transferred financial asset for the purposes of the disclosure requirements in paragraphs 49E–49H is made at the level of the reporting entity. For example, if a controlled entity transfers to an unrelated third party a financial asset in which the controlling entity of the controlled entity has continuing involvement, the controlled entity does not include the controlling entity's involvement in the assessment of whether it has continuing involvement in the transferred asset in its separate or individual financial statements (i.e., when the controlled entity is the reporting entity). However, a controlling entity would include its continuing involvement (or that of another member of the group) in a financial asset transferred by its controlling entity in determining whether it has continuing involvement in the transferred asset in its consolidated financial statements (i.e., when the reporting entity is the group).
32. لا يكون للجهة ارتباط مستمر بأصل مالي محول إذا لم تكن، كجزء من التحويل، تبقي على أي حقوق أو واجبات تعاقدية ملزمة في الأصل المالي المحول ولا تقتني أي	32. An entity does not have a continuing involvement in a transferred financial asset if, as part of the transfer, it neither retains any of the contractual rights or obligations

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
inherent in the transferred financial asset nor acquires any new contractual rights or obligations relating to the transferred financial asset. An entity does not have continuing involvement in a transferred financial asset if it has neither an interest in the future performance of the transferred financial asset nor a responsibility under any circumstances to make payments in respect of the transferred financial asset in the future. The term 'payment' in this context does not include cash flows of the transferred financial asset that an entity collects and is required to remit to the transferee.	حقوق أو تتحمل أي واجبات تعاقدية جديدة متعلقة بالأصل المالي المحول. ولا يكون للجهة ارتباط مستمر بالأصل المالي المحول إذا لم يكن لها حصة في الأداء المستقبلي للأصل المالي المحول أو مسؤولية تحت أي ظرف من الظروف للقيام بمدفوعات في المستقبل فيما يتعلق بالأصل المالي المحول. لا يتضمن مصطلح 'الدفع' في هذا السياق التدفقات النقدية للأصل المالي المحول التي تقوم الجهة بتحصيلها والمطالبة بأن بتحويلها إلى المحول إليه.
32A. When an entity transfers a financial asset, the entity may retain the right to service that financial asset for a fee that is included in, for example, a servicing contract. The entity assesses the servicing contract in accordance with the guidance in paragraphs 49C and AG32 to decide whether the entity has continuing involvement as a result of the servicing contract for the purposes of the disclosure requirements. For example, a servicer will have continuing involvement in the transferred financial asset for the purposes of the disclosure requirements if the servicing fee is dependent on the amount or timing of the cash flows collected from the transferred financial asset. Similarly, a servicer has continuing involvement for the purposes of the disclosure requirements if a fixed fee would not be paid in full because of non-performance of the transferred financial asset. In these examples, the servicer has an interest in the future performance of the transferred financial asset. This assessment is independent of whether the fee to be received is expected to compensate the entity adequately for performing the servicing.	32أ. عندما تحول الجهة أصلًا ماليًا، فإنها قد تبقي على الحق في خدمة ذلك الأصل المالي مقابل رسم يتم تضمينه فيه، على سبيل المثال، عقد خدمة. تقوم الجهة بتقويم عقد الخدمة وفقًا للإرشادات الواردة في الفقرة 49ج وفقرة إرشادات التطبيق 32 لتقرر ما إذا كان لدى الجهة ارتباط مستمر كنتيجة لعقد الخدمة وذلك لأغراض متطلبات الإفصاح. فعلى سبيل المثال، سيكون للقائم بالخدمة ارتباط مستمر بالأصل المالي الذي تم تحويله وذلك لأغراض متطلبات الإفصاح إذا كان رسم الخدمة يعتمد على مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المحصلة من الأصل المالي الذي تم تحويله. وبالمثل، يكون للقائم بالخدمة ارتباط مستمر لأغراض متطلبات الإفصاح إذا كان لن يتم دفع رسم ثابت بالكامل بسبب عدم أداء الأصل المالي المحول. في تلك الأمثلة، يكون لدى القائم بالخدمة حصة في الأداء المستقبلي للأصل المالي المحول. ويُعد هذا التقويم غير معتمد على ما إذا كان الرسم الذي سيتم استلامه يُتوقع أن يعوض الجهة -بشكل كافٍ - مقابل القيام بالخدمة.
33. Continuing involvement in a transferred financial asset may result from contractual provisions in the transfer agreement or in a separate agreement with the transferee or a third party entered into in connection with the transfer.	33. قد ينتج الارتباط المستمر بأصل مالي محول عن الأحكام التعاقدية في اتفاقية التحويل أو في اتفاقية منفصلة مع المحول إليه أو مع طرف ثالث تم إبرامها بخصوص التحويل.
<i>Transferred Financial Assets that are Not Derecognized in Their Entirety (paragraph 49D)</i>	<i>الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاؤها إثباتها في مجملها (الفقرة 49د)</i>

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
34. تتطلب الفقرة 49د إفصاحات عندما يكون جزء من الأصول المالية المحولة أو كلها غير مؤهلة لإلغاء الإثبات. وتلك الإفصاحات تكون مطلوبة في كل تاريخ قوائم مالية تستمر الجهة فيه في إثبات الأصول المالية المحولة، بغض النظر عن توقيت حدوث التحويلات.	34. Paragraph 49D requires disclosures when part or all of the transferred financial assets do not qualify for derecognition. Those disclosures are required at each reporting date at which the entity continues to recognize the transferred financial assets, regardless of when the transfers occurred.
أنواع الارتباط المستمر (الفقرات 49هـ-49ج)	<i>Types of Continuing Involvement (paragraphs 49E–49H)</i>
35. تتطلب الفقرات 49هـ-49ج إفصاحات نوعية وكمية لكل نوع للارتباط المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها. ويجب على الجهة تجميع ارتباطها المستمر في أنواع تعبر عن تعرض الجهة للمخاطر. فعلى سبيل المثال، يمكن للجهة تجميع ارتباطها المستمر بحسب نوع الأداة المالية (مثل ضمانات أو خيارات شراء) أو بحسب نوع التحويل (مثل بيع الذمم المدينة، والتوريق وإقراض الأوراق المالية).	35. Paragraphs 49E–49H require qualitative and quantitative disclosures for each type of continuing involvement in derecognized financial assets. An entity shall aggregate its continuing involvement into types that are representative of the entity's exposure to risks. For example, an entity may aggregate its continuing involvement by type of financial instrument (e.g., guarantees or call options) or by type of transfer (e.g., factoring of receivables, securitizations and securities lending).
تحليل آجال استحقاق التدفقات النقدية الخارجة غير المخصصة لإعادة شراء الأصول المحولة (الفقرة 49هـ)	<i>Maturity Analysis for Undiscounted Cash Outflows to Repurchase Transferred Assets (paragraph 49E(e))</i>
36. تتطلب الفقرة 49هـ (هـ) من الجهة الإفصاح عن تحليل آجال استحقاق التدفقات النقدية الخارجة غير المخصصة لإعادة شراء الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها أو المبالغ الأخرى مستحقة السداد للمحول إليه فيما يتعلق بالأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها، بحيث يُظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية لارتباط الجهة المستمر. ويميز هذا التحليل التدفقات النقدية المطلوب دفعها (مثل العقود الآجلة)، عن التدفقات النقدية التي قد تكون الجهة مطالبة بدفعها (مثل خيارات البيع المكتوبة)، وعن التدفقات النقدية التي قد تختار الجهة دفعها (مثل خيارات الشراء المشتراة).	36. Paragraph 49E(e) requires an entity to disclose a maturity analysis of the undiscounted cash outflows to repurchase derecognized financial assets or other amounts payable to the transferee in respect of the derecognized financial assets, showing the remaining contractual maturities of the entity's continuing involvement. This analysis distinguishes cash flows that are required to be paid (e.g., forward contracts), cash flows that the entity may be required to pay (e.g., written put options) and cash flows that the entity might choose to pay (e.g., purchased call options).
37. يجب على الجهة استخدام حكمها لتحديد عدد مناسب من النطاقات الزمنية عند إعداد تحليل آجال الاستحقاق المطلوب بموجب الفقرة 49هـ (هـ). فعلى سبيل المثال، قد تحدد الجهة أن النطاقات الزمنية الآتية لآجال الاستحقاق تُعد مناسبة: أ. لا تتجاوز شهرًا واحدًا؛ و ب. تتجاوز شهرًا واحدًا ولا تتجاوز ثلاثة أشهر؛ و ج. تتجاوز ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر؛ و	37. An entity shall use its judgment to determine an appropriate number of time bands in preparing the maturity analysis required by paragraph 49E(e). For example, an entity might determine that the following maturity time bands are appropriate: a. Not later than one month; b. Later than one month and not later than three months; c. Later than three months and not later than six months;

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
د. تتجاوز ستة أشهر ولا تتجاوز سنة واحدة؛ و هـ. تتجاوز سنة واحدة ولا تتجاوز ثلاث سنوات؛ و و. تتجاوز ثلاثة سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات؛ و ز. تتجاوز خمس سنوات.	d. Later than six months and not later than one year; e. Later than one year and not later than three years; f. Later than three years and not later than five years; and g. More than five years.
38. إذا كان هناك نطاق من آجال الاستحقاق الممكنة، يتم تضمين التدفقات النقدية على أساس أبكر تاريخ يمكن أن يطلب فيه من الجهة الدفع أو يسمح لها فيه بالدفع.	38. If there is a range of possible maturities, the cash flows are included on the basis of the earliest date on which the entity can be required or is permitted to pay.
<i>المعلومات النوعية (الفقرة 49هـ(و))</i>	<i>Qualitative Information (paragraph 49E(f))</i>
39. تتضمن المعلومات النوعية المطلوبة بموجب الفقرة 49هـ(و) وصفاً للأصول المالية التي تم إلغاؤها وإثباتها وطبيعة الارتباط المستمر بها والغرض منه، والذي تم الإبقاء عليه بعد تحويل تلك الأصول. وتتضمن -أيضاً- وصفاً للمخاطر التي تتعرض لها الجهة، بما في ذلك: أ. وصفاً لكيفية إدارة الجهة للمخاطر الملزمة في ارتباطها المستمر بالأصول المالية التي تم إلغاؤها وإثباتها. ب. ما إذا كانت الجهة مطالبة بتحمل الخسائر قبل أطراف أخرى، ورتب ومبالغ الخسائر التي تتحملها الأطراف التي تصنف مصالحها في رتبة أقل من حصة الجهة في الأصل (أي ارتباطها المستمر بالأصل). ج. وصف أي مسببات مرتبطة بواجبات بتقديم دعم مالي أو بإعادة شراء الأصل المالي المحول.	39. The qualitative information required by paragraph 49E(f) includes a description of the derecognized financial assets and the nature and purpose of the continuing involvement retained after transferring those assets. It also includes a description of the risks to which an entity is exposed, including: a. A description of how the entity manages the risk inherent in its continuing involvement in the derecognized financial assets. b. Whether the entity is required to bear losses before other parties, and the ranking and amounts of losses borne by parties whose interests rank lower than the entity's interest in the asset (i.e., its continuing involvement in the asset). c. A description of any triggers associated with obligations to provide financial support or to repurchase a transferred financial asset.
<i>المكسب أو الخسارة من إلغاء الإثبات (الفقرة 49ز(أ))</i>	<i>Gain or Loss on Derecognition (paragraph 49G(a))</i>
40. تتطلب الفقرة 49ز(أ) من الجهة الإفصاح عن المكسب أو الخسارة الناتجة عن إلغاء الإثبات المتعلقة بالأصول المالية التي يكون للجهة ارتباط مستمر بها. ويجب على الجهة الإفصاح عما إذا كان هناك مكسب أو خسارة من إلغاء الإثبات تنشأ بسبب أن القيم العادلة لمكونات الأصل المُثبت -سابقاً (أي الحصة في الأصل الذي تم إلغاؤه وإثباته والحصة المبقاة من قبل الجهة) كانت تختلف عن القيمة العادلة للأصل المُثبت ككل -سابقاً. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة الإفصاح -أيضاً- عما إذا كانت قياسات	40. Paragraph 49G(a) requires an entity to disclose the gain or loss on derecognition relating to financial assets in which the entity has continuing involvement. The entity shall disclose if a gain or loss on derecognition arose because the fair values of the components of the previously recognized asset (i.e., the interest in the asset derecognized and the interest retained by the entity) were different from the fair value of the previously recognized asset as a whole. In that situation, the entity shall also

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
القيمة العادلة قد تضمنت مدخلات مهمة لم تكن مستندة إلى بيانات السوق الممكن رصدها، كما هو موضح في الفقرة 32.	disclose whether the fair value measurements included significant inputs that were not based on observable market data, as described in paragraph 32.
المعلومات التكميلية (الفقرة 49ج)	<i>Supplementary Information (paragraph 49H)</i>
41. قد لا تكون الإفصاحات المطلوبة في الفقرات 49د-49ز كافية لتحقيق أهداف الإفصاح الواردة في الفقرة 49ب. وإذا كان هذا هو الحال، يجب على الجهة الإفصاح عن أي معلومات إضافية تكون ضرورية لتحقيق أهداف الإفصاح. ويجب على الجهة أن تقرر، في ضوء ظروفها، ما هو مقدار المعلومات الإضافية التي يلزمها تقديمها للوفاء باحتياجات المستخدمين وحجم التأكيد الذي تضعه على الجوانب المختلفة للمعلومات الإضافية. ومن الضروري إحداث توازن بين تحميل القوائم المالية بتفاصيل مفرطة قد لا تساعد مستخدمي القوائم المالية وحجب معلومات نتيجة لتجميع أكثر مما ينبغي.	41. The disclosures required in paragraphs 49D–49G may not be sufficient to meet the disclosure objectives in paragraph 49B. If this is the case, the entity shall disclose whatever additional information is necessary to meet the disclosure objectives. The entity shall decide, in the light of its circumstances, how much additional information it needs to provide to satisfy the information needs of users and how much emphasis it places on different aspects of the additional information. It is necessary to strike a balance between burdening financial statements with excessive detail that may not assist users of financial statements and obscuring information as a result of too much aggregation.
المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية (الفقرات 17أ-17و)	Offsetting Financial Assets and Financial Liabilities (paragraphs 17A–17F)
النطاق (الفقرة 17أ)	<i>Scope (paragraph 17A)</i>
42. الإفصاحات الواردة في الفقرات 17ب-17هـ مطلوبة لجميع الأدوات المالية المثبتة التي تمت المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدوات المالية تكون واقعة ضمن نطاق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 17ب-17هـ إذا كانت تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة تشمل أدوات ومعاملات مالية مماثلة، بغض النظر عما إذا كانت الأدوات المالية تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28.	42. The disclosures in paragraphs 17B–17E are required for all recognized financial instruments that are set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28. In addition, financial instruments are within the scope of the disclosure requirements in paragraphs 17B–17E if they are subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement that covers similar financial instruments and transactions, irrespective of whether the financial instruments are set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28.
43. تشمل الاتفاقيات المماثلة المشار إليها في الفقرة 17أ وفقرة إرشادات التطبيق 42 اتفاقيات المقاصة المشتقة، واتفاقيات إعادة الشراء الرئيسية العالمية، واتفاقيات إقراض الأوراق المالية الرئيسية العالمية، وأي حقوق ذات صلة بالضمان الرهني المالي. تشمل الأدوات المالية والمعاملات المماثلة المشار إليها في فقرة إرشادات التطبيق 42 اتفاقيات المشتقات، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واتفاقيات البيع العكسي	43. The similar agreements referred to in paragraphs 17A and AG42 include derivative clearing agreements, global master repurchase agreements, global master securities lending agreements, and any related rights to financial collateral. The similar financial instruments and transactions referred to in paragraph AG31 include derivatives, sale and repurchase agreements, reverse sale and repurchase

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
وإعادة الشراء، واقتراض أوراق مالية، واتفاقيات إقراض أوراق مالية. ومن أمثلة الأدوات المالية التي لا تقع ضمن نطاق الفقرة 17 أ القروض وودائع العملاء في نفس المؤسسة (ما لم تتم المقاصة بينها في قائمة المركز المالي)، والأدوات المالية التي تخضع فقط لاتفاقية ضمان رهني.	agreements, securities borrowing, and securities lending agreements. Examples of financial instruments that are not within the scope of paragraph 17A are loans and customer deposits at the same institution (unless they are set off in the statement of financial position), and financial instruments that are subject only to a collateral agreement.
الإفصاح عن المعلومات الكمية للأصول المالية المُثبتة والالتزامات المالية المُثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17 أ (الفقرة 17 ج)	<i>Disclosure of Quantitative Information for Recognized Financial Assets and Recognized Financial Liabilities within the Scope of Paragraph 17A (paragraph 17C)</i>
44. قد تخضع الأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17 ج لمتطلبات قياس مختلفة (على سبيل المثال، قد يتم قياس ذمة دائنة متعلقة باتفاقية إعادة شراء بالتكلفة المستنفدة، في حين أن الأداة المشتقة سوف يتم قياسها بالقيمة العادلة). ويجب على الجهة إدراج الأدوات بمبالغها المُثبتة ووصف أي فروق قياس ناتجة في الإفصاحات ذات الصلة.	44. Financial instruments disclosed in accordance with paragraph 17C may be subject to different measurement requirements (for example, a payable related to a repurchase agreement may be measured at amortized cost, while a derivative will be measured at fair value). An entity shall include instruments at their recognized amounts and describe any resulting measurement differences in the related disclosures.
الإفصاح عن إجمالي مبالغ الأصول المالية المُثبتة والالتزامات المالية المُثبتة التي تقع ضمن نطاق الفقرة 17 أ (الفقرة 17 ج أ)	<i>Disclosure of the Gross Amounts of Recognized Financial Assets and Recognized Financial Liabilities within the Scope of Paragraph 17A (paragraph 17C(a))</i>
45. تتعلق المبالغ المطلوبة بموجب الفقرة 17 ج أ (أ) بالأدوات المالية المُثبتة التي تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وتتعلق المبالغ المطلوبة بموجب الفقرة 17 ج أ (أ) أيضاً بالأدوات المالية المُثبتة التي تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو لاتفاقية مماثلة بغض النظر عما إذا كانت مستوفية لضوابط المقاصة. ولكن الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 17 ج أ (أ) لا تتعلق بأي مبالغ تم إثباتها نتيجة لاتفاقيات الضمان الرهني التي لا تستوفي ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وبدلاً من ذلك، فإن المطلوب هو أن يتم الإفصاح عن مثل هذه المبالغ وفقاً للفقرة 17 ج (د).	45. The amounts required by paragraph 17C(a) relate to recognized financial instruments that are set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28. The amounts required by paragraph 17C(a) also relate to recognized financial instruments that are subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement irrespective of whether they meet the offsetting criteria. However, the disclosures required by paragraph 17C(a) do not relate to any amounts recognized as a result of collateral agreements that do not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28. Instead, such amounts are required to be disclosed in accordance with paragraph 17C(d).
الإفصاح عن المبالغ التي تتم المقاصة بينها وفقاً للضوابط الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 (الفقرة 17 ج ب)	<i>Disclosure of the Amounts that are Set Off in Accordance with the Criteria in Paragraph 47 of IPSAS 28 (paragraph 17C(b))</i>

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
46. Paragraph 17C(b) requires that entities disclose the amounts set off in accordance with paragraph 47 of IPSAS 28 when determining the net amounts presented in the statement of financial position. The amounts of both the recognized financial assets and the recognized financial liabilities that are subject to set-off under the same arrangement will be disclosed in both the financial asset and financial liability disclosures. However, the amounts disclosed (in, for example, a table) are limited to the amounts that are subject to set-off. For example, an entity may have a recognized derivative asset and a recognized derivative liability that meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28. If the gross amount of the derivative asset is larger than the gross amount of the derivative liability, the financial asset disclosure table will include the entire amount of the derivative asset (in accordance with paragraph 17C(a)) and the entire amount of the derivative liability (in accordance with paragraph 17C(b)). However, while the financial liability disclosure table will include the entire amount of the derivative liability (in accordance with paragraph 17C(a)), it will only include the amount of the derivative asset (in accordance with paragraph 17(b)) that is equal to the amount of the derivative liability.	46. تتطلب الفقرة 17ج(ب) من الجهات الإفصاح عن المبالغ التي تتم المقاصة بينها وفقاً للفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 عند تحديد صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي. ويتم الإفصاح عن مبالغ كلٍّ من الأصول المالية المثبتة والالتزامات المالية المثبتة التي تخضع للمقاصة بموجب الترتيب نفسه في كلٍّ من إفصاحات الأصول المالية وإفصاحات الالتزامات المالية. ولكن المبالغ التي يتم الإفصاح عنها (على سبيل المثال في جدول) تقتصر على المبالغ التي تخضع للمقاصة. فعلى سبيل المثال، قد يكون للجهة أصل مشتق مثبت والتزام مشتق مثبت مستوفيان لضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. إذا كان إجمالي مبلغ الأصل المشتق أكبر من إجمالي مبلغ الالتزام المشتق، فإن جدول الإفصاح عن الأصول المالية سيضمّل مبلغ الأصل المشتق بكامله (وفقاً للفقرة 17ج(أ)) ومبلغ الالتزام المشتق بكامله (وفقاً للفقرة 17ج(ب)). ولكن في حين أن جدول الإفصاح عن الالتزامات المالية سيضمّل مبلغ الالتزام المالي بكامله (وفقاً للفقرة 17ج(أ)) إلا أنه سيضمّل -فقط- مبلغ الأصل المشتق (وفقاً للفقرة 17ج(ب)) المساوي لمبلغ الالتزام المشتق.
<i>Disclosure of the Net Amounts Presented in the Statement of Financial Position (paragraph 17C(c))</i>	<i>الإفصاح عن صافي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي (الفقرة 17ج(ج))</i>
47. If an entity has instruments that meet the scope of these disclosures (as specified in paragraph 17A), but that do not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28, the amounts required to be disclosed by paragraph 17C(c) would equal the amounts required to be disclosed by paragraph 17C(a).	47. إذا كان للجهة أدوات تستوفي نطاق هذه الإفصاحات (كما هو محدد في الفقرة 17أ)، ولكنها لا تستوفي ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، فإن المبالغ المطلوب الإفصاح عنها بموجب الفقرة 17ج(ج) ستساوي المبالغ المطلوب الإفصاح عنها بموجب الفقرة 17ج(أ).
48. The amounts required to be disclosed by paragraph 17C(c) must be reconciled to the individual line item amounts presented in the statement of financial position. For example, if an entity determines that the aggregation or disaggregation of individual financial statement line item amounts provides more relevant information, it must	48. يجب إجراء مطابقة بين المبالغ المطلوب الإفصاح عنها بموجب الفقرة 17ج(ج) ومبالغ البنود المستقلة الفردية المعروضة في قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة تقرر أن تجميع أو تفصيل مبالغ البنود المستقلة الفردية في القوائم المالية يقدم معلومات أكثر ملاءمة، فيجب عليها إجراء مطابقة بين المبالغ المجمعة أو

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
المفصلة التي يتم الإفصاح عنها في الفقرة 17ج(ج) مع مبالغ البنود المستقلة الفردية المعروضة في قائمة المركز المالي.	reconcile the aggregated or disaggregated amounts disclosed in paragraph 17C(c) back to the individual line item amounts presented in the statement of financial position.
الإفصاح عن المبالغ التي تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة والتي لو لا ذلك لا تُضمن في الفقرة 17ج(ب) (الفقرة 17ج(د))	<i>Disclosure of the Amounts Subject to an Enforceable Master Netting Arrangement or Similar Agreement that are not Otherwise Included in Paragraph 17C(b) (paragraph 17C(d))</i>
49. تتطلب الفقرة 17ج(د) من الجهات الإفصاح عن المبالغ التي تخضع لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة والتي لو لا ذلك لا تُضمن في الفقرة 17ج(ب). وتشير الفقرة 17ج(د)(1) إلى المبالغ التي تتعلق بالأدوات المالية المثبتة والتي لا تستوفي بعض أو جميع ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 (على سبيل المثال، الحقوق الحالية في المقاصة التي لا تستوفي الضابط الوارد في الفقرة 47(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، أو الحقوق المشروطة في المقاصة التي تكون قابلة للإنفاذ وقابلة للممارسة - فقط - في حالة التعثر في السداد، أو فقط في حالة إعسار أو إفلاس أي من الأطراف المقابلة).	49. Paragraph 17C(d) requires that entities disclose amounts that are subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement that are not otherwise included in paragraph 17C(b). Paragraph 17C(d)(i) refers to amounts related to recognized financial instruments that do not meet some or all of the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28 (for example, current rights of set-off that do not meet the criterion in paragraph 47(b) of IPSAS 28, or conditional rights of set-off that are enforceable and exercisable only in the event of default, or only in the event of insolvency or bankruptcy of any of the counterparties).
50. تشير الفقرة 17ج(د)(2) إلى المبالغ التي تتعلق بالضمان الرهني المالي، بما في ذلك الضمان الرهني النقدي، سواء المستلم أو المرهون. يجب على الجهة الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية التي قد تم رهنها أو استلامها على أنها ضمان. وينبغي أن تكون المبالغ التي يتم الإفصاح عنها بموجب الفقرة 17ج(د)(2) متعلقة بالضمان الرهني الفعلي الذي تم استلامه أو رهنه وليس بأي ذمم دائنة أو ذمم مدينة ناتجة تم إثباتها لرد أو استرداد مثل ذلك الضمان الرهني.	50. Paragraph 17C(d)(ii) refers to amounts related to financial collateral, including cash collateral, both received and pledged. An entity shall disclose the fair value of those financial instruments that have been pledged or received as collateral. The amounts disclosed in accordance with paragraph 17C(d)(ii) should relate to the actual collateral received or pledged and not to any resulting payables or receivables recognized to return or receive back such collateral.
القيود على المبالغ التي يتم الإفصاح عنها الواردة في الفقرة 17ج(د) (الفقرة 17ج(د))	<i>Limits on the Amounts Disclosed in Paragraph 17C(d) (paragraph 17D)</i>
51. عند الإفصاح عن المبالغ وفقاً للفقرة 71ج(د)، يجب على الجهة الأخذ في الحسبان آثار الضمان الرهني الزائد عن قيمة الأداة المالية وذلك بحسب الأداة المالية. وللقيام بذلك، يجب على الجهة أولاً طرح المبالغ التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17ج(د)(1) من المبلغ التي تم الإفصاح عنه وفقاً للفقرة 17ج(ج). ومن ثم، يجب على الجهة قصر المبالغ التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17ج(د)(2) على المبلغ المتبقى الوارد في الفقرة 17ج(ج) فيما يتعلق بالأداة المالية ذات الصلة. ولكن إذا	51. When disclosing amounts in accordance with paragraph 17C(d), an entity must take into account the effects of over-collateralization by financial instrument. To do so, the entity must first deduct the amounts disclosed in accordance with paragraph 17C(d)(i) from the amount disclosed in accordance with paragraph 17C(c). The entity shall then limit the amounts disclosed in accordance with paragraph 17C(d)(ii) to the remaining amount in paragraph 17C(c) for the related financial instrument. However, if rights to

ملحق أ- إرشادات التطبيق	Appendix A - Application Guidance
كانت الحقوق في الضمان الرهني يمكن إنفاذها لجميع الأدوات المالية، فإنه يمكن إدراج مثل تلك الحقوق ضمن الإفصاح المقدم وفقاً للفقرة 17د.	collateral can be enforced across financial instruments, such rights can be included in the disclosure provided in accordance with paragraph 17D.
وصف حقوق المقاصة التي تخضع لترتيبات مقاصة رئيسية قابلة للإنفاذ واتفاقيات مماثلة (الفقرة 17هـ)	<i>Description of the Rights of Set-Off Subject to Enforceable Master Netting Arrangements and Similar Agreements (paragraph 17E)</i>
52. يجب على الجهة وصف أنواع الحقوق في المقاصة والترتيبات المماثلة التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للفقرة 17ج(د)، بما في ذلك طبيعة تلك الحقوق. فعلى سبيل المثال، يجب على الجهة وصف حقوقها المشروطة. وللأدوات التي تخضع لحقوق في المقاصة لا تتوقف على حدث مستقبلي ولكنها لا تستوفي بقية الضوابط الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، يجب على الجهة توضيح سبب (أسباب) عدم استيفاء الضوابط. ولأي ضمان مالي تم استلامه أو رهنه، يجب على الجهة توضيح شروط اتفاقية الضمان الرهني (على سبيل المثال، متى يتم تقييد الضمان الرهني).	52. An entity shall describe the types of rights of set-off and similar arrangements disclosed in accordance with paragraph 17C(d), including the nature of those rights. For example, an entity shall describe its conditional rights. For instruments subject to rights of set-off that are not contingent on a future event but that do not meet the remaining criteria in paragraph 47 of IPSAS 28, the entity shall describe the reason(s) why the criteria are not met. For any financial collateral received or pledged, the entity shall describe the terms of the collateral agreement (for example, when the collateral is restricted).
الإفصاح بحسب نوع الأداة المالية أو بحسب الطرف المقابل	<i>Disclosure by Type of Financial Instrument or by Counterparty</i>
53. قد يتم تجميع الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 17ج(أ)-(هـ) بحسب نوع الأداة المالية أو المعاملة (على سبيل المثال، المشتقات، أو اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي، أو اتفاقيات اقتراض الأوراق المالية وإقراض الأوراق المالية).	53. The quantitative disclosures required by paragraph 17C(a)-(e) may be grouped by type of financial instrument or transaction (for example, derivatives, repurchase and reverse repurchase agreements or securities borrowing and securities lending agreements).
54. يمكن للجهة - بدلاً من ذلك - تجميع الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 17ج(أ)-(ج) بحسب نوع الأداة المالية، والإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 17ج(ج)-(هـ) بحسب الطرف المقابل. وإذا قامت الجهة بتقديم المعلومات المطلوبة بحسب الطرف المقابل، فإن الجهة ليست مطالبة بتحديد الأطراف المقابلة بأسمائها. ومع ذلك، فإن تعيين الأطراف المقابلة (الطرف المقابل أ، أو الطرف المقابل ب، أو الطرف المقابل ج ... الخ) يجب أن يبقى ثابتاً من سنة لأخرى على مدى السنوات المعروضة للحفاظ على القابلية للمقارنة. ويجب أن تؤخذ الإفصاحات النوعية في الاعتبار بحيث يكون بالإمكان تقديم المزيد من المعلومات عن أنواع الأطراف المقابلة. وعند تقديم الإفصاح عن المبالغ الواردة في الفقرة 17ج(ج)-(هـ) بحسب الطرف	54. Alternatively, an entity may group the quantitative disclosures required by paragraph 17C(a)-(c) by type of financial instrument, and the quantitative disclosures required by paragraph 17C(c)-(e) by counterparty. If an entity provides the required information by counterparty, the entity is not required to identify the counterparties by name. However, designation of counterparties (Counterparty A, Counterparty B, Counterparty C, etc.) shall remain consistent from year to year for the years presented to maintain comparability. Qualitative disclosures shall be considered so that further information can be given about the types of counterparties. When disclosure of the amounts in paragraph 17C(c)-(e) is provided by counterparty, amounts that are

Appendix A - Application Guidance	ملحق أ- إرشادات التطبيق
individually significant in terms of total counterparty amounts shall be separately disclosed and the remaining individually insignificant counterparty amounts shall be aggregated into one line item.	المقابل، فإن المبالغ التي تكون مهمة - بشكل فردي - من حيث إجمالي مبالغ الطرف المقابل يجب الإفصاح عنها - بشكل منفصل - ويجب تجميع مبالغ الطرف المقابل المتبقية غير المهمة - بشكل فردي - في بند مستقل واحد.
<i>Other</i>	<i>أخرى</i>
55. The specific disclosures required by paragraphs 17C-17E are minimum requirements. To meet the objective in paragraph 17B an entity may need to supplement them with additional (qualitative) disclosures, depending on the terms of the enforceable master netting arrangements and related agreements, including the nature of the rights of set-off, and their effect or potential effect on the entity's financial position.	55. الإفصاحات المحددة المطلوبة بموجب الفقرات 17ج-17هـ هي الحد الأدنى من المتطلبات. ولتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 17ب، قد يلزم الجهة أن تكملها بإفصاحات (نوعية) إضافية، بالاعتماد على شروط ترتيبات المقاصة الرئيسة قابلة للإنفاذ والاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك طبيعة الحقوق في المقاصة، وأثرها أو أثرها المحتمل على المركز المالي للجهة.

6. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 30.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 30 ولكنها ليست جزءاً منه.
Introduction	مقدمة
1. This guidance suggests possible ways to apply some of the disclosure requirements in IPSAS 30. The guidance does not create additional requirements.	1. تقترح هذه الإرشادات طرقاً ممكنة لتطبيق بعض متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30. ولا توجد هذه الإرشادات متطلبات إضافية.
2. For convenience, each disclosure requirement in this Standard is discussed separately. In practice, disclosures would normally be presented as an integrated package and individual disclosures might satisfy more than one requirement. For example, information about concentrations of risk might also convey information about exposure to credit or other risk.	2. للتيسير، يُناقش كل مطلب إفصاح في هذا المعيار - بشكل منفصل. وفي الممارسة العملية، تُعرض الإفصاحات - عادة - في شكل باقة متكاملة وقد تفي الإفصاحات الفردية بأكثر من مطلب واحد. على سبيل المثال، قد تبليغ المعلومات حول تركيزات المخاطر معلومات حول التعرض للمخاطر الائتمانية أو مخاطر أخرى.
3. [Deleted].	3. [حذفت].
4. [Deleted].	4. [حذفت].
Classes of Financial Instruments and Level of Disclosure (paragraphs 9 and AG1-AG3)	فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح (الفقرة 9 وفقرات إرشادات التطبيق 1-3)
5. Paragraph AG3 states that "an entity decides in the light of its circumstances how much detail it provides to satisfy the requirements of this Standard, how much emphasis it places on different aspects of the requirements and how it aggregates information to display the overall picture without combining information with different characteristics." To satisfy the requirements, an entity may not need to disclose all the information suggested in this guidance.	5. تنص فقرة إرشادات التطبيق 3 على "تقرر الجهة - في ضوء ظروفها - حجم التفاصيل التي تقدمها لاستيفاء متطلبات هذا المعيار، وحجم التأكيد الذي تضعه على الجوانب المختلفة للمتطلبات وكيفية قيامها بتجميع المعلومات لإظهار الصورة العامة بدون تجميع المعلومات ذات الخصائص المختلفة." ولاستيفاء المتطلبات، قد لا يلزم الجهة الإفصاح عن جميع المعلومات المقترحة في هذه الإرشادات.
6. Paragraph 29(c) of IPSAS 1 requires an entity to "provide additional disclosures when compliance with the specific requirements in IPSASs is insufficient to enable users to understand the impact of particular transactions, other events and conditions on the entity's financial position and financial performance."	6. تتطلب الفقرة 29(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهة "توفير إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بمتطلبات محددة في معايير المحاسبة للقطاع العام غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم أثر معاملات معينة، وأحداث أخرى، وأوضاع على المركز المالي والأداء المالي للجهة."
Significance of Financial Instruments for Financial Position and Financial Performance (paragraphs 10-36, AG4 and AG5)¹	أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي (الفقرات 10-36، وفقرتا إرشادات التطبيق 4 و5)¹
¹ IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> deleted paragraph AG4 of IPSAS 30.	1 حذفت فقرة إرشادات التطبيق 4 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>.
7. [Deleted].	7. [حذفت].

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ		
8. [Deleted].				8. [محذفت].		
9. [Deleted].				9. [محذفت].		
10. [Deleted].				10. [محذفت].		
11. [Deleted].				11. [محذفت].		
<i>Defaults and Breaches (paragraphs 22 and 23)</i>				<i>التعثرات والإخلالات (الفقرتان 22 و23)</i>		
12. Paragraphs 22 and 23 require disclosures when there are any defaults or breaches of loans payable. Any defaults or breaches may affect the classification of the liability as current or non-current in accordance with IPSAS 1.				12. تتطلب الفقرتان 22 و23 إفصاحات عندما يكون هناك أية تعثرات في السداد أو إخلالات بشروط القروض الدائنة. قد تؤثر أية تعثرات عن السداد أو إخلالات بشروط القروض على تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول أو غير متداول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.		
<i>Total Interest Expense (paragraph 24(b))</i>				<i>مجموع مصروف الفائدة (الفقرة 24 (ب))</i>		
13. Total interest expense disclosed in accordance with paragraph 24(b) is a component of the finance costs, which paragraph 102(b) of IPSAS 1 requires to be presented separately in the statement of financial performance. The line item for finance costs may also include amounts associated with non-financial liabilities.				13. مجموع مصروف الفائدة الذي يتم الإفصاح عنه وفقاً للفقرة 24(ب) هو مكون من مكونات تكاليف التمويل، والتي تتطلب الفقرة 102(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عرضها - بشكل منفصل - في قائمة الأداء المالي. وقد يتضمن البند المستقل لتكاليف التمويل أيضاً مبالغ مرتبطة بالتزامات غير المالية.		
Hedge Accounting (paragraphs 28A–28C)				المحاسبة عن التحوط (الفقرات 28A–28C)		
13A. Paragraph 28A of IPSAS 30 requires that an entity discloses amounts related to items designated as hedging instruments in a tabular format. The following example illustrates how that information might be disclosed.				13A. تتطلب الفقرة 28A من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن تفصح الجهة - في شكل جدول - عن المبالغ المتعلقة بالبند المُعينة على أنها أدوات تحوط. يوضح المثال الآتي الكيفية التي قد يتم بها الإفصاح عن تلك المعلومات.		
Nominal amount of the hedging instrument	Carrying amount of the hedging instrument	Line item in the statement of financial position where the hedging instrument is located	Changes in fair value used for calculating hedge ineffectiveness for 20X1	القيمة العادلة المستخدمة لاحتساب التحوط للسنة 20X1	البند المستقل في قائمة المركز المالي الذي يتضمن أداة التحوط	القيمة الاسمية لأداة التحوط القيمة الدفترية لأداة التحوط الأصول الالتزامات
	Assets	Liabilities				

Implementation Guidance						إرشادات التنفيذ					
Cash flow hedges Commodity price risk - Forward sales xx xx xx Line item XX xx contracts Fair value hedges Interest rate risk - Interest rate xx xx xx Line item XX xx swaps Foreign exchange risk - Foreign xx xx xx Line item XX xx currency loan						تحوطات التدفقات النقدية مخاطر أسعار السلع - عقود مبيعات آجلة تحوطات القيمة العادلة مخاطر معدلات الفائدة - مقايضات معدلات فائدة مخاطر صرف العملات الأجنبية - قرض بعملة أجنبية					
13B. Paragraph 28B of IPSAS 30 requires that an entity discloses amounts related to items designated as hedged items in a tabular format. The following example illustrates how that information might be disclosed.						13ب. تتطلب الفقرة 28ب من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن تفصح الجهة - في شكل جدول - عن المبالغ المتعلقة بالبند المُعينة على أنها بنود متحوط لها. يوضح المثال الآتي كيفية التي قد يتم بها الإفصاح عن تلك المعلومات.					

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance								إرشادات التنفيذ							
Carrying amount of the hedged item		Accumulated amount of fair value hedge adjustments on the hedged item included in the carrying amount of the hedged item		Line item in the statement of financial position in which the hedged item is included	Change in value used for calculating hedge ineffectiveness for 20X1	Cash flow hedge reserve		احتياطي تحوطات التدفقات النقدية	التغير في القيمة المستخدم لاحتمساب فاعلية التحوط للسنة 20X1	البند المستقل في قائم المركز المالي الذي يتضمن البند المتحوط له	المبلغ المتراكم لتعديلات تحوط القيمة العادلة على البند المتحوط له المُضمن في القيمة الدفترية للبند المتحوط له	الأصول	الالتزامات	القيمة الدفترية للبند المتحوط له	الأصول
Assets	Liabilities	Assets	Liabilities												
Cash flow hedges								تحوطات التدفقات النقدية							
Commodity price risk								مخاطر أسعار السلع							
- Forecast sales	n/a	n/a	n/a	n/a	xx	xx			xx	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
- Discontinued hedges (forecast sales)	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	xx		xx	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
Fair value hedges								تحوطات القيمة العادلة							
Interest rate risk								مخاطر معدلات الفائدة							
- Loan payable	-	xx	-	xx	Line item XX	xx	n/a								
- Discontinued hedges (Loan payable)	-	xx	-	xx	Line item XX	xx	n/a								
Foreign exchange risk								تحوطات غير مستمرة (قرض دائن)							
- Firm commitment	xx	xx	xx	xx	Line item XX	xx	n/a		xx	البند المستقل XX	xx	-	xx	-	-
									xx	البند المستقل XX	xx	-	xx	-	-

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ						
							مخاطر صرف العملات الأجنبية - ارتباط ملزم xx xx xx xx xx البند المستقل xx لا ينطبق XX						
13C. Paragraph 28C of IPSAS 30 requires that an entity disclose amounts that have affected the statement of financial performance as a result of applying hedge accounting in a tabular format. The following example illustrates how that information might be disclosed.							13ج. تتطلب الفقرة 28ج من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن تفصح الجهة - في شكل جدول - عن المبالغ التي أثرت على قائمة المركز المالي كنتيجة لتطبيق المحاسبة عن التحوط. يوضح المثال الآتي الكيفية التي قد يتم بها الإفصاح عن تلك المعلومات.						
Cash flow hedges ^(a)	Separate line item recognized in surplus or deficit as a result of a hedge of a net position ^(b)	Change in the value of the hedging instrument recognized in net assets/equity	Hedge ineffectiveness recognized in surplus or deficit	Line item in surplus or deficit (that includes hedge ineffectiveness)	Amount reclassified from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit	Line item affected in surplus or deficit because of the reclassification	المبلغ المُعاد تصنيفه من احتياطي تحوطات الفائض أو العجز بسبب إعادة التصنيف	البند المستقل المتأثر الفائض أو العجز	عدم فاعلية التحوط المُثبتة ضمن الفائض أو العجز	التغير في قيمة أداة التحوط المُثبتة صافي الأصول/حقوق الملكية	البند المنفصل المُثبت ضمن الفائض أو العجز كنتيجة لتحوط لصافي مركز ^(ب)	تحوطات التدفقات النقدية ^(ج)	مخاطر أسعار السلع
Commodity price risk							البند المستقل XX	XX	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	السلعة X	
Commodity X	n/a	xx	xx	Line item XX	xx	Line item XX	XX	XX	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق		
- Discontinued hedge	n/a	n/a	n/a	n/a	XX	Line item XX	XX	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	- تحوط غير مستمر	
(a) The information disclosed in the statement of changes in net assets/equity (cash flow hedge reserve) should have the same level of detail as these disclosures.							(أ) ينبغي أن يكون للمعلومات المفصّل عنها في قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (احتياطي تحوطات التدفقات النقدية) نفس مستوى التفصيل كما هو لهذه الإفصاحات. (ب) ينطبق هذا الإفصاح - فقط - على تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر العملات الأجنبية.						

Implementation Guidance			إرشادات التنفيذ																																																													
(b) This disclosure only applies to cash flow hedges of foreign currency risk.																																																																
Fair value hedges	Ineffectiveness recognized in surplus or deficit	Line item(s) in surplus or deficit (that include(s) hedge ineffectiveness)	البند المستقل/البند المستقلة ضمن الفائض أو العجز (الذي يتضمن/التي تتضمن عدم فاعلية التحوط)	عدم الفاعلية المُثبتة ضمن الفائض أو العجز	تحوطات القيمة العادلة																																																											
Interest rate risk	xx	Line item XX	البند المستقل XX	xx	مخاطر معدلات الفائدة																																																											
Foreign exchange risk	xx	Line item XX	البند المستقل XX	xx	مخاطر صرف العملات الأجنبية																																																											
Fair Value (paragraphs 31–34)			القيمة العادلة (الفقرات 31-34)																																																													
14. IPSAS 30 requires disclosures about the level in the fair value hierarchy in which fair value measurements are categorized for assets and liabilities measured in the statement of financial position. A tabular format is required unless another format is more appropriate. An entity might disclose the following for assets to comply with paragraph 33(a). (Disclosure of comparative information is also required, but is not included in the following example).			14. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 إفصاحات حول المستوى في الهيكل التسلسلي للقيمة العادلة الذي تصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المقاسة ضمن قائمة المركز المالي. ويُطلب أن يكون ذلك في شكل جدول إلا إذا كان هناك شكل آخر أكثر مناسبة. قد تُفصح الجهة عن الآتي فيما يخص الأصول للالتزام بالفقرة 33(أ). (الإفصاح عن المعلومات المقارنة مُتطلب أيضا ولكنه غير مُضمّن في المثال الآتي).																																																													
Assets Measured at Fair Value <table><thead><tr><th rowspan="3">Description</th><th rowspan="3">Dec 31, 20X2</th><th colspan="3">Fair value measurement at end of the reporting period using:</th></tr><tr><th>Level 1</th><th>Level 2</th><th>Level 3</th></tr><tr><th>CU million</th><th>CU million</th><th>CU million</th></tr></thead><tbody><tr><td>Financial assets at fair value through surplus or deficit</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>Trading securities</td><td>100</td><td>40</td><td>55</td><td>5</td></tr><tr><td>Trading derivatives</td><td>39</td><td>17</td><td>20</td><td>2</td></tr><tr><td>Financial assets at fair value through net assets/equity</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></tbody></table>			Description	Dec 31, 20X2	Fair value measurement at end of the reporting period using:			Level 1	Level 2	Level 3	CU million	CU million	CU million	Financial assets at fair value through surplus or deficit					Trading securities	100	40	55	5	Trading derivatives	39	17	20	2	Financial assets at fair value through net assets/equity					الأصول المقاسة بالقيمة العادلة <table><thead><tr><th colspan="4">قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية باستخدام:</th></tr><tr><th>المستوى 3</th><th>المستوى 2</th><th>المستوى 1</th><th></th></tr></thead><tbody><tr><td>مليون ريال سعودي</td><td>مليون ريال سعودي</td><td>مليون ريال سعودي</td><td>31 ديسمبر 20X2</td></tr><tr><td>الوصف</td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز</td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>أوراق مالية للمتاجرة</td><td>100</td><td>40</td><td>55</td></tr><tr><td>مشتقات للمتاجرة</td><td>39</td><td>17</td><td>20</td></tr></tbody></table>			قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية باستخدام:				المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1		مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	31 ديسمبر 20X2	الوصف				الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز				أوراق مالية للمتاجرة	100	40	55	مشتقات للمتاجرة	39	17	20
Description	Dec 31, 20X2	Fair value measurement at end of the reporting period using:																																																														
		Level 1			Level 2	Level 3																																																										
		CU million	CU million	CU million																																																												
Financial assets at fair value through surplus or deficit																																																																
Trading securities	100	40	55	5																																																												
Trading derivatives	39	17	20	2																																																												
Financial assets at fair value through net assets/equity																																																																
قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية باستخدام:																																																																
المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1																																																														
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	31 ديسمبر 20X2																																																													
الوصف																																																																
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز																																																																
أوراق مالية للمتاجرة	100	40	55																																																													
مشتقات للمتاجرة	39	17	20																																																													

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ																																								
Equity investments	75	30	40	5	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية																																								
Total	214	87	115	12																																									
Note: For liabilities, a similar table might be presented.					5	40	30	75																																					
					12	115	87	214																																					
					ملاحظة: قد يُعرض جدول مماثل فيما يخص الالتزامات.																																								
15. IPSAS 30 requires a reconciliation from beginning to ending balances for those assets and liabilities that are measured in the statement of financial position at fair value based on a measurement technique for which any significant input is not based on observable market data (Level 3). A tabular format is required unless another format is more appropriate. An entity might disclose the following for assets to comply with paragraph 33(b). (Disclosure of comparative information is also required, but is not included in the following example).					15. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 مطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لتلك الأصول والالتزامات المقاسة ضمن قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة بناء على أسلوب قياس لا تستند فيه أي مدخلات مهمة إلى بيانات السوق الممكن رصدها (المستوى 3). ويُتطلب أن يكون ذلك في شكل جدول إلا إذا كان هناك شكل آخر أكثر مناسبة. قد تُفصح الجهة عن الآتي فيما يخص الأصول للالتزام بالفقرة 33(ب). (الإفصاح عن المعلومات المقارنة مُتطلب أيضا ولكنه غير مُضمّن في المثال الآتي).																																								
Assets Measured at Fair Value Based on Level 3 <table><tr><th colspan="3">Fair value measurement at end of the reporting period</th><th rowspan="2">Total</th></tr><tr><th>Financial assets at fair value through surplus or deficit</th><th>Financial assets at fair value through net assets/ equity</th></tr><tr><td>Trading securities</td><td>Trading derivatives</td><td>Equity investments</td><td></td></tr><tr><td>CU million</td><td>CU million</td><td>CU million</td><td>CU million</td></tr><tr><td>Opening balance</td><td>6</td><td>5</td><td>4</td></tr><tr><td>Total gains or losses in surplus or deficit</td><td>(2)</td><td>(2)</td><td>-</td></tr></table>					Fair value measurement at end of the reporting period			Total	Financial assets at fair value through surplus or deficit	Financial assets at fair value through net assets/ equity	Trading securities	Trading derivatives	Equity investments		CU million	CU million	CU million	CU million	Opening balance	6	5	4	Total gains or losses in surplus or deficit	(2)	(2)	-	الأصول المقاسة بالقيمة العادلة ضمن المستوى 3 <table><tr><th colspan="3">قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية</th></tr><tr><th>الأصول المالية بالقيمة العادلة</th><th>الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز</th><th>المجموع</th></tr><tr><td>من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية</td><td>أوراق مالية للمتاجرة</td><td>للمتاجرة</td></tr><tr><td>استثمارات</td><td>مشتقات</td><td>حقوق ملكية</td></tr><tr><td>مليون ريال سعودي</td><td>مليون ريال سعودي</td><td>مليون ريال سعودي</td></tr></table>				قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية			الأصول المالية بالقيمة العادلة	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	المجموع	من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	أوراق مالية للمتاجرة	للمتاجرة	استثمارات	مشتقات	حقوق ملكية	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي
Fair value measurement at end of the reporting period			Total																																										
Financial assets at fair value through surplus or deficit	Financial assets at fair value through net assets/ equity																																												
Trading securities	Trading derivatives	Equity investments																																											
CU million	CU million	CU million	CU million																																										
Opening balance	6	5	4																																										
Total gains or losses in surplus or deficit	(2)	(2)	-																																										
قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية																																													
الأصول المالية بالقيمة العادلة	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	المجموع																																											
من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	أوراق مالية للمتاجرة	للمتاجرة																																											
استثمارات	مشتقات	حقوق ملكية																																											
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي																																											

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
in net	-	-	(1)	(1)	15	4	5	6	الرصيد الافتتاحي
assets/equity									مجموع المكاسب أو
Purchases	1	2	2	5					الخسائر
Issues	-	-	-	-	(4)	-	(2)	(2)	ضمن الفائض أو العجز
Settlements	-	(1)	-	(1)					ضمن صافي الأصول /
Transfers out of Level	-	(2)	-	(2)	(1)	(1)	-	-	حقوق الملكية
3					5	2	2	1	مشتريات
Closing balance	5	2	5	12	-	-	-	-	إصدارات
Total gains or losses for					(1)	-	(1)	-	تسويات
the period included in									تحويلات إلى خارج
surplus or deficit for	(1)	(1)	-	(2)	(2)	-	(2)	-	المستوى 3
assets held at the end of					12	5	2	5	الرصيد الختامي
the reporting period									مجموع المكاسب أو الخسائر
(Note: For liabilities, a similar table might be presented.)					(2)	-	(1)	(1)	للفترة المُضمنة في الفائض
									أو العجز للأصول المحتفظ بها
									في نهاية فترة القوائم المالية
									(ملاحظة: قد يُعرض جدول مماثل فيما يخص الالتزامات.)
Gains or losses included in surplus or deficit for the period (above) are presented in revenue as follows:									المكاسب أو الخسائر المُضمنة في الفائض أو العجز للفترة (أعلاه) تُعرض في الإيرادات كما يأتي:
					الإيرادات				
Total gains or losses included in surplus or deficit for the period				(4)	(4)				مجموع المكاسب أو الخسائر المُضمنة في الفائض أو العجز للفترة
Total gains or losses for the period included in surplus or deficit for assets held at the end				(2)	(2)				مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة المُضمنة في الفائض أو العجز للأصول المحتفظ بها في
of the reporting period									نهاية فترة القوائم المالية
									(ملاحظة: قد يُعرض جدول مماثل فيما يخص الالتزامات.)
(Note: For liabilities, a similar table might be presented.)									

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
16. The fair value at initial recognition of financial instruments that are not traded in active markets is determined in accordance with paragraph AG151 of IPSAS 41. However, when, after initial recognition, an entity will use a measurement technique that incorporates data not obtained from observable markets, there may be a difference between the transaction price at initial recognition and the amount determined at initial recognition using that measurement technique. In these circumstances, the difference will be recognized in surplus or deficit in subsequent periods in accordance with IPSAS 41 and the entity's accounting policy. Such recognition reflects changes in factors (including time) that market participants would consider in setting a price (see paragraph AG151 of IPSAS 41). An entity might disclose the following to comply with paragraph 34: Background On January 1, 20X1 an entity purchases for CU15 million financial assets that are not traded in an active market. The entity has only one class of such financial assets. The transaction price of CU15 million is the fair value at initial recognition. After initial recognition, the entity will apply a measurement technique to establish the financial assets' fair value. This measurement technique includes variables other than data from observable markets. At initial recognition, the same measurement technique would have resulted in an amount of CU14 million, which differs from fair value by CU1 million. The entity has existing differences of CU5 million at January 1, 20X1. Application of Requirements The entity's 20X2 disclosure would include the following: <i>Accounting Policies</i> The entity uses the following measurement technique to measure the fair value of financial instruments that are not traded in an active market: [description of technique not included in this example]. Differences may arise between the fair	16. تُحدّد القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 151 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. مع ذلك، إذا كانت الجهة ستستخدم، بعد الإثبات الأولي، أسلوب قياس يتضمن بيانات لم يتم الحصول عليها من أسواق يمكن رصدها، قد يكون هناك فرق بين سعر المعاملة عند الإثبات الأولي والمبلغ المحدد عند الإثبات الأولي باستخدام أسلوب القياس ذلك. في هذه الظروف، سيُثبت الفرق ضمن الفائض أو العجز في الفترات اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 والسياسة المحاسبية للجهة. ويعكس مثل هذا الإثبات التغيرات في العوامل (بما في ذلك الزمن) التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر (انظر فقرة إرشادات التطبيق 151 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وقد تُفصح الجهة عن الآتي للالتزام بالفقرة 34: خلفية في 1 يناير 20X1 تشتري الجهة مقابل 15 مليون ريال سعودي أصولاً مالية غير متداولة في سوق نشط. ولدى الجهة فئة واحدة فقط من هذه الأصول المالية. سعر المعاملة البالغ 15 مليون ريال سعودي هو القيمة العادلة عند الإثبات الأولي. بعد الإثبات الأولي، ستقوم الجهة بتطبيق أسلوب قياس لتحديد القيمة العادلة للأصول المالية. ويتضمن أسلوب القياس هذا متغيرات بخلاف بيانات من أسواق يمكن رصدها. لو أن نفس أسلوب القياس طُبق عند الإثبات الأولي لكان سينتج عنه مبلغ قدره 14 مليون ريال سعودي، وهو يختلف عن القيمة العادلة بمقدار 1 مليون ريال سعودي. ولدى الجهة فروقات موجودة بمبلغ 5 ملايين ريال سعودي في 1 يناير 20X1. تطبيق المتطلبات من شأن إفصاح الجهة لعام 20X2 أن يتضمن الآتي: <i>السياسات المحاسبية</i>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																
value at initial recognition (which, in accordance with IPSAS 41, is generally the transaction price) and the amount determined at initial recognition using the measurement technique. Any such differences are [description of the entity's accounting policy]. <i>In the Notes to the Financial Statements</i> As discussed in note X, the entity uses [name of measurement technique] to measure the fair value of the following financial instruments that are not traded in an active market. However, in accordance with IPSAS 41, the fair value of an instrument at inception is generally the transaction price. If the transaction price differs from the amount determined at inception using the measurement technique, that difference is [description of the entity's accounting policy]. The differences yet to be recognized in surplus or deficit are as follows:	تستخدم الجهة أسلوب القياس الآتي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط: [وصف الأسلوب غير مُضمن في هذا المثال]. قد تنشأ فروقات بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي (والتي، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، هي - بشكل عام - سعر المعاملة) والمبلغ المحدد عند الإثبات الأولي باستخدام أسلوب القياس. وأي فروقات من هذا القبيل هي [وصف السياسة المحاسبية للجهة]. <i>في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية</i> كما نوقش في الإيضاح X، تستخدم الجهة [اسم أسلوب القياس] لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية الآتية والتي هي غير متداولة في سوق نشط. مع ذلك، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، تكون القيمة العادلة لأداة عند إنشائها هي - بشكل عام - سعر المعاملة. وإذا اختلف سعر المعاملة عن المبلغ المُحدّد عند الإنشاء باستخدام أسلوب القياس، فإن هذا الفرق هو [وصف السياسة المحاسبية للجهة]. الفروقات التي من تُثبت بعد ضمن الفائض أو العجز هي كما يأتي:																																																
<table><tr><th></th><th>Dec 31, X2</th><th>Dec 31, X1</th></tr><tr><th></th><th>CU million</th><th>CU million</th></tr><tr><td>Balance at beginning of year</td><td>5.3</td><td>5.0</td></tr><tr><td>New transactions</td><td>-</td><td>1.0</td></tr><tr><td>Amounts recognized in surplus or deficit during the year</td><td>(0.7)</td><td>(0.8)</td></tr><tr><td>Other increases</td><td>-</td><td>0.2</td></tr><tr><td>Other decreases</td><td>(0.1)</td><td>(0.1)</td></tr><tr><td>Balance at end of year</td><td>4.5</td><td>5.3</td></tr></table>		Dec 31, X2	Dec 31, X1		CU million	CU million	Balance at beginning of year	5.3	5.0	New transactions	-	1.0	Amounts recognized in surplus or deficit during the year	(0.7)	(0.8)	Other increases	-	0.2	Other decreases	(0.1)	(0.1)	Balance at end of year	4.5	5.3	<table><tr><th>31 ديسمبر X1</th><th>31 ديسمبر X2</th><th></th></tr><tr><th>مليون ريال سعودي</th><th>مليون ريال سعودي</th><th></th></tr><tr><td>5.0</td><td>5.3</td><td>الرصيد في بداية السنة</td></tr><tr><td>1.0</td><td>-</td><td>المعاملات الجديدة</td></tr><tr><td>(0.8)</td><td>(0.7)</td><td>المبالغ المثبتة ضمن الفائض أو العجز خلال السنة</td></tr><tr><td>0.2</td><td>-</td><td>زيادات أخرى</td></tr><tr><td>(0.1)</td><td>(0.1)</td><td>انخفاضات أخرى</td></tr><tr><td>5.3</td><td>4.5</td><td>الرصيد في نهاية السنة</td></tr></table>	31 ديسمبر X1	31 ديسمبر X2		مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي		5.0	5.3	الرصيد في بداية السنة	1.0	-	المعاملات الجديدة	(0.8)	(0.7)	المبالغ المثبتة ضمن الفائض أو العجز خلال السنة	0.2	-	زيادات أخرى	(0.1)	(0.1)	انخفاضات أخرى	5.3	4.5	الرصيد في نهاية السنة
	Dec 31, X2	Dec 31, X1																																															
	CU million	CU million																																															
Balance at beginning of year	5.3	5.0																																															
New transactions	-	1.0																																															
Amounts recognized in surplus or deficit during the year	(0.7)	(0.8)																																															
Other increases	-	0.2																																															
Other decreases	(0.1)	(0.1)																																															
Balance at end of year	4.5	5.3																																															
31 ديسمبر X1	31 ديسمبر X2																																																
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي																																																
5.0	5.3	الرصيد في بداية السنة																																															
1.0	-	المعاملات الجديدة																																															
(0.8)	(0.7)	المبالغ المثبتة ضمن الفائض أو العجز خلال السنة																																															
0.2	-	زيادات أخرى																																															
(0.1)	(0.1)	انخفاضات أخرى																																															
5.3	4.5	الرصيد في نهاية السنة																																															

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Nature and Extent of Risks Arising from Financial Instruments (paragraphs 38–49 and AG6–AG30)	طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية (الفقرات 38-49 وفقرات إرشادات التطبيق 6-30)
Qualitative Disclosures (paragraph 40)	الإفصاحات النوعية (الفقرة 40)
17. The type of qualitative information an entity might disclose to meet the requirements in paragraph 40 includes, but is not limited to, a narrative description of: a. The entity's exposures to risk and how they arose. Information about risk exposures might describe exposures both gross and net of risk transfer and other risk-mitigating transactions. b. The entity's policies and processes for accepting, measuring, monitoring, and controlling risk, which might include: i. The structure and organization of the entity's risk management function(s), including a discussion of independence and accountability; ii. The scope and nature of the entity's risk reporting or measurement systems; iii. The entity's policies for hedging or mitigating risk, including its policies and procedures for taking collateral; and iv. The entity's processes for monitoring the continuing effectiveness of such hedges or mitigating devices. c. The entity's policies and procedures for avoiding excessive concentrations of risk.	17. يتضمن نوع المعلومات النوعية التي قد تُفصح عنها الجهة لاستيفاء المتطلبات الواردة في الفقرة 40، ولكنه لا يقتصر على، وصف سردي لما يأتي: أ. تعرضات الجهة للمخاطر وكيفية نشأتها. قد تصف المعلومات حول التعرضات للمخاطر كلاً من إجمالي وصافي تحويلات المخاطر والمعاملات الأخرى المخففة للمخاطر. ب. سياسات وإجراءات الجهة لقبول، وقياس، ومراقبة المخاطر والسيطرة عليها، والتي قد تتضمن: (1) هيكل وتنظيم وظيفة (وظائف) إدارة المخاطر بالجهة، بما في ذلك مناقشة لاستقلاليتها ومسؤولياتها؛ و (2) نطاق وطبيعة أنظمة التقرير عن، أو قياس، المخاطر؛ و (3) سياسات الجهة المتعلقة بالتحوط أو تخفيف المخاطر، بما في ذلك سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بأخذ ضمان رهني؛ و (4) إجراءات الجهة لمراقبة الفاعلية المستمرة لمثل هذه التحوطات أو أدوات التخفيف. ج. سياسات وإجراءات الجهة لتجنب التركيزات المفرطة للمخاطر.
18. Information about the nature and extent of risks arising from financial instruments is more useful if it highlights any relationship between financial instruments that can affect the amount, timing or uncertainty of an entity's future cash flows. The extent to which a risk exposure is altered by such relationships might be apparent to users from the disclosures required by this Standard, but in some cases further disclosures might be useful.	18. تكون المعلومات حول طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية أكثر فائدة إذا أُلقت الضوء على أي علاقة بين الأدوات المالية التي يمكن أن تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة أو توقيتها أو عدم تأكدها. وقد يكون القدر الذي تغير به هذه العلاقات التعرض للمخاطر واضحاً للمستخدمين من الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار، ولكن في بعض الحالات قد يكون من المفيد إجراء إفصاحات إضافية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
19. In accordance with paragraph 40(c), entities disclose any change in the qualitative information from the previous period and explain the reasons for the change. Such changes may result from changes in exposure to risk or from changes in the way those exposures are managed.	19. وفقاً للفقرة 40(ج)، تُفصح الجهات عن أي تغير في المعلومات النوعية عن الفترة السابقة وتوضح أسباب التغير. قد تنتج مثل هذه التغيرات من تغيرات في التعرض للمخاطر أو من تغيرات في الطريقة التي تتم بها إدارة تلك التعرضات.
<i>Quantitative Disclosures (paragraphs 41–49 and AG7–AG30)</i>	<i>الإفصاحات الكمية (الفقرات 41-49 وفقرات إرشادات التطبيق 7-30)</i>
20. Paragraph 41 requires disclosure of quantitative data about concentrations of risk. For example, concentrations of credit risk may arise from: a. Industry sectors. Thus, if an entity's counterparties are concentrated in one or more industry sectors (such as retail or wholesale), it would disclose separately exposure to risks arising from each concentration of counterparties. b. Credit rating or other measure of credit quality. Thus, if an entity's counterparties are concentrated in one or more credit qualities (such as secured loans or unsecured loans) or in one or more credit ratings (such as investment grade or speculative grade), it would disclose separately exposure to risks arising from each concentration of counterparties. c. Geographical distribution. Thus, if an entity's counterparties are concentrated in one or more geographical markets (such as Asia or Europe), it would disclose separately exposure to risks arising from each concentration of counterparties. d. A limited number of individual counterparties or groups of closely related counterparties. Similar principles apply to identifying concentrations of other risks, including liquidity risk and market risk. For example, concentrations of liquidity risk may arise from the repayment terms of financial liabilities, sources of borrowing facilities or reliance on a particular market in which to realize liquid assets. Concentrations of foreign exchange risk may arise if an entity has a significant net open position in a single foreign currency, or aggregate net open positions in several currencies that tend to move together.	20. تتطلب الفقرة 41 الإفصاح عن بيانات كمية حول تركيزات المخاطر. على سبيل المثال، قد تنشأ تركيزات المخاطر الائتمانية عن: أ. قطاعات الصناعة. وبالتالي، إذا كانت الأطراف المقابلة للجهة مركزة في قطاع صناعة واحد أو أكثر (مثل قطاع التجزئة أو قطاع الجملة)، فمن شأن الجهة أن تفصح - بشكل منفصل - عن التعرض للمخاطر الناشئة عن كل تركيز للأطراف المقابلة. ب. التصنيف الائتماني أو قياس آخر لجودة الائتمان. وبالتالي، إذا كانت الأطراف المقابلة للجهة مركزة في جودة ائتمان واحدة أو أكثر (مثل القروض المضمونة أو القروض غير المضمونة) أو في تصنيف ائتماني واحد أو أكثر (مثل درجة الاستثمار أو درجة المضاربة)، فمن شأن الجهة أن تفصح - بشكل منفصل - عن التعرض للمخاطر الناشئة عن كل تركيز للأطراف المقابلة. ج. التوزيع الجغرافي. وبالتالي، إذا كانت الأطراف المقابلة للجهة مركزة في سوق جغرافي واحد أو أكثر (مثل آسيا أو أوروبا)، فمن شأن الجهة أن تفصح - بشكل منفصل - عن التعرض للمخاطر الناشئة عن كل تركيز للأطراف المقابلة. د. عدد محدود من الأطراف المقابلة الفردية أو مجموعات من الأطراف المقابلة ذات العلاقة الوثيقة. تنطبق مبادئ مماثلة على تحديد تركيزات المخاطر الأخرى، بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر السوق. على سبيل المثال، قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة عن شروط تسديد الالتزامات المالية، ومصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق بعينه لكي تُحقق فيه أصول سائلة. وقد تنشأ تركيزات مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كان للجهة مركز صافي مفتوح مهم في عملة أجنبية واحدة، أو مجمع مراكز صافية مفتوحة في عدة عملات تميل إلى التحرك سوياً.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
21. In accordance with paragraph AG8, disclosure of concentrations of risk includes a description of the shared characteristic that identifies each concentration. For example, the shared characteristic may refer to geographical distribution of counterparties by groups of countries, individual countries or regions within countries.	21. وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 8، يشمل الإفصاح عن تركيزات المخاطر وصفا للخصائص المشتركة التي تحدد كل تركيز. على سبيل المثال، قد تشير الخاصية المشتركة إلى التوزيع الجغرافي للأطراف المقابلة بحسب مجموعات من البلدان، أو بلدان فردية، أو مناطق داخل بلدان.
22. When quantitative information at the end of the reporting period is unrepresentative of the entity's exposure to risk during the period, paragraph 42 requires further disclosure. To meet this requirement, an entity might disclose the highest, lowest, and average amount of risk to which it was exposed during the period. For example, if an entity typically has a large exposure to a particular currency, but at year-end unwinds the position, the entity might disclose a graph that shows the exposure at various times during the period, or disclose the highest, lowest, and average exposures.	22. عندما تكون المعلومات الكمية في نهاية فترة القوائم المالية غير معبرة عن تعرض الجهة للمخاطر خلال الفترة، فإن الفقرة 42 تتطلب إفصاحات إضافية. وللاستيفاء هذا المتطلب، قد تفصح الجهة عن المبلغ الأعلى والأدنى والمتوسط للمخاطر التي كانت الجهة متعرضة له خلال الفترة. على سبيل المثال، إذا كان لدى الجهة - عادة - تعرض كبير لعملة معينة، ولكنها في نهاية السنة تُغلق المركز، فإن الجهة قد تفصح عن رسم بياني يبين التعرض في أوقات مختلفة خلال الفترة، أو تفصح عن المبلغ الأعلى والأدنى والمتوسط للتعرض للمخاطر.
Credit Risk (paragraphs 42A–43, AG8A–AG10)	المخاطر الائتمانية (الفقرات 42أ–43 وفقرات إرشادات التطبيق 8أ–10)
22A. The following examples illustrate possible ways in which an entity might provide the disclosures required by paragraphs 42A–42N of IPSAS 30. However, these illustrations do not address all possible ways of applying the disclosure requirements.	22أ. توضح الأمثلة الآتية طرقاً ممكنة قد تقدم الجهة بها الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 42أ–42ن من معيار المحاسبة للقطاع العام 30. ومع ذلك، فإن هذه الأمثلة التوضيحية لا تتناول جميع الطرق الممكنة لتطبيق متطلبات الإفصاح.
<i>Illustrating the Application of Paragraphs 42H and 42I</i>	<i>توضيح تطبيق الفقرتين 42ج و42ط</i>
22B. The following example illustrates one way of providing information about the changes in the loss allowance and the significant changes in the gross carrying amount of financial assets during the period that contributed to changes in the loss allowance as required by paragraphs 42H–42I. This example does not illustrate the requirements for financial assets that are purchased or originated credit-impaired.	22ب. يوضح المثال الآتي إحدى طرق تقديم المعلومات حول التغيرات في مخصص الخسائر والتغيرات المهمة في القيمة الدفترية الإجمالية للأصول المالية خلال الفترة التي ساهمت في التغيرات في مخصص الخسائر كما هو مطلوب بموجب الفقرتين 42ج–42ط. لا يوضح هذا المثال المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية التي تُعد أصولاً مالية مشتراة أو مُستحدثة ذات مستوى ائتماني هابط.
Mortgage loans–loss allowance 12-month expected credit losses Lifetime expected credit losses (collectively assessed) Lifetime expected credit losses Credit-impaired financial assets (lifetime expected credit losses)	الأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط (الخسائر الائتمانية) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (مقومة) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (مقومة) مخصص الخسائر للقروض العقارية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ			
(individually assessed)					المتوقعة على مدى العمر	(مقومة على أساس فردي)	على أساس جماعي	
CU'000								ألف ريال سعودي
Loss allowance as at January 1	X	X	X	X	X	X	X	مخصص الخسائر في 1 يناير
Changes due to financial instruments recognized as at January 1:								التغيرات بسبب الأدوات المالية المُثبتة كما في 1 يناير:
- Transfer to lifetime expected credit losses	(X)	X	X	-				
- Transfer to credit-impaired financial assets	(X)	-	(X)	X	-	X	X	- تحويل إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر
- Transfer to 12-month expected credit losses	X	(X)	(X)	-	X	(X)	-	- تحويل إلى الأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط
- Financial assets that have been derecognized during the period	(X)	(X)	(X)	(X)	-	(X)	(X)	- تحويل إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا
New financial assets originated or purchased	X	-	-	-				- الأصول المالية التي تم إلغائها إثباتها خلال الفترة
Write-offs	-	-	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	الأصول المالية الجديدة المستحدثة أو المشتراة
Changes in models/risk parameters	X	X	X	X	-	-	-	الشطب
Foreign exchange and other movements	X	X	X	X	(X)	(X)	-	التغيرات في النماذج/معلومات المخاطر
Loss allowance as at December 31	X	X	X	X	X	X	X	

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
					حركة أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى X X X X X X X X مخصص الخسائر في 31 ديسمبر				
Significant changes in the gross carrying amount of mortgage loans that contributed to changes in the loss allowance were: - The acquisition of Region Y's prime mortgage portfolio increased the residential mortgage book by x percent, with a corresponding increase in the loss allowance measured on a 12-month basis. - The write off of the CUXX Region Z's mortgage portfolio following the collapse of the local market in the region reduced the loss allowance for financial assets with objective evidence of impairment by CUX. - The expected increase in unemployment in Region X caused a net increase in financial assets whose loss allowance is equal to lifetime expected credit losses and caused a net increase of CUX in the lifetime expected credit losses allowance.					كانت التغيرات المهمة في القيمة الدفترية الإجمالية للقروض العقارية التي ساهمت في التغيرات في مخصص الخسائر كما يأتي: - أدى اقتناء محفظة قروض عقارية من الدرجة الأولى في المنطقة ذ إلى زيادة القيمة الدفترية للقروض السكنية بنسبة x مع زيادة مرادفة في مخصص الخسائر مقاسة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا. - أدى شطب محفظة القروض العقارية في المنطقة ض البالغة XX ريال سعودي عقب انهيار السوق المحلي في المنطقة إلى تخفيض مخصص الخسائر للأصول المالية التي يوجد لها دليل موضوعي على الهبوط في القيمة وذلك بمبلغ X ريال سعودي. - تسببت الزيادة المتوقعة في البطالة في المنطقة ق في صافي زيادة في الأصول المالية التي يساوي مخصص الخسائر لها الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وتسببت في صافي زيادة قدرها X ريال سعودي في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.				
The significant changes in the gross carrying amount of mortgage loans are further explained below:					وأدناه مزيدا من التوضيح للتغيرات المهمة في القيمة الدفترية الإجمالية للقروض العقارية:				
Mortgage loans—gross carrying amount	12-month expected credit losses	Lifetime expected credit losses (collectively assessed)	Lifetime expected credit losses (individually assessed)	Credit-impaired financial assets (lifetime expected credit losses)	الأصول المالية ذات المستوى الائتماني الهابط (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (مقومة على أساس فردي)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (مقومة على أساس جماعي)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا	القيمة الدفترية الإجمالية للقروض العقارية

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
CU'000									ألف ريال سعودي
Gross carrying amount as at January 1	X	X	X	X					القيمة الدفترية الإجمالية كما في 1 يناير
Individual financial assets transferred to lifetime expected credit losses	(X)	–	X	–	X	X	X	X	الأصول المالية الفردية المحولة إلى الخسائر الائتمانية
Individual financial assets transferred to credit-impaired financial assets	(X)	–	(X)	X	–	X	–	(X)	المتوقعة على مدى العمر
Individual financial assets transferred from credit-impaired financial assets	X	–	X	(X)					الأصول المالية الفردية المحولة إلى الأصول المالية ذات المستوى
Financial assets assessed on collective basis	(X)	X	–	–	X	(X)	–	(X)	الائتماني الهابط
New financial assets originated or purchased	X	–	–	–					الأصول المالية الفردية المحولة من الأصول المالية ذات المستوى
Write-offs	–	–	(X)	(X)					الائتماني الهابط
Financial assets that have been derecognized	(X)	(X)	(X)	(X)					الأصول المالية الفردية المحولة من الأصول المالية ذات المستوى
Changes due to modifications that did not result in derecognition	(X)	–	(X)	(X)	(X)	X	–	X	الائتماني الهابط
Other changes	X	X	X	X					الأصول المالية المقومة على أساس جماعي
Gross carrying amount as at December 31	X	X	X	X	–	–	X	(X)	الأصول المالية الجديدة المستحقة أو المشتراة الشطب
					(X)	(X)	–	–	

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	الأصول المالية التي تم إلغاؤها (X) (X) (X) (X) إثباتها التغيرات بسبب التعديلات التي لم ينتج عنها إلغاء إثبات (X) (X) - تغيرات أخرى القيمة الدفترية الإجمالية كما في 31 ديسمبر X X X X
<i>Illustrating the Application of Paragraphs 42M and 42N</i>	<i>توضيح تطبيق الفقرتين 42م و42ن</i>
22C. The following example illustrates some ways of providing information about an entity's credit risk exposure and significant credit risk concentrations in accordance with paragraph 42M of IPSAS 30. The number of grades used to disclose the information in accordance with paragraph 42M of IPSAS 30 shall be consistent with the number that the entity uses to report internally to key management personnel for internal credit risk management purposes. However, if information about credit risk rating grades is not available without undue cost or effort and an entity uses past due information to assess whether credit risk has increased significantly since initial recognition in accordance with paragraph 83 of IPSAS 41, the entity shall provide an analysis by past due status for those financial assets.	22ج. يوضح المثال الآتي بعض طرق تقديم المعلومات حول تعرض الجهة للمخاطر الائتمانية والتركيزات المهمة لمخاطرها الائتمانية وفقاً للفقرة 42م من معيار المحاسبة للقطاع العام 30. يجب أن يكون عدد الدرجات المستخدمة للإفصاح عن المعلومات وفقاً للفقرة 42م من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 متسقاً مع العدد الذي تستخدمه الجهة للتقرير داخلياً إلى كبار موظفي الإدارة لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية داخلياً. ومع ذلك، إذا كانت المعلومات حول درجات تصنيف المخاطر الائتمانية غير متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما وكانت الجهة تستخدم معلومات تجاوز موعد الاستحقاق لتقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإنه يجب على الجهة أن تقدم تحليلاً بحسب وضع تجاوز موعد الاستحقاق لتلك الأصول المالية.
Loan credit risk exposure by internal rating grades	التعرض للمخاطر الائتمانية للقروض بحسب درجات التصنيف الداخلي القروض الزراعية العروض العقارية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
20XX CU'000	Mortgage Loans		Agriculture Loans		القيمة الدفترية الإجمالية		القيمة الدفترية الإجمالية		20XX
	Gross carrying amount		Gross carrying amount		على مدى العمر		على مدى 12 شهرا		ألف ريال سعودي
	Lifetime	12-month	Lifetime	12-month					
					X	X	X	X	الدرجات الداخلية 2-1
	Internal Grade 1–2	X	X	X	X				
	Internal Grade 3–4	X	X	X	X				الدرجات الداخلية 4-3
	Internal Grade 5–6	X	X	X	X				
	Internal Grade 7	X	X	X	X	X	X	X	الدرجات الداخلية 6-5
									الدرجة الداخلية 7
						</			

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
					X	X	X	X	C
					X	X	X	X	D
					X	X	X	X	المجموع
Loan risk profile by probability of default					حجم المخاطر للقروض بحسب احتمالية التعثر في السداد				
20XX	Mortgage Loans Gross		Agriculture Loans		القروض الزراعية		القروض العقارية		20XX
CU'000	carrying amount		Gross carrying amount		القيمة الدفترية الإجمالية		القيمة الدفترية الإجمالية		ألف ريال سعودي
	12-month	Lifetime	12-month	Lifetime	على مدى العمر	على مدى 12 شهرا	على مدى العمر	على مدى 12 شهرا	
0.00 – 0.10	X	X	X	X	X	X	X	X	0.10 – 0.00
0.11 – 0.40	X	X	X	X	X	X	X	X	0.40 – 0.11
0.41 – 1.00	X	X	X	X	X	X	X	X	1.00 – 0.41
1.01 – 3.00	X	X	X	X	X	X	X	X	3.00 – 1.01
3.01 – 6.00	X	X	X	X	X	X	X	X	6.00 – 3.01
6.01 – 11.00	X	X	X	X	X	X	X	X	11.00 – 6.01
11.01 – 17.00	X	X	X	X	X	X	X	X	17.00 – 11.01
17.01 – 25.00	X	X	X	X	X	X	X	X	25.00 – 17.01
25.01 – 50.00	X	X	X	X	X	X	X	X	50.00 – 25.01
50.01+	X	X	X	X	X	X	X	X	50.01+
Total	X	X	X	X					

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																																																																
	X X X X المجموع																																																																																																
22D. The Department of Agriculture provides short-term financing to both small-scale and large-scale farmers. The purpose of the financing is to purchase inputs such as fertilizers, seeds and pesticides. The Department of Agriculture discloses its small-scale farmers financing and large-scale farmers financing as separate classes of financial instruments and applies the simplified approach to its trade receivables so that the loss allowance is always measured at an amount equal to lifetime expected credit losses. The following table illustrates the use of a provision matrix as a risk profile disclosure under the simplified approach:	22د. تقدم وزارة الزراعة تمويلًا قصير الأجل لكل من كبار وصغار المزارعين. الغرض من التمويل هو شراء مدخلات مثل الأسمدة، والبذور، ومبيدات الآفات. تفصح وزارة الزراعة عن التمويل المقدم لكبار المزارعين والتمويل المقدم لصغار المزارعين على أنهما فئتين منفصلتين من الأدوات المالية وتطبق المنهج المُبسّط على ذممها المدينة التجارية بحيث يكون مخصص الخسائر مقاسًا دائمًا بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يوضح الجدول الآتي استخدام مصفوفة المخصص على أنها إفصاح عن حجم المخاطر بموجب المنهج المُبسّط.																																																																																																
20XX CU'000 Trade receivables days past due <table><tr><th>Small-scale farmers financing</th><th>Current</th><th>More than 30 days</th><th>More than 60 days</th><th>More than 90 days</th><th>Total</th></tr><tr><td>Expected credit loss rate</td><td>0.10%</td><td>2%</td><td>5%</td><td>13%</td><td></td></tr><tr><td>Estimated total gross carrying amount at default</td><td>CU20,777</td><td>CU1,416</td><td>CU673</td><td>CU235</td><td>CU23,101</td></tr><tr><td>Lifetime expected credit losses—small-scale farmers financing</td><td>CU21</td><td>CU28</td><td>CU34</td><td>CU31</td><td>CU114</td></tr><tr><th>Large-scale farmers financing</th><th></th><th></th><th></th><th></th><th></th></tr><tr><td>Expected credit loss rate</td><td>0.20%</td><td>3%</td><td>8%</td><td>15%</td><td></td></tr><tr><td>Estimated total gross carrying amount at default</td><td>CU19,222</td><td>CU2,010</td><td>CU301</td><td>CU154</td><td>CU21,687</td></tr><tr><td>Lifetime expected credit losses—large-scale farmers financing</td><td>CU38</td><td>CU60</td><td>CU24</td><td>CU23</td><td>CU145</td></tr></table>	Small-scale farmers financing	Current	More than 30 days	More than 60 days	More than 90 days	Total	Expected credit loss rate	0.10%	2%	5%	13%		Estimated total gross carrying amount at default	CU20,777	CU1,416	CU673	CU235	CU23,101	Lifetime expected credit losses—small-scale farmers financing	CU21	CU28	CU34	CU31	CU114	Large-scale farmers financing						Expected credit loss rate	0.20%	3%	8%	15%		Estimated total gross carrying amount at default	CU19,222	CU2,010	CU301	CU154	CU21,687	Lifetime expected credit losses—large-scale farmers financing	CU38	CU60	CU24	CU23	CU145	20XX ألف ريال سعودي الذمم المدينة التجارية التي تجاوزت موعد استحقاقها <table><tr><th>المجموع</th><th>بأكثر من 90 يومًا</th><th>بأكثر من 60 يومًا</th><th>بأكثر من 30 يومًا</th><th>حاليًا</th><th></th></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>التمويل المقدم لصغار المزارعين</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة</td></tr><tr><td>23,101</td><td>235</td><td>673</td><td>1,416</td><td>20,777</td><td>مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد</td></tr><tr><td>114</td><td>31</td><td>34</td><td>28</td><td>21</td><td>الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - التمويل المقدم لصغار المزارعين</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>التمويل المقدم لكبار المزارعين</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة</td></tr><tr><td>21,687</td><td>154</td><td>301</td><td>2,010</td><td>19,222</td><td>مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد</td></tr></table>	المجموع	بأكثر من 90 يومًا	بأكثر من 60 يومًا	بأكثر من 30 يومًا	حاليًا							التمويل المقدم لصغار المزارعين						معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة	23,101	235	673	1,416	20,777	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد	114	31	34	28	21	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - التمويل المقدم لصغار المزارعين						التمويل المقدم لكبار المزارعين						معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة	21,687	154	301	2,010	19,222	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد
Small-scale farmers financing	Current	More than 30 days	More than 60 days	More than 90 days	Total																																																																																												
Expected credit loss rate	0.10%	2%	5%	13%																																																																																													
Estimated total gross carrying amount at default	CU20,777	CU1,416	CU673	CU235	CU23,101																																																																																												
Lifetime expected credit losses—small-scale farmers financing	CU21	CU28	CU34	CU31	CU114																																																																																												
Large-scale farmers financing																																																																																																	
Expected credit loss rate	0.20%	3%	8%	15%																																																																																													
Estimated total gross carrying amount at default	CU19,222	CU2,010	CU301	CU154	CU21,687																																																																																												
Lifetime expected credit losses—large-scale farmers financing	CU38	CU60	CU24	CU23	CU145																																																																																												
المجموع	بأكثر من 90 يومًا	بأكثر من 60 يومًا	بأكثر من 30 يومًا	حاليًا																																																																																													
					التمويل المقدم لصغار المزارعين																																																																																												
					معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة																																																																																												
23,101	235	673	1,416	20,777	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد																																																																																												
114	31	34	28	21	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - التمويل المقدم لصغار المزارعين																																																																																												
					التمويل المقدم لكبار المزارعين																																																																																												
					معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة																																																																																												
21,687	154	301	2,010	19,222	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية المقدرة عند التعثر في السداد																																																																																												

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - التمويل المقدم لكبار المزارعين 38 60 24 23 145
Credit Risk (paragraphs 43–45, AG9 and AG10)	المخاطر الائتمانية (الفقرات 43-45 وفقرتا إرشادات التطبيق 9 و10)
23. Paragraph 43 requires an entity to disclose information about its exposure to credit risk by class of financial instrument. Financial instruments in the same class share economic characteristics with respect to the risk being disclosed (in this case, credit risk). For example, an entity might determine that residential mortgages, unsecured agricultural loans, and research and development loans each have different economic characteristics.	23. تتطلب الفقرة 43 أن توضح الجهة عن معلومات حول تعرضها للمخاطر الائتمانية بحسب فئة الأدوات المالية. تشترك الأدوات المالية في نفس الفئة في الخصائص الاقتصادية فيما يخص المخاطر التي يتم الإفصاح عنها (في هذه الحالة، المخاطر الائتمانية). على سبيل المثال، قد تحدد الجهة أن القروض السكنية، والقروض الزراعية غير المضمونة، وقروض البحث والتطوير، لكل منها خصائص اقتصادية مختلفة.
<i>Collateral and Other Credit Enhancements Pledged (paragraph 43(b))</i>	<i>الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى المرهونة (الفقرة 43(ب))</i>
24. Paragraph 43(b) requires an entity to describe collateral available as security for assets it holds and other credit enhancements obtained. An entity might meet this requirement by disclosing: - The policies and processes for valuing and managing collateral and other credit enhancements obtained; - A description of the main types of collateral and other credit enhancements (examples of the latter being guarantees, credit derivatives, and netting agreements that do not qualify for offset in accordance with IPSAS 28); - The main types of counterparties to collateral and other credit enhancements and their creditworthiness; and - Information about risk concentrations within the collateral or other credit enhancements.	24. تتطلب الفقرة 43(ب) أن تصف الجهة الضمان الرهني المتوفر على أنه ضمان للأصول التي تحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها. قد تستوفي الجهة هذا المتطلب من خلال الإفصاح عن: - السياسات والإجراءات المتعلقة بتقييم وإدارة الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها؛ و - وصف للأنواع الرئيسية للضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى (من أمثلة هذه الأخيرة الضمانات، والمشتقات الائتمانية، واتفاقيات المقاصة التي لا تتأهل للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛ و - الأنواع الرئيسية للأطراف المقابلة في الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى وجدارتها الائتمانية؛ و - معلومات حول تركيزات المخاطر ضمن الضمان الرهني أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.
25. [Deleted].	25. [حذفت].
26. [Deleted].	26. [حذفت].
27. [Deleted].	27. [حذفت].
28. [Deleted].	28. [حذفت].

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
29. [Deleted].	29. [محذفت].
30. [Deleted].	30. [محذفت].
31. [Deleted].	31. [محذفت].
Market Risk (paragraphs 47–49 and AG19–AG30)	مخاطر السوق (الفقرات 47-49 وفقرات إرشادات التطبيق 19-30)
32. Paragraph 47(a) requires a sensitivity analysis for each type of market risk to which the entity is exposed. There are three types of market risk: interest rate risk, currency risk, and other price risk. Other price risk may include risks such as equity price risk, commodity price risk, prepayment risk (i.e., the risk that one party to a financial asset will incur a financial loss because the other party repays earlier or later than expected), and residual value risk (e.g., a lessor of motor cars that writes residual value guarantees is exposed to residual value risk). Risk variables that are relevant to disclosing market risk include, but are not limited to: - The yield curve of market interest rates. It may be necessary to consider both parallel and non-parallel shifts in the yield curve. - Foreign exchange rates. - Prices of equity instruments. - Market prices of commodities.	32. تتطلب الفقرة 47(أ) تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها الجهة. هناك ثلاثة أنواع من مخاطر السوق هي: مخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر العملات، ومخاطر الأسعار الأخرى. قد تتضمن مخاطر الأسعار الأخرى مخاطر مثل مخاطر أسعار حقوق الملكية، ومخاطر أسعار السلع، ومخاطر السداد المبكر (أي المخاطر المتمثلة في أن طرفاً في أصل مالي سيتكبد خسارة مالية لأن الطرف الآخر يسدد في تاريخ أبكر مما هو متوقع أو تاريخ متأخر عما هو متوقع)، ومخاطر القيمة المتبقية (على سبيل المثال، مؤجر السيارات الذي يحرر ضمانات للقيمة المتبقية يكون معرضاً لمخاطر القيمة المتبقية). وتتضمن متغيرات المخاطر ذات الصلة بالإفصاح عن مخاطر السوق ما يأتي، ولكنها لا تقتصر عليه: أ. منحني العائد لمعدلات الفائدة في السوق. قد يكون من الضروري الأخذ في الاعتبار كلا من التحولات الموازية وغير الموازية في منحني العائد. ب. أسعار صرف العملات الأجنبية. ج. أسعار أدوات حقوق الملكية. د. أسعار السوق للسلع.
33. Paragraph 47(a) requires the sensitivity analysis to show the effect on surplus or deficit and net assets/equity of reasonably possible changes in the relevant risk variable. For example, relevant risk variables might include: - Prevailing market interest rates, for interest-sensitive financial instruments such as a variable rate loan; or - Currency rates and interest rates, for foreign currency financial instruments such as foreign currency bonds.	33. تتطلب الفقرة 47(أ) أن يظهر تحليل الحساسية أثر التغيرات الممكنة - بشكل معقول - في متغير المخاطر ذات الصلة على الفائض أو العجز وصافي الأصول/ حقوق الملكية. على سبيل المثال، قد تتضمن متغيرات المخاطر ذات الصلة: أ. معدلات الفائدة السائدة في السوق، للأدوات المالية الحساسة للفائدة مثل قرض ذي معدل فائدة متغير؛ أو ب. أسعار العملات ومعدلات الفائدة، للأدوات المالية بالعملات الأجنبية مثل السندات بالعملات الأجنبية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
34. For interest rate risk, the sensitivity analysis might show separately the effect of a change in market interest rates on: a. Interest revenue and expense; b. Other line items of surplus or deficit (such as trading gains and losses); and c. When applicable, net assets/equity. An entity might disclose a sensitivity analysis for interest rate risk for each currency in which the entity has material exposures to interest rate risk.	34. فيما يخص مخاطر معدلات الفائدة، قد يظهر تحليل الحساسية - بشكل منفصل - أثر التغير في معدلات الفائدة في السوق: أ. إيراد ومصرفو الفائدة؛ و ب. بنود مستقلة أخرى ضمن الفائض أو العجز (مثل مكاسب وخسائر المتاجرة)؛ و ج. صافي الأصول/ حقوق الملكية، عندما ينطبق ذلك. قد تفصح الجهة عن تحليل الحساسية لمخاطر معدلات الفائدة لكل عملة يكون لدى الجهة فيها تعرضات ذات أهمية نسبية لمخاطر معدلات الفائدة.
35. Because the factors affecting market risk vary depending on the specific circumstances of each entity, the appropriate range to be considered in providing a sensitivity analysis of market risk varies for each entity and for each type of market risk.	35. نظراً لأن العوامل التي تؤثر على مخاطر السوق تختلف تبعاً للظروف الخاصة بكل جهة، فإن النطاق المناسب الذي يتعين أخذه في الاعتبار عند تقديم تحليل حساسية لمخاطر السوق يختلف لكل جهة ولكل نوع من مخاطر السوق.
36. The following example illustrates the application of the disclosure requirement in paragraph 47(a): Interest Rate Risk At December 31, 20X2, if interest rates at that date had been 10 basis points lower with all other variables held constant, surplus for the year would have been CU1.7 million (20X1—CU2.4 million) higher, arising mainly as a result of lower interest expense on variable borrowings. If interest rates had been 10 basis points higher, with all other variables held constant, surplus would have been CU1.5 million (20X1—CU2.1 million) lower, arising mainly as a result of higher interest expense on variable borrowings. Surplus is more sensitive to interest rate decreases than increases because of borrowings with capped interest rates. The sensitivity is lower in 20X2 than in 20X1 because of a reduction in outstanding borrowings that has occurred as the entity's debt has matured (see note X).^(a) Foreign Currency Exchange Rate Risk At December 31, 20X2, if the CU had weakened 10 percent against the US dollar with all other variables held constant, surplus for the year would have been CU2.8 million (20X1—CU6.4 million) lower, revenue would have been CU1.2 million (20X1—CU1.1	36. يوضح المثال الآتي تطبيق متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 47(أ): مخاطر معدلات الفائدة في 31 ديسمبر 20X2، لو كانت معدلات الفائدة في ذلك التاريخ أقل بمقدار 10 نقاط أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن الفائض كان سيصير أعلى بمقدار 1.7 مليون ريال سعودي (20X1 - 2.4 مليون ريال سعودي)، وينشأ ذلك - بشكل رئيس - نتيجة لمصرفو فائدة أقل على القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة. ولو كانت معدلات الفائدة أعلى بمقدار 10 نقاط أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن الفائض كان سيصير أقل بمقدار 1.5 مليون ريال سعودي (20X1 - 2.1 مليون ريال سعودي)، وينشأ ذلك - بشكل رئيس - نتيجة - لمصرفو فائدة أعلى على القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة. الفائض هو أكثر حساسية للانخفاضات في معدلات الفائدة منه للزيادات بسبب القروض التي لها معدلات فائدة ذات حد أعلى. الحساسية في عام 20X2 هي أقل منها في عام 20X1 بسبب التخفيض في القروض القائمة الذي حدث مع طول آجال استحقاق ديون الجهة (انظر الإيضاح X).^(أ) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 20X2، لو أن العملة و ع كانت قد انخفضت بنسبة 10% مقابل الدولار الأمريكي مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن الفائض للسنة كان سيصير أقل

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
million) higher. Conversely, if the CU had strengthened 10 percent against the US dollar with all other variables held constant, surplus would have been CU2.8 million (20X1—CU6.4 million) higher, revenue would have been CU1.2 million (20X1—CU1.1 million) lower. The lower foreign currency exchange rate sensitivity in surplus in 20X2 compared with 20X1 is attributable to a reduction in foreign currency denominated debt. Revenue is more sensitive in 20X2 than in 20X1 because of the increased use of hedges of foreign currency purchases, offset by the reduction in foreign currency debt. (a) Paragraph 46 requires disclosure of a maturity analysis of liabilities.	بمقدار 2.8 مليون ريال سعودي (20X1 – 6.4 مليون ريال سعودي)، والإيرادات كانت ستصير أعلى بمقدار 1.2 مليون ريال سعودي (20X1 – 1.1 مليون ريال سعودي). وفي المقابل، لو أن العملة و ع كانت قد ارتفعت بنسبة 10% مقابل الدولار الأمريكي مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن الفائض كان سيصير أعلى بمقدار 2.8 مليون ريال سعودي (20X1 – 6.4 مليون ريال سعودي)، والإيرادات كانت ستصير أقل بمقدار 1.2 مليون ريال سعودي (20X1 – 1.1 مليون ريال سعودي). وتعود الحساسية الأقل في الفائض لأسعار صرف العملات الأجنبية في عام 20X2 مقارنة بعام 20X1 إلى تخفيض في الديون المقومة بالعملات الأجنبية. الإيرادات هي أكثر حساسية في عام 20X2 مقارنة بعام 20X1 بسبب الاستخدام المتزايد لتحوطات لمشتريات العملات الأجنبية، ويعوضه التخفيض في الديون المقومة بالعملات الأجنبية. (أ) تتطلب الفقرة 46 الإفصاح عن تحليل لتأجيل استحقاق الالتزامات.
<i>Other Market Risk Disclosures (paragraph 49)</i>	<i>الإفصاحات عن مخاطر السوق الأخرى (الفقرة 49)</i>
37. Paragraph 49 requires the disclosure of additional information when the sensitivity analysis disclosed is unrepresentative of a risk inherent in a financial instrument. For example, this can occur when: a. A financial instrument contains terms and conditions whose effects are not apparent from the sensitivity analysis (e.g., options that remain out of (or in) the money for the chosen change in the risk variable); b. Financial assets are illiquid (e.g., when there is a low volume of transactions in similar assets and an entity finds it difficult to find a counterparty); or c. An entity has a large holding of a financial asset that, if sold in its entirety, would be sold at a discount or premium to the quoted market price for a smaller holding.	37. تتطلب الفقرة 49 الإفصاح عن معلومات إضافية عندما يكون تحليل الحساسية المُفصَح عنه غير معبر عن المخاطر الملزمة في أداة مالية. على سبيل المثال، يمكن أن يحدث هذا عندما: أ. تحتوي الأداة المالية على أحكام وشروط لا تكون آثارها واضحة من تحليل الحساسية (مثلاً، الخيارات التي تبقى سعر الممارسة أعلى (أو أقل) من السعر الجاري في السوق فيما يخص التغير الذي اختير في متغير المخاطر)؛ أو ب. تكون الأصول المالية غير سائلة (مثلاً، هناك حجم ضئيل من المعاملات في الأصول المماثلة وتجد الجهة صعوبة في العثور على طرف مقابل)؛ أو ج. يكون لدى جهة حيازة كبيرة من الأصول المالية التي، إذا بيعت في مجملها، ستباع بخصم أو علاوة على سعر السوق المعلن لحيازة أصغر.
38. In the situation in paragraph IG37(a), additional disclosure might include: a. The terms and conditions of the financial instrument (e.g., the options);	38. في الحالة المذكورة في فقرة إرشادات التنفيذ 37(أ)، قد يتضمن الإفصاح الإضافي: أ. أحكام وشروط الأداة المالية (مثلاً، الخيارات)؛ و

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
b. The effect on surplus or deficit if the term or condition were met (i.e., if the options were exercised); and c. A description of how the risk is hedged. For example, an entity may acquire a zero cost interest rate collar that includes an out-of-the-money leveraged written option (e.g., the entity pays ten times the amount of the difference between a specified interest rate floor and the current market interest rate). The entity may regard the collar as an inexpensive economic hedge against a reasonably possible increase in interest rates. However, an unexpectedly large decrease in interest rates might trigger payments under the written option that, because of the leverage, might be significantly larger than the benefit of lower interest rates. Neither the fair value of the collar nor a sensitivity analysis based on reasonably possible changes in market variables would indicate this exposure. In this case, the entity might provide the additional information described above.	ب. الأثر على الفائض أو العجز إذا كانت الشروط والأحكام قد استوفيت (أي، إذا مورست الخيارات)؛ و ج. وصف للكيفية التي يتم بها التحوط للمخاطر. على سبيل المثال، قد تحصل الجهة على طوق معدل فائدة بتكلفة صفرية، يتضمن خياراً مكتوباً سعر ممارسته أعلى من سعر السوق وذا رفع مالي (على سبيل المثال، تدفع الجهة عشرة أمثال مبلغ الفرق بين حد أدنى محدد لمعدل الفائدة ومعدل الفائدة الحالي في السوق). قد تعتبر الجهة الطوق تحوطاً اقتصادياً غير مكلف ضد زيادة ممكنة - بشكل معقول - في معدلات الفائدة. ومع ذلك، فإن انخفاضاً كبيراً - بشكل غير متوقع - في معدلات الفائدة قد يتسبب في دفعات بموجب الخيار المكتوب والتي، بسبب الرفع المالي، قد تكون أكبر - بشكل مهم - من منفعة معدلات الفائدة الأقل. لن يتضح هذا التعرض من القيمة العادلة للطوق، ولا من تحليل حساسية يستند إلى تغيرات ممكنة - بشكل معقول - في متغيرات السوق. وفي هذه الحالة، قد تقدم الجهة المعلومات الإضافية الموضحة أعلاه.
39. In the situation described in paragraph IG38(b), additional disclosure might include the reasons for the lack of liquidity and how the entity hedges the risk.	39. في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التنفيذ 37(ب)، قد يتضمن الإفصاح الإضافي أسباب عدم السيولة والكيفية التي تتحوط بها الجهة للمخاطر.
40. In the situation described in paragraph IG38(c), additional disclosure might include:	40. في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التنفيذ 37(ج)، قد يتضمن الإفصاح الإضافي:
a. The nature of the security (e.g., entity name); b. The extent of holding (e.g., 15 percent of the issued shares); c. The effect on surplus or deficit; and d. How the entity hedges the risk.	أ. طبيعة الورقة المالية (مثلاً، اسم الجهة)؛ و ب. حجم الأصول المحتفظ بها (مثلاً، 15% من الأسهم المصدرة)؛ و ج. الأثر على الفائض أو العجز؛ و د. الكيفية التي تتحوط بها الجهة للمخاطر.
Derecognition (paragraphs 49D and 49E)	إلغاء الإثبات (الفقرتان 49د و 49هـ)
41. The following examples illustrate some possible ways to meet the quantitative disclosure requirements in paragraphs 49D and 49E.	41. توضح الأمثلة الآتية بعض الطرق الممكنة لاستيفاء متطلبات الإفصاح الكمية الواردة في الفقرتين 49د و 49هـ.
42. The following examples illustrate how an entity that has adopted IPSAS 41 might meet the quantitative disclosure requirements in paragraphs 49D and 49E.	42. توضح الأمثلة الآتية الكيفية التي قد تستوفي بها جهة تبنت معيار المحاسبة للقطاع العام 41 متطلبات الإفصاح الكمية الواردة في الفقرتين 49د و 49هـ.
<i>Transferred financial assets that are not derecognized in their entirety</i>	<i>الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance						إرشادات التنفيذ					
Illustrating the application of paragraph 49D(d) and (e)						توضيح تطبيق الفقرة 49د(د) و(هـ)					
Carrying amount of assets Carrying amount of associated liabilities For those liabilities that have recourse only to the transferred assets: Fair value of assets Fair value of associated liabilities Net position	Financial assets at fair value through surplus or deficit		Financial assets at amortized cost		Financial assets at fair value through net assets/equity CU million Equity investments	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية		أصول مالية بالتكلفة المستنفدة		أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	
	CU million		CU million								
	Trading assets	Derivatives	Mortgages	Consumer loans							
	X	X	X	X	X					مليون ريال سعودي	
	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	X	X	X	X	أصول للمتاجرة	
						(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	القيمة الدفترية للأصول
											القيمة الدفترية للالتزامات المرتبطة بها
											لتلك الالتزامات التي يكون حق الرجوع فيها - فقط - على الأصول المحولة:
						X	X	X	X	X	القيمة العادلة للأصول
						(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	القيمة العادلة للالتزامات المرتبطة بها
					X	X	X	X	X	صافي المركز	
Transferred financial assets that are derecognized in their entirety						الأصول المالية المحولة التي تم إلغاؤها إثباتها في مجملها					
Illustrating the application of paragraph 49E(a)–(d)						توضيح تطبيق الفقرة 49هـ(أ)–(د)					
Cash outflows to repurchase transferred (derecognized) assets CU million	Carrying amount of continuing involvement in statement of financial position CU million		Fair value of continuing involvement CU million	Maximum exposure to loss CU million	الحد الأقصى للتعرض للخسارة	القيمة العادلة للارتباط المستمر	القيمة الدفترية للارتباط المستمر في قائمة المركز المالي	التدفقات النقدية الخارجة لإعادة شراء أصول محولة (ألغى إثباتها)			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance									إرشادات التنفيذ								
Type of continuing involvement	Financial assets at fair value through surplus or deficit		Financial assets at fair value through net assets/ equity		Financial liabilities at fair value through surplus or deficit		Assets	Liabilities	نوع الارتباط المستمر	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	أصول مالية بالقيمة العادلة	أصول مالية بالقيمة العادلة	أصول مالية بالقيمة العادلة	مليون ريال سعودي
Written putoptions	(X)				(X)			(X)	X					التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	(X)
Purchased call options	(X)	X					X		X					من خلال الفائض أو العجز	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	(X)
Securities lending	(X)				(X)		X	(X)	X					من خلال الفائض أو العجز	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	(X)
Total		X			(X)		X	(X)	X						X		X
Illustrating the Application of Paragraph 49E(e)									توضيح تطبيق الفقرة 49هـ(هـ)								
Undiscounted cash flows to repurchase transferred assets									التدفقات النقدية غير المخصومة لإعادة شراء أصول محولة								
		Maturity of continuing involvement CU million							آجال استحقاق الارتباط المستمر (مليون ريال سعودي)								
Type of continuing involvement	Total	less than 1 month	1-3 months	3-6 months	6 months - 1 year	1-3 years	3-5 years	more than 5 years	أقل من 5 سنوات	3-5 سنوات	3-1 سنوات	6 أشهر - سنة واحدة	6-3 أشهر	3-1 أشهر	أقل من شهر واحد	المجموع	نوع الارتباط المستمر
Written put options	X		X	X	X	X			سنوات		X	X	X	X		X	خيارات بيع مكتوبة
Purchased call options	X			X	X	X		X			X	X	X			X	خيارات شراء مشتراة
Securities lending	X	X	X											X	X	X	إقراض أوراق مالية

إرشادات التنفيذ						Implementation Guidance					
43. توضح الأمثلة الآتية الكيفية التي قد تستوفي بها جهة لم تتبن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 متطلبات الإفصاح الكمية الواردة في الفقرتين 49د و49هـ.						43. The following examples illustrate how an entity that has not adopted IPSAS 41 might meet the quantitative disclosure requirements in paragraphs 49D and 49E.					
الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغائها إثباتها في مجملها						Transferred financial assets that are not derecognized in their entirety					
توضيح تطبيق الفقرة 49د(د) و(هـ)						Illustrating the application of paragraph 49D(d) and (e)					
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز قروض وضمم مدينة أصول مالية متاحة للبيع مليون ريال سعودي أوراق مالية مشتقات القيمة الدفترية للأصول القيمة الدفترية المرتبطة بها لتلك الالتزامات التي يكون حق الرجوع فيها - فقط - على الأصول المحولة: القيمة العادلة للأصول القيمة العادلة المرتبطة بها صافي المركز						Financial assets at fair value through surplus or deficit CU million Trading securities Derivatives Carrying amount of assets Carrying amount of associated liabilities For those liabilities that have recourse only to the transferred assets: Fair value of assets Fair value of associated liabilities Net position CU million Mortgages Consumer loans Available-for-sale financial assets CU million Equity investments					
الأصول المالية المحولة التي تم إلغائها إثباتها في مجملها توضيح تطبيق الفقرة 49هـ(أ)-(د)						Transferred financial assets that are derecognized in their entirety Illustrating the application of paragraph 49E(a)-(d)					
التدفقات النقدية الخارجية القيمة الدفترية للترتباط المستمر في قائمة المركز المالي القيمة العادلة للترتباط المستمر الحد الأقصى						Cash outflows to repurchase transferred (derecognized) assets Carrying amount of continuing involvement in statement of financial position Fair value of continuing involvement Maximum exposure to loss					

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance								إرشادات التنفيذ																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
<table><tr><td>Type of continuing involvement</td><td>CU million</td><td>Held for trading</td><td>CU million Available-for-sale financial assets</td><td>Financial liabilities at fair value through surplus or deficit</td><td>CU million Assets</td><td>CU million Liabilities</td><td>CU million</td></tr><tr><td>Written put options</td><td>(X)</td><td>(X)</td><td></td><td></td><td>(X)</td><td></td><td>X</td></tr><tr><td>Purchased call options</td><td>(X)</td><td></td><td></td><td>X</td><td></td><td>X</td><td>X</td></tr><tr><td>Securities lending</td><td>(X)</td><td>(X)</td><td>X</td><td></td><td>(X)</td><td>X</td><td>X</td></tr><tr><td>Total</td><td></td><td>(X)</td><td>X</td><td>X</td><td>(X)</td><td>X</td><td>X</td></tr></table>								Type of continuing involvement	CU million	Held for trading	CU million Available-for-sale financial assets	Financial liabilities at fair value through surplus or deficit	CU million Assets	CU million Liabilities	CU million	Written put options	(X)	(X)			(X)		X	Purchased call options	(X)			X		X	X	Securities lending	(X)	(X)	X		(X)	X	X	Total		(X)	X	X	(X)	X	X	<table><tr><td colspan="4">للتعرض للخسارة</td><td colspan="4">لإعادة شراء أصول محولة (ألغى إثباتها)</td></tr><tr><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون ريال سعودي</td></tr><tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">مليون</td></tr></table>								للتعرض للخسارة				لإعادة شراء أصول محولة (ألغى إثباتها)				مليون ريال سعودي				مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون ريال سعودي								مليون			
Type of continuing involvement	CU million	Held for trading	CU million Available-for-sale financial assets	Financial liabilities at fair value through surplus or deficit	CU million Assets	CU million Liabilities	CU million																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
Written put options	(X)	(X)			(X)		X																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
Purchased call options	(X)			X		X	X																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
Securities lending	(X)	(X)	X		(X)	X	X																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
Total		(X)	X	X	(X)	X	X																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
للتعرض للخسارة				لإعادة شراء أصول محولة (ألغى إثباتها)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
مليون ريال سعودي				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون ريال سعودي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
				مليون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			

Implementation Guidance										إرشادات التنفيذ							
	Securities lending	X	X	X									X	X	X		إفراض أوراق مالية
Disclosures (paragraphs 17A–17F and AG42–55)										إفصاحات (الفقرات 17أ-17ف وفقرات إرشادات التطبيق 42-55)							
44. The following examples illustrate ways in which an entity might provide the quantitative disclosures required by paragraph 17C. However, these illustrations do not address all possible ways of applying the disclosure requirements as set out in paragraphs 17B–17E.										44. توضح الأمثلة الآتية طرقاً قد تقدم الجهة بها الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 17ج. ومع ذلك، فإن هذه الأمثلة التوضيحية لا تتناول جميع الطرق الممكنة لتطبيق متطلبات الإفصاح المبينة في الفقرات 17ب-17هـ.							
Background An entity has entered into transactions subject to an enforceable master netting arrangement or similar agreement with the following counterparties. The entity has the following recognized financial assets and financial liabilities resulting from those transactions that meet the scope of the disclosure requirements in paragraph 17A. Counterparty A: The entity has a derivative asset (fair value of CU100 million) and a derivative liability (fair value of CU80 million) with Counterparty A that meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28. Consequently, the gross derivative liability is set off against the gross derivative asset, resulting in the presentation of a net derivative asset of CU20 million in the entity's statement of financial position. Cash collateral has also been received from Counterparty A for a portion of the net derivative asset (CU10 million). The cash collateral of CU10 million does not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28, but it can be set off against the net amount of the derivative asset and derivative liability in the case of default and insolvency or bankruptcy, in accordance with an associated collateral arrangement. Counterparty B: The entity has a derivative asset (fair value of CU100 million) and a derivative liability (fair value of CU80 million) with Counterparty B that do not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28, but which the entity has the right to set off in the case of default and insolvency or bankruptcy. Consequently, the gross amount of the derivative asset (CU100 million) and the gross amount of the derivative liability (CU80 million) are presented separately in the entity's statement of financial position. Cash collateral has										خلفية أبرمت جهة معاملات خاضعة لترتيب مقاصة رئيس قابل للإنفاذ أو اتفاقية مماثلة مع الأطراف المقابلة الآتية. لدى الجهة الأصول المالية والالتزامات المالية المثبتة الآتية الناتجة من تلك المعاملات والتي تستوفي نطاق متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة 17أ. الطرف المقابل أ: لدى الجهة أصل مشتق (قيمه العادلة 100 مليون ريال سعودي) والتزام مشتق (قيمه العادلة 80 مليون ريال سعودي) مع الطرف المقابل أ، ويستوفي الأصل المشتق والالتزام المشتق ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وتبعا لذلك، يتم مقاصة إجمالي الالتزام المشتق مقابل إجمالي الأصل المشتق مما ينتج عنه عرض صافي أصل مالي مشتق بمبلغ 20 مليون ريال سعودي في قائمة المركز المالي للجهة. تم - أيضا - استلام ضمان رهني نقدي من الطرف المقابل أ لجزء من صافي الأصل المشتق (10 ملايين ريال سعودي). لا يستوفي الضمان الرهني النقدي البالغ 10 ملايين ريال سعودي ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، ولكن يمكن مقاصته مقابل المبلغ الصافي للأصل المشتق والالتزام المشتق في حالة التعثر في السداد أو الإعسار أو الإفلاس، وفقاً لترتيب الضمان الرهني المرتبط. الطرف المقابل ب: لدى الجهة أصل مشتق (قيمه العادلة 100 مليون ريال سعودي) والتزام مشتق (قيمه العادلة 80 مليون ريال سعودي) مع الطرف المقابل ب، ولا يستوفي الأصل							

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
also been received from Counterparty B for the net amount of the derivative asset and derivative liability (CU20 million). The cash collateral of CU20 million does not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28, but it can be set off against the net amount of the derivative asset and derivative liability in the case of default and insolvency or bankruptcy, in accordance with an associated collateral arrangement. Counterparty C: The entity has entered into a sale and repurchase agreement with Counterparty C that is accounted for as a collateralized borrowing. The carrying amount of the financial assets (bonds) used as collateral and posted by the entity for the transaction is CU79 million and their fair value is CU85 million. The carrying amount of the collateralized borrowing (repo payable) is CU80 million. The entity has also entered into a reverse sale and repurchase agreement with Counterparty C that is accounted for as a collateralized lending. The fair value of the financial assets (bonds) received as collateral (and not recognized in the entity's statement of financial position) is CU105 million. The carrying amount of the collateralized lending (reverse repo receivable) is CU90 million. The transactions are subject to a global master repurchase agreement with a right of set-off only in default and insolvency or bankruptcy and therefore do not meet the offsetting criteria in paragraph 47 of IPSAS 28. Consequently, the related repo payable and repo receivable are presented separately in the entity's statement of financial position.	المشتق والالتزام المشتق ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، ولكن لدى الجهة الحق في المقاصة بينهما في حالة التعثر في السداد أو الإعسار أو الإفلاس. وتبعاً لذلك، يتم عرض المبلغ الإجمالي للأصل المشتق (100 مليون ريال سعودي) والمبلغ الإجمالي للالتزام المالي (80 ريال سعودي) - بشكل منفصل - في قائمة المركز المالي للجهة. تم - أيضاً - استلام ضمان رهني نقدي من الطرف المقابل ب لصافي مبلغ الأصل المالي المشتق والالتزام المشتق (20 مليون ريال سعودي). لا يستوفي الضمان الرهني النقدي البالغ 20 مليون ريال سعودي ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، ولكن يمكن مقاصته مقابل المبلغ الصافي للأصل المشتق والالتزام المشتق في حالة التعثر في السداد أو الإعسار أو الإفلاس، وفقاً لترتيب الضمان الرهني المرتبط. الطرف المقابل ج: أبرمت الجهة اتفاقية بيع وإعادة شراء مع الطرف المقابل ج والتي تتم المحاسبة عنها على أنها اقتراض مضمون بضمان رهني. تبلغ القيمة الدفترية للأصول المالية (سندات) التي تم استخدامها على أنها ضمان رهني وإيداعها من قبل الجهة من أجل المعاملة 79 مليون ريال سعودي وتبلغ قيمتها العادلة 85 مليون ريال سعودي. تبلغ القيمة الدفترية للاقتراض المضمون (الذمة الدائنة مقابل إعادة الشراء) 80 مليون ريال سعودي. أبرمت الجهة - أيضاً - اتفاقية بيع وإعادة شراء عكسية مع الطرف المقابل ج والتي تتم المحاسبة عنها على أنها إقراض مضمون بضمان رهني. تبلغ القيمة العادلة للأصول المالية (سندات) المستلمة على أنها ضمان رهني (وليست مُثبتة في قائمة المركز المالي للجهة) 105 ملايين ريال سعودي. تبلغ القيمة الدفترية للإقراض المضمون (الذمة المدينة مقابل إعادة الشراء العكسية) 90 مليون ريال سعودي. تخضع المعاملتان لاتفاقية إعادة شراء رئيسة عالمية تعطي الجهة الحق في المقاصة - فقط - في حالة التعثر في السداد أو الإعسار أو الإفلاس ولذا فإنهما لا تستوفيان ضوابط المقاصة الواردة في الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. وتبعاً لذلك، يتم عرض الذمتين ذواتا الصلة - الذمة الدائنة مقابل إعادة الشراء والذمة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ																																																																																																	
							المدينة مقابل إعادة الشراء العكسية- بشكل منفصل – في قائمة المركز المالي للجهة.																																																																																																	
Illustrating the Application of Paragraph 17C(a)–(e) by Type of Financial Instrument							توضيح تطبيق الفقرة 17ج(أ)-(هـ) بحسب نوع الأداء المالية																																																																																																	
Financial assets subject to offsetting, enforceable master netting arrangements and similar agreements							الأصول المالية التي تخضع لاتفاقيات المقاصة، وترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة																																																																																																	
CU million <table><tr><th>As at December 31,20XX</th><th>(a)</th><th>(b)</th><th>(c)=(a)-(b)</th><th colspan="2">(d)</th><th>(e)= (c)-(d)</th></tr><tr><th></th><th></th><th></th><th></th><th colspan="2">Related amounts not set off in the statement of financial position</th><th></th></tr><tr><th></th><th>Gross amounts of recognized financial assets</th><th>Gross amounts of recognized liabilities set off in the statement of financial position</th><th>Net amounts of financial assets presented in the statement of financial position</th><th>(d)(i), Financial instruments</th><th>(d)(ii), Cash collateral received</th><th>Net amount</th></tr><tr><td>Description</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>Derivatives</td><td>200</td><td>(80)</td><td>120</td><td>(80)</td><td>(30)</td><td>10</td></tr><tr><td>Reverse repurchase, securities borrowing and similar agreements</td><td>90</td><td>–</td><td>90</td><td>(90)</td><td>–</td><td>–</td></tr><tr><td>Other financial instruments</td><td>–</td><td>–</td><td>–</td><td>–</td><td>–</td><td>–</td></tr><tr><td>Total</td><td>290</td><td>(80)</td><td>210</td><td>(170)</td><td>(30)</td><td>10</td></tr></table>							As at December 31,20XX	(a)	(b)	(c)=(a)-(b)	(d)		(e)= (c)-(d)					Related amounts not set off in the statement of financial position				Gross amounts of recognized financial assets	Gross amounts of recognized liabilities set off in the statement of financial position	Net amounts of financial assets presented in the statement of financial position	(d)(i), Financial instruments	(d)(ii), Cash collateral received	Net amount	Description							Derivatives	200	(80)	120	(80)	(30)	10	Reverse repurchase, securities borrowing and similar agreements	90	–	90	(90)	–	–	Other financial instruments	–	–	–	–	–	–	Total	290	(80)	210	(170)	(30)	10	<table><tr><th>ملليون ريال سعودي</th><th>كما في 31 ديسمبر 20XX</th><th>(أ)</th><th>(ب)</th><th>(ج)=(أ)-(ب)</th><th>(د)</th><th>(هـ) = (ج)-(د)</th></tr><tr><th></th><th></th><th></th><th></th><th></th><th>المبالغ ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي</th><th></th></tr><tr><th></th><th>المبالغ الإجمالية للأصول المالية المثبتة</th><th>المبالغ الإجمالية للالتزامات المالية المثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي</th><th>المبالغ الصافية للأصول المالية المعروضة في قائمة المركز المالي</th><th>(د)1، (د)2، الأدوات المالية</th><th>(د)3، الضمان الرهني النقدي المستلم</th><th>المبلغ الصافي</th></tr><tr><td>الوصف مشتقات</td><td>200</td><td>(80)</td><td>120</td><td>(80)</td><td>(30)</td><td>10</td></tr><tr><td>اتفاقيات إعادة شراء عكسية، واتفاقيات اقتراض أوراق مالية واتفاقيات مماثلة</td><td>90</td><td>-</td><td>90</td><td>(90)</td><td>-</td><td>-</td></tr></table>							ملليون ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر 20XX	(أ)	(ب)	(ج)=(أ)-(ب)	(د)	(هـ) = (ج)-(د)						المبالغ ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي			المبالغ الإجمالية للأصول المالية المثبتة	المبالغ الإجمالية للالتزامات المالية المثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي	المبالغ الصافية للأصول المالية المعروضة في قائمة المركز المالي	(د)1، (د)2، الأدوات المالية	(د)3، الضمان الرهني النقدي المستلم	المبلغ الصافي	الوصف مشتقات	200	(80)	120	(80)	(30)	10	اتفاقيات إعادة شراء عكسية، واتفاقيات اقتراض أوراق مالية واتفاقيات مماثلة	90	-	90	(90)	-	-
As at December 31,20XX	(a)	(b)	(c)=(a)-(b)	(d)		(e)= (c)-(d)																																																																																																		
				Related amounts not set off in the statement of financial position																																																																																																				
	Gross amounts of recognized financial assets	Gross amounts of recognized liabilities set off in the statement of financial position	Net amounts of financial assets presented in the statement of financial position	(d)(i), Financial instruments	(d)(ii), Cash collateral received	Net amount																																																																																																		
Description																																																																																																								
Derivatives	200	(80)	120	(80)	(30)	10																																																																																																		
Reverse repurchase, securities borrowing and similar agreements	90	–	90	(90)	–	–																																																																																																		
Other financial instruments	–	–	–	–	–	–																																																																																																		
Total	290	(80)	210	(170)	(30)	10																																																																																																		
ملليون ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر 20XX	(أ)	(ب)	(ج)=(أ)-(ب)	(د)	(هـ) = (ج)-(د)																																																																																																		
					المبالغ ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي																																																																																																			
	المبالغ الإجمالية للأصول المالية المثبتة	المبالغ الإجمالية للالتزامات المالية المثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي	المبالغ الصافية للأصول المالية المعروضة في قائمة المركز المالي	(د)1، (د)2، الأدوات المالية	(د)3، الضمان الرهني النقدي المستلم	المبلغ الصافي																																																																																																		
الوصف مشتقات	200	(80)	120	(80)	(30)	10																																																																																																		
اتفاقيات إعادة شراء عكسية، واتفاقيات اقتراض أوراق مالية واتفاقيات مماثلة	90	-	90	(90)	-	-																																																																																																		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ						
							أدوات مالية أخرى المجموع						
							-						
							10 (30) (170) 210 (80) 290						
Financial liabilities subject to offsetting, enforceable master netting arrangements and similar agreements							الالتزامات المالية التي تخضع لاتفاقيات المقاصة، وترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة						
CU million							مليون ريال سعودي						
As at December 31, 20XX							كما في 31 ديسمبر 20XX						
							= (هـ) (د)-(ج)						
							(د)						
							(ج)-(أ)-(ب)						
							(ب)						
							(أ)						
							المبالغ ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي						
							المبلغ (د)(1)، (د)(3) الصافي						
							المبالغ الصافية للالتزامات المالية المعروضة في قائمة المركز المالي						
							المبالغ الإجمالية للأصول المالية المثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي						
							المبالغ الإجمالية للالتزامات المالية المثبتة						
Description							الوصف						
Derivatives	160	(80)	80	(80)	-	-	مشتقات						
Repurchase, securities lending and similar agreements	80	-	80	(80)	-	-	160 (80) 80 (80)						
Other financial instruments	-	-	-	-	-	-	اتفاقيات إعادة شراء، واتفاقيات إقراض أوراق مالية واتفاقيات مماثلة						
Total	240	(80)	160	(160)	-	-	أدوات مالية أخرى						

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ			
				المجموع240(80)160(160)- -			
Illustrating the Application of Paragraph 17C(a)–(c) by Type of Financial Instrument and Paragraph 17C(c)–(e) by Counterparty				توضيح تطبيق الفقرة 17ج(أ)–(ج) بحسب نوع الأداة المالية والفقرة 17ج(ج)–(هـ) بحسب الطرف المقابل			
Financial assets subject to offsetting, enforceable master netting arrangements and similar agreements				والأصول المالية التي تخضع لاتفاقيات المقاصة، وترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة			
CU million				مليون ريال سعودي			
As at December 31, 20XX	(a)	(b)	(c)=(a)–(b)				كما في 31 ديسمبر 20XX
	Gross amounts of recognized financial assets	Gross amounts of recognized financial liabilities set off in the statement of financial position	Net amounts of financial assets presented in the statement of financial position	(ج)–(أ) = (ب)	(ب)	(أ)	المبالغ الإجمالية للأصول المالية المُثبتة
Description				المبالغ الإجمالية للمبالت الصافية للأصول المالية المعروضة في قائمة المركز المالي	المبالت الإجمالية للالتزامات المالية المُثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي		
Derivatives	200	(80)	120				
Reverse repurchase, securities borrowing and similar agreements	90	–	90				
Other financial instruments	–	–	–				
Total	290	(80)	210				
Net financial assets subject to enforceable master netting arrangements and similar agreements, by counterparty				صافي الأصول المالية التي تخضع لترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة، بحسب الطرف المقابل			
CU million				مليون ريال سعودي			
As at December 31, 20XX	(c)	(d)	(e)=(c)–(d)				كما في 31 ديسمبر 20XX
		Related amounts not set off in the statement of financial position		(هـ) = (ج)–(د)	(د)	(ج)	
	Net amounts of financial assets presented in the statement of financial position	(د)(i), (د)(ii) Financial instruments	(د)(ii) Cash collateral received	المبالت ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي			
			Net amount	(د)(1)، (د)(2)	(د)(3)		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
Counterparty A	20	–	(10)	10	المبالغ الصافية للأصول المالية المعروضة في قائمة المركز المالي	الضمان الرهني النقدي المستلم	الأدوات المالية	المبلغ الصافي	الطرف المقابل أ
Counterparty B	100	(80)	(20)	–					
Counterparty C	90	(90)	–	–					
Other	–	–	–	–					
Total	210	(170)	(30)	10					
					10	(10)	–	20	الطرف المقابل ب
					–	(20)	(80)	100	الطرف المقابل ج
					–	–	(90)	90	آخرون
					–	–	–	–	المجموع
					10	(30)	(170)	210	
Financial liabilities subject to offsetting, enforceable master netting arrangements and similar agreements					الالتزامات المالية التي تخضع لاتفاقيات المقاصة، وترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة				
CU million					مليون ريال سعودي				
As at December 31, 20XX	(a)	(b)	(c)=(a)-(b)		كما في 31 ديسمبر 20XX				
	Gross amounts of recognized financial liabilities	Gross amounts of recognized financial assets set off in the statement of financial position	Net amounts of financial liabilities presented in the statement of financial position		(ج) = (أ) - (ب)	(ب)	(أ)		
Description					المبالغ الصافية للالتزامات المالية المعروضة في قائمة المركز المالي	المبالغ الإجمالية للأصول المالية المثبتة التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي	المبالغ الإجمالية للالتزامات المالية المثبتة		الوصف
Derivatives	160	(80)	80					160	مشتقات
Repurchase, securities lending and similar agreements	80	–	80					80	اتفاقيات إعادة شراء، واتفاقيات إقراض أوراق مالية واتفاقيات مماثلة
Other financial instruments	–	–	–					–	أدوات مالية أخرى
Total	240	(80)	160		80	(80)		240	المجموع
					80	–			
					–	–			
					160	(80)			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
Net financial liabilities subject to enforceable master netting arrangements and similar agreements, by counterparty					صافي الالتزامات المالية التي تخضع لترتيبات المقاصة الرئيسية قابلة للإنفاذ والاتفاقيات المماثلة، بحسب الطرف المقابل				
CU million					مليون ريال سعودي				
As at December 31, 20XX	(c)	(d)	(e)=(c)-(d)		كما في 31 ديسمبر 20XX	(ج)	(د)	(هـ) = (ج) - (د)	
		Related amounts not set off in the statement of financial position				المبالغ ذات الصلة التي لم تتم مقاصتها في قائمة المركز المالي			
	Net amounts of financial liabilities presented in the statement of financial position	(d)(i), (d)(ii) Financial instruments	d)(ii) Cash collateral received	Net amount		(د)(1)، (د)(2)	(د)(3)	المبلغ الصافي	
Counterparty A	-	-	-	-		الضمان			
Counterparty B	80	(80)	-	-		الأدوات المالية			
Counterparty C	80	(80)	-	-		المعروضة في قائمة المركز المالي			
Other	-	-	-	-					
Total	160	(160)	-	-					
Transition from IPSAS 29 to IPSAS 41 (paragraphs 49K-49O)					الانتقال من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (الفقرات 49ك-49س)				
45. The following illustration is an example of one possible way to meet the quantitative disclosure requirements in paragraphs 49K-49O of IPSAS 30 at the date of initial application of IPSAS 41. However, this illustration does not address all possible ways of applying the disclosure requirements of this Standard.					45. المثال التوضيحي الآتي هو مثال على إحدى الطرق الممكنة لاستيفاء متطلبات الإفصاح الكمية الواردة في الفقرات 49ك-49س من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 في تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ومع ذلك، لا يتناول هذا المثال جميع الطرق الممكنة لتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.				
Reconciliation of statement of financial position balances from IPSAS 29 to IPSAS 41 at January 1, 2022					مطابقة أرصدة قائمة المركز المالي من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في 1 يناير 2022				
Financial assets	(i)	(ii)	(iii)	(iv) = (i) + (ii) + (iii)	(v) = (iii)				
	IPSAS 29 carrying	Reclassifications	Remeasurements	IPSAS 41	Accumulated surplus or				
						(iii) = (v)	= (iv) (iii) + (ii) + (i)	(iii)	(ii)
								(i)	الأصول المالية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ					
	amount December 31, 2021 ⁽¹⁾	carrying amount January 1, 2022	deficit effect on January 1, 2022 ^{(2), (3)}	الأثر على الفائض أو العجز المتراكم في 1 يناير (3)، (2)، 2022	القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022 بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام 41	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 ⁽¹⁾ بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29	بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
Fair value through surplus or deficit									يضاف:
Additions:									تحويلات من صف الأصول
From available for sale (IPSAS 29)	(a)	(c)						(أ)	المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29)
From amortized cost (IPSAS 29) – required reclassification	(b)								تحويلات من صف الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - إعادة تصنيف مُتطلبية
From amortized cost (IPSAS 29) – fair value option elected at January 1, 2022									تحويلات من صف الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - تم اختيار خيار القيمة العادلة في 1 يناير 2022
Subtractions:									يطرح:
To amortized cost (IPSAS 41)									تحويلات إلى صف الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة (معايير المحاسبة للقطاع العام 41)
To fair value through net assets/ equity – debt instruments (IPSAS 41)									تحويلات إلى صف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية - أدوات دين (معايير المحاسبة للقطاع العام 41)
To fair value through net assets/ equity – equity instruments (IPSAS 41)									
Total change to fair value through surplus or deficit									
Fair value through net assets/equity									
Additions – debt instruments:									
From available for sale (IPSAS 29)		(g)							
From amortized cost (IPSAS 29)		(h)							
From fair value through surplus or deficit (IPSAS 29) – required reclassification based on classification criteria		(i)							
From fair value through surplus or deficit (fair value option under IPSAS 29) – fair value option criteria not met at January 1, 2022		(j)							
From fair value through surplus or deficit (IPSAS 29) – fair value option revoked at January 1, 2022 by choice		(k)							
Additions – equity instruments:									
From available-for-sale (IPSAS 29)									

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

30

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
From fair value through surplus or deficit (fair value option under IPSAS 29)–fair value through net assets/equity elected at January 1, 2022 From cost (IPSAS 29) Subtractions – debt and equity instruments: Available for sale (IPSAS 29) to fair value through surplus or deficit (IPSAS 41) – required reclassification based on classification criteria Available for sale (IPSAS 29) to fair value through surplus or deficit (IPSAS 41) – fair value option elected at January 1, 2022 Available for sale (IPSAS 29) to amortized cost (IPSAS 41) Total change to fair value through net assets/equity Amortized cost Additions: From available for sale (IPSAS 29) From fair value through surplus or deficit (IPSAS 29) – required reclassification From fair value through surplus or deficit (fair value option under IPSAS 29) – fair value option criteria not met at January 1, 2022 From fair value through surplus or deficit (IPSAS 29) – fair value option revoked at January 1, 2022 by choice Subtractions: To fair value through net assets/equity (IPSAS 41) To fair value through surplus or deficit (IPSAS 41) – required reclassification based on classification criteria	تحويلات إلى صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية - أدوات حقوق ملكية (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) مجموع التغير في صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية يضاف - أدوات دين: تحويلات من صنف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) تحويلات من صنف الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) تحويلات من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - إعادة تصنيف مُتطلبية بناء على ضوابط التصنيف تحويلات من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (خيار القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29) - ضوابط خيار القيمة العادلة ليست مستوفاة في 1 يناير 2022

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ													
To fair value through surplus or deficit (IPSAS 41)–fair value option elected at January 1, 2022 Total change to amortized cost Total financial asset balances, reclassifications and remeasure-ments at January 1, 2022																	
<table><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td></td><td>(i)</td><td>Total (ii) = 0</td><td>(iii)</td><td>(iv) = (i) + (ii) + (iii)</td><td></td></tr></table>											(i)	Total (ii) = 0	(iii)	(iv) = (i) + (ii) + (iii)			
	(i)	Total (ii) = 0	(iii)	(iv) = (i) + (ii) + (iii)													
1	Includes the effect of reclassifying hybrid instruments that were bifurcated under IPSAS 29 with host contract components of (a), which had associated embedded derivatives with a fair value of X at December 31, 2021, and (b), which had associated embedded derivatives with a fair value of Y at December 31, 2021.			(ك)													
2	Includes (c), (d), (e) and (f), which are amounts reclassified from net assets/equity to accumulated surplus or deficit at the date of initial application.																
3	Includes (g), (h), (i), (j), (k) and (l), which are amounts reclassified from accumulated surplus or deficit to net assets/ equity at the date of initial application.																
				(د)													

تحويلات من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - تم الرجوع عن خيار القيمة العادلة بشكل اختياري في 1 يناير 2022

يضاف - أدوات حقوق ملكية:

تحويلات من صنف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29)

تحويلات من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29)

تحويلات من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29) - تم اختيار القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية في 1 يناير 2022

تحويلات من صنف الأصول المالية بالتكلفة (معايير المحاسبة للقطاع العام 29)

يطرح - أدوات دين وحقوق ملكية:

تحويلات من صنف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29)

إلى صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 41)

- إعادة تصنيف مُتطلبة بناء على ضوابط التصنيف

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	تحويلات من صف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) إلى صف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) - تم اختيار خيار القيمة العادلة في 1 يناير 2022 تحويلات من صف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) إلى صف الأصول المالية بالتكلفة المستنفدة (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) مجموع التغير في صف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية بالتكلفة المستنفدة يضاف: تحويلات من صف الأصول المالية المتاحة للبيع (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) تحويلات من صف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - إعادة تصنيف مُتطلبية تحويلات من صف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - ضوابط خيار القيمة العادلة ليست مستوفاة في 1 يناير 2022

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	تحويلت من صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 29) - تم الرجوع عن خيار القيمة العادلة بشكل اختياري في 1 يناير 2022 يطرح: تحويلت إلى صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) تحويلت إلى صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) - إعادة تصنيف مُتطلبة بناء على ضوابط التصنيف تحويلت إلى صنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معايير المحاسبة للقطاع العام 41) - تم اختيار خيار القيمة العادلة في 1 يناير 2022 مجموع التغير في صنف الأصول المالية بالتكلفة المستتفدة مجموع أرصدة الأصول المالية، وإعادة تصنيفها، وإعادة قياسها في 1 يناير 2022 (i) مجموع (ii) = (iii) = (iv) 0 (iii) (iii) + (ii) + (i) 1 تتضمن أثر إعادة تصنيف أدوات مختلطة كانت مُجزئة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام 29 حيث تضمنت مكونات العقد المضيف: (أ)، والذي كان له مشتقات مدمجة مرتبطة به بلغت قيمتها العادلة X في 31 ديسمبر 2021؛ و(ب)، والذي كان له مشتقات مدمجة مرتبطة به بلغت قيمتها العادلة Y في 31 ديسمبر 2021.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	2 تتضمن (ج) و(د) و(ها) و(و)، والتي هي مبالغ مُعاد تصنيفها من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التطبيق الأولي. 3 تتضمن (ز) و(ح) و(ط) و(ي) و(ك) و(ل)، والتي هي مبالغ مُعاد تصنيفها من الفائض أو العجز المتراكم إلى صافي الأصول/حقوق الملكية في تاريخ التطبيق الأولي.